المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
رئيس الحكومة

التقرير التركيبي المتعلق بمستوى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

2018-2016

اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد
ⵜⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⵙ
Commission Nationale Anti Corruption

التقرير التركيبي المتعلق بمستوى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

2018-2016

اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵓⵎⵙⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵣⵍⵉⵜ

Commission Nationale Anti Corruption

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«.....لا يخفى علينا جميعا أن هذه الدينامية المتواصلة، لا تستطيع أن تحجب واقع الحال، الذي يظل دون ما نطمح اليه. فكم من العراقيل والصعوبات لا تزال تقوض الجهود المبذولة، من أجل الارتقاء بقارتنا الى مصاف القوى الصاعدة.

وتشكل آفة الفساد، التي ما فتئت تنخر كيان مجتمعاتنا، احدى العقبات الرئيسية التي تنتصب في طريقنا. وقد أحسنت قمتنا باختيارها لهذه العضلة موضوعا رئيسيا لأشغالها.»

«.....وسعيا الى توحيد هذه الجهود وتنسيقها، اعتمدت المملكة المغربية، منذ سنة 2015، استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وأحدثت لجنة وطنية أسندت اليها مهمة السهر على تنزيل أهداف هذه الاستراتيجية. وتهدف هذه الاستراتيجية، التي يمتد تنفيذها على مدى عشر سنوات، الى تغيير الوضع بشكل ملموس ولا رجعة فيه، في أفق 2025، وتعزيز ثقة المواطنين، وتوطيد ثقافة النزاهة في عالم الأعمال وتحسين مناخه، مع ترسيخ موقع المملكة على الصعيد الدولي.»

مقتطفات من الرسالة الملكية الموجهة للقادة الأفارقة بالعاصمة نواكشوط، موريطانيا في 30 يونيو 2018

«وهنا يجب التأكيد أن محاربة الفساد لا ينبغي أن تكون موضوع مزايدات.

ولا أحد يستطيع ذلك بمفرده، سواء كان شخصا، أو حزبا، أو منظمة جمعوية. بل أكثر من ذلك، ليس من حق أي أحد تغيير الفساد أو النكر بيده، خارج إطار القانون.

فمحاربة الفساد هي قضية الدولة والمجتمع: الدولة بمؤسساتها، من خلال تفعيل الآليات القانونية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة، وتجريم كل مظاهرها، والضرب بقوة على أيدي المفسدين.

والمجتمع بكل مكوناته، من خلال رفضها، وفضح ممارسيها، والتربية على الابتعاد عنها، مع استحضار مبادئ ديننا الحنيف، والقيم المغربية الأصيلة، القائمة على العفة والنزاهة والكرامة.»

مقتطف من الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة يوم 30 يوليو 2016 بمناسبة الذكرى 17 لعيد العرش المجيد

الفهرس

09 1. اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد

13 2. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

19 3. حصيلة منجزات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

الحصيلة الإجمالية للمنجزات 21

الحصيلة المفصلة للمنجزات 31

البرنامج الأول: تحسين خدمة المواطن 33

البرنامج الثاني: رقمنة الخدمات الإدارية 49

البرنامج الثالث: الشفافية والوصول إلى المعلومات 65

البرنامج الرابع: الأخلاقيات 69

البرنامج الخامس: الرقابة والمساءلة 77

البرنامج السادس: تقوية المتابعة والزجر 83

البرنامج السابع: الطلبيات العمومية 89

البرنامج الثامن: نزاهة القطاع الخاص 95

البرنامج التاسع: التواصل والتحسيس 99

البرنامج العاشر: التربية والتكوين 105

109 4. تعزيز التعاون الدولي بهدف دعم المجهودات الوطنية لمكافحة الفساد

المجهودات الأفقية في مجال تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد 110

المجهودات القطاعية في مجال تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد 116

1 اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد

في إطار مأسسة حكامة ناجعة تروم حسن تنزيل البرامج الكفيلة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، تم إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد وفق مقتضيات المادة الثانية من المرسوم رقم 2.17.582 الصادر بتاريخ 6 نونبر 2017. وهي لجنة يرأسها السيد رئيس الحكومة وتضم في عضويتها ممثلين عن بعض السلطات الحكومية والهيئات والمنظمات ذات الصلة فضلا عن ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني.

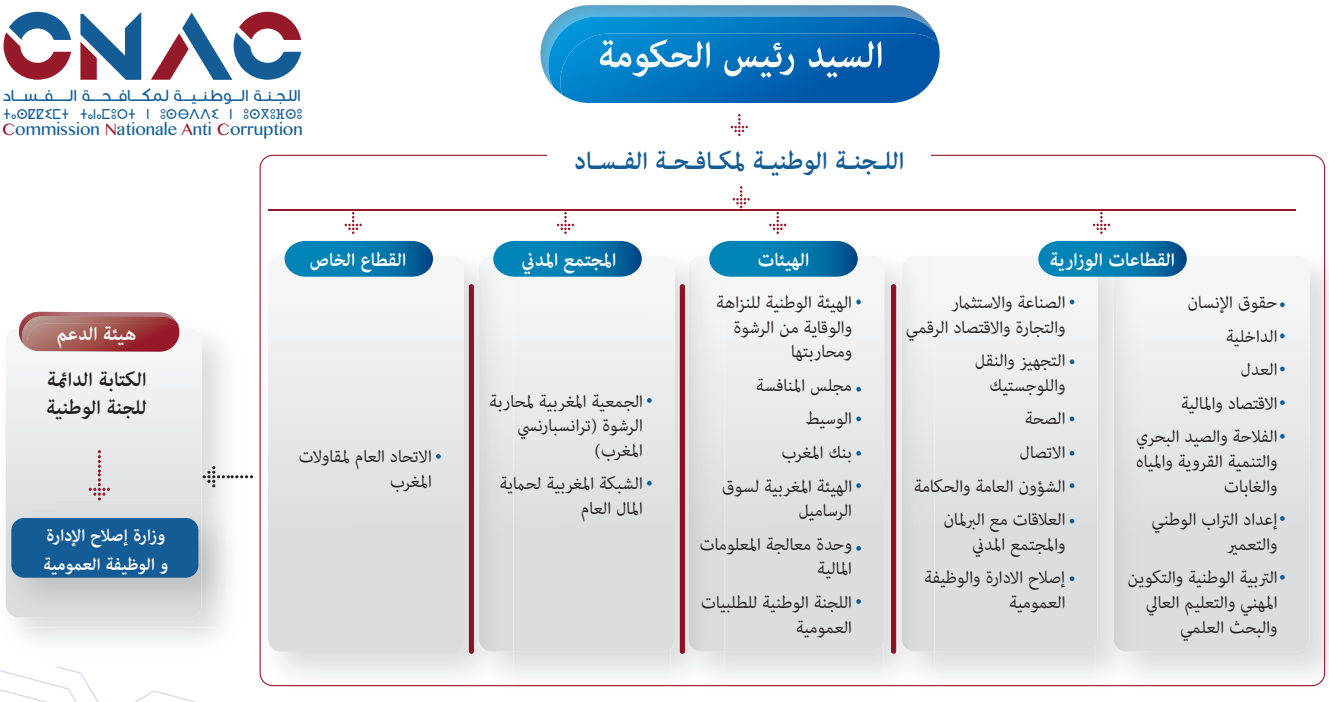

وتتولى هذه اللجنة المهام التالية:

1. تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال:

- تقديم كل مقترح بشأن مجالات مكافحة الفساد ذات الأولوية؛
- تقديم كل مقترح بشأن المشاريع والإجراءات الكفيلة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ونشر قيم التخليق والشفافية في المرافق العمومية؛
- دراسة البرامج والمشاريع والمبادرات التي ترمي إلى مكافحة الفساد والمصادقة عليها، وتتبع تنفيذها وتقييمها؛
- مواكبة القطاعات المعنية بالبرامج المتعلقة بمكافحة الفساد واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التقائية هذه البرامج؛
- دراسة التوصيات والمقترحات الصادرة عن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذها عند الاقتضاء.

2. **تقديم كل مقترح بشأن التدابير اللازم اتخاذها لتعزيز التعاون الدولي بهدف دعم المجهودات الوطنية لمكافحة الفساد ؛**

3. **المصادقة على التقرير التركيبي السنوي المتعلق بتقييم مستوى تنفيذ المشاريع المتعلقة ببرامج مكافحة الفساد.**

كما تضطلع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بمهام الكتابة الدائمة للجنة وتسهر بهذه الصفة على إعداد أشغالها وتتبع تنفيذ قراراتها.

وحسب المواد 2 و7 و8 من نفس المرسوم، تتولى هذه اللجنة المصادقة على التقرير التركيبي السنوي المتعلق بتقييم مستوى تنفيذ المشاريع المتعلقة ببرامج مكافحة الفساد، الذي تعده وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية باعتبارها تضطلع بمهام الكتابة الدائمة للجنة، وبعد المصادقة عليه، ينشر هذا التقرير بجميع الوسائل المتاحة.

وفي هذا الصدد، قامت الكتابة الدائمة للجنة بإعداد هذا التقرير التركيبي الذي يرصد حصيلة المنجزات 2016 - 2018، وفق محورين رئيسيين:

- محور أول متعلق بالمنجزات التي تم تحقيقها في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- ومحور ثان يستعرض برامج التعاون الدولي في هذا المجال سواء الأفقية منها أو القطاعية.

2 الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

تعتبر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الأولى من نوعها على صعيد المملكة، وهي ثمرة دراسة عميقة أخذت بعين الاعتبار تقييم كل البرامج الحكومية السابقة وخلاصات التقارير الوطنية والدولية وكذا دراسة مقارنة لإحدى عشرة تجربة دولية، حيث تم انتقاء ما يتوافق مع الخصوصية المغربية لتحديد برامجها ومشاريعها. وقد تم إعداد هذه الاستراتيجية وفق مقاربة تشاركية وتشاورية من طرف لجنة إشراف ضمت ممثلين عن بعض السلطات الحكومية والهيئات والمنظمات ذات الصلة وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وقد أعطيت الانطلاقة الرسمية لهذه الاستراتيجية من خلال ملتقى وطني عقد يوم 3 ماي 2016 تحت الرئاسة الفعلية للسيد رئيس الحكومة، وتميزت أشغاله بالتوقيع على عشر اتفاقيات تهدف إلى تنفيذ برامج هذا الورش الوطني المهيكل، من خلال التعاقد مع كافة الأطراف المعنية بتفعيل مختلف المشاريع المسطرة في هذه الاستراتيجية.

1. المرجعيات

1. التوجيهات الملكية:

«..... فإن التعاقد الاقتصادي الجديد يقتضي الاهتمام بمنظومة الإنتاج الاقتصادي، وإذكاء روح المبادرة الحرة، خاصة من خلال تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، بما ينسجم مع روح الدستور الجديد، الذي يكرس دولة القانون في مجال الأعمال، ومجموعة من الحقوق والهيئات الاقتصادية، الضامنة لحرية المبادرة الخاصة، ولشروط المنافسة الشريفة، وآليات تخليق الحياة العامة، ولضوابط زجر الاحتكار والامتيازات غير المشروعة، واقتصاد الريع، والفساد والرشوة.»

خطاب العرش 2011.

«..... فقد أضحت مسألة مكافحة الفساد في مقدمة الانشغالات الملحة للمواطنين. ذلك أن آفة الرشوة لم تعد اليوم مجرد مشكلة داخلية لهذا البلد أو تلك المنطقة، بل أصبحت معضلة ذات أبعاد دولية متداخلة مع عدة جرائم أخرى عابرة للحدود، ساهمت العولمة والتقدم التكنولوجي في تعقد أنماطها وأشكالها.»

مقتطف من الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مراكش 24 أكتوبر 2011).

2. مقتضيات الدستور:

الباب الثاني عشر الذي يكرس مبدأ الحكامة الجيدة ويخضع المرافق العمومية لمعايير الشفافية والمحاسبة والمسؤولية.

- منح صلاحيات أوسع للحكومة والبرلمان؛
- إعطاء ضمانات قوية بشأن استقلال القضاء وحقوق المتقاضين؛
- ترسيخ مؤسسات الحكامة بما في ذلك الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومؤسسة الوسيط ومجلس المنافسة؛
- دسترة الحق في الحصول على المعلومات؛
- الاعتراف بالدور الجديد للمجتمع المدني؛
- تجريم تنازع المصالح واستغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه والشطط في استغلال مواقع النفوذ.

3. البرنامج الحكومي:

جعل من مكافحة الفساد مرتكزا أساسيا في منهج عمل الحكومة باعتماد برنامج وطني للنزاهة وسياسات لمكافحة الفساد على مستوى القطاعات الحكومية في إطار خطة مندمجة ومتكاملة.

4. المرجعية الدولية:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تشكل إطارا عاما لبرامج الوقاية وَمحاربة الفساد ج.ر عدد 5596 بتاريخ 17 يناير 2008؛
- إعلان مراكش للوقاية من الفساد الذي تم اعتماده خلال الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2011؛
- متابعة إعلان مراكش للوقاية من الفساد الذي تم اعتماده خلال الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ببنما 2013؛
- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ج.ر عدد 6228 بتاريخ 6 فبراير 2014.

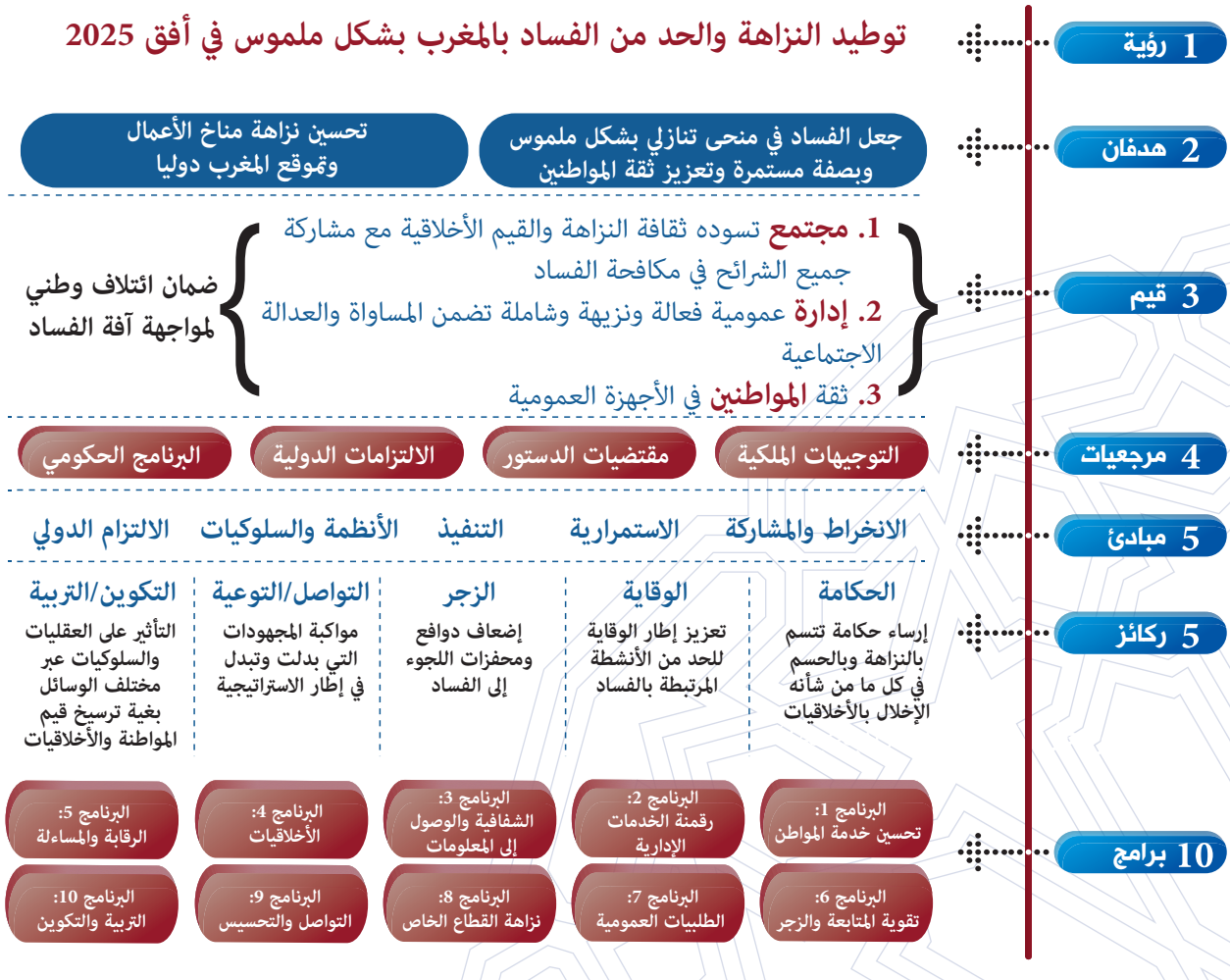

عناصر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

2. مراحل تنفيذ الاستراتيجية

حددت ثلاث مراحل لتنفيذ هذه الاستراتيجية على مدى عشر سنوات 2016-2025:

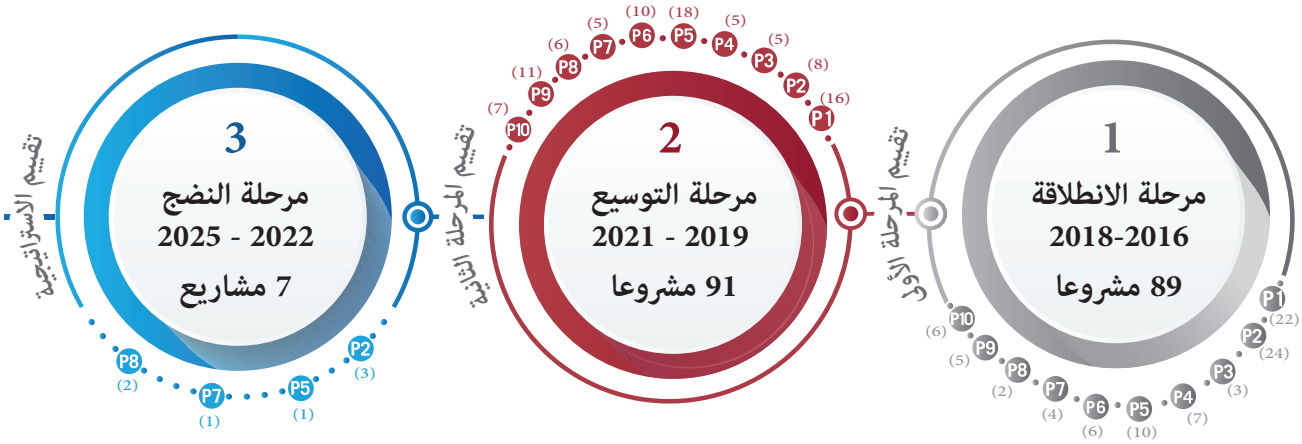

P1	تحسين خدمة المواطن	P4	الأخلاقيات	P8	نزاهة القطاع الخاص
P2	رقمنة الخدمات الإدارية	P5	الرقابة والمساءلة	P9	التواصل والتحسيس
P3	الشفافية والوصول إلى المعلومات	P6	تقوية المتابعة و الزجر	P10	التربية والتكوين
		P7	الطلبيات العمومية		

مراحل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

مرحلة الانطلاقة بين 2016 و 2018، تم خلالها تحديد بعض المشاريع التي يسهل على المواطنين تتبعها، وتحضير القاعدة القانونية للمشاريع اللاحقة، وذلك من أجل الدفع بدينامية الاستراتيجية الوطنية؛

مرحلة التوسيع من 2019 إلى 2021، وتسعى إلى التغيير الجدري في العلاقة مع الفساد داخل المجتمع بشكل عام؛

مرحلة النضج من 2022 إلى 2025، وترتكز على التغييرات التي ستحدثها المرحلتان السابقتان و على التحضير لدورة جديدة من الاستراتيجية العشرية.

ولتوخي النجاعة في تنفيذ المشاريع، تم اعتماد نظام للتقييم عند نهاية كل مرحلة، لتحديد مستوى إنجاز مختلف المشاريع حسب كل مرحلة، على أن يتم، القيام بتقييم عام للاستراتيجية في نهاية المرحلة الثالثة.

3. مؤشرات القياس

لقياس مدى تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، سيتم الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات الوطنية والدولية المرقمة ذات الصلة بالفساد ومتابعة تطورها. حيث تهدف الاستراتيجية من خلال المشاريع المبرمجة إلى تحسين عدد من المؤشرات، كالمؤشر العالمي لإدراك الفساد لمنظمة الشفافية الدولية (ترانسبارنسي) «Indice de Perception de la Corruption IPC» الذي يرتقب أن ينتقل من النقطة العددية 100/36 إلى 100/60 في أفق سنة 2025 ومؤشر مناخ الأعمال «Doing Business» الذي يرتقب أن يرتقي ب 20 رتبة ومؤشر التنافسية العالمي «World economic forum» الذي يرتقب أن يرتقي ب 25 رتبة.

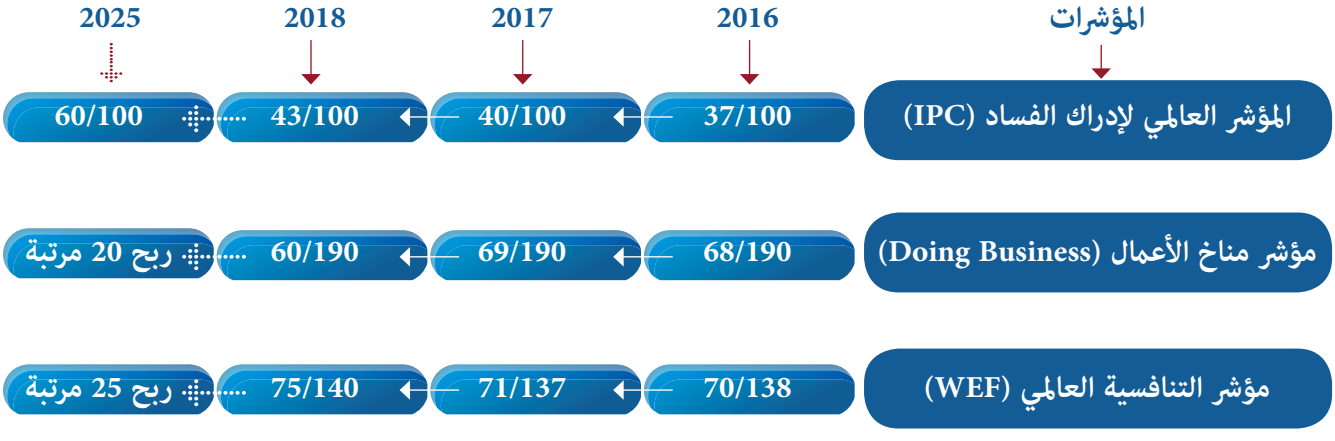

مؤشرات تتبع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

4. حقيبة البرامج والمشاريع

وتكريسا للاتقائية ما بين مختلف المشاريع المتكاملة، تم توزيع مشاريع الاستراتيجية على عشرة برامج يتولى تنسيق تنفيذ مشاريعها بعض القطاعات الوزارية والقطاع الخاص، وتتضمن 187 مشروعا موزعا على 30 هدفا إجرائيا.

عدد المشاريع	البرامج	المنسقون	الأهداف الإجرائية
38	**البرنامج 1:** تحسين خدمة المواطن	**وزارة الداخلية**	1. تحسين الاستقبال في المرافق العمومية 2. تبسيط ونشر المساطر والخدمات الإدارية 3. تحسين تتبع ومعالجة الشكايات
35	**البرنامج 2:** رقمنة الخدمات الإدارية	**وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي**	4. التبادل الإلكتروني بين الإدارات عن طريق المنصة الحكومية للتكامل 5. وضع وتقوية أنظمة التدبير الداخلي 6. وضع الخدمات على الخط
8	**البرنامج 3:** الشفافية والوصول إلى المعلومات	**وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية**	7. وضع الإطار القانوني وتطويره ومواكبة تنفيذه 8. نشر المعلومات المتعلقة بسياسات وتدابير مكافحة الفساد 9. نشر المعلومات الإدارية
12	**البرنامج 4:** الأخلاقيات	**وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية**	10. تعزيز نزاهة الموارد البشرية بالقطاع العام 11. تعزيز تكافؤ الفرص 12. تقييم النزاهة بالمغرب
29	**البرنامج 5:** الرقابة والمساءلة	**وزارة الاقتصاد والمالية**	13. تعزيز وتنسيق الآليات الرقابية 14. تعزيز وحدات التفتيش والتدقيق المركزية واللاممركزة 15. مراجعة أنظمة التصريح بالممتلكات وتنازع المصالح

عدد المشاريع	البرامج	المنسقون	الأهداف الإجرائية
16	**البرنامج 6:** تقوية المتابعة والزجر	**وزارة العدل**	16. مراجعة الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد 17. دعم وتأهيل الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد 18. توسيع وتجويد آليات الإبلاغ والنشر في مجال مكافحة الفساد
10	**البرنامج 7:** الطلبيات العمومية	**وزارة الاقتصاد والمالية**	19. تقليص استعمال السلطة التقديرية في مجال الطلبيات العمومية 20. تعزيز تتبع ونزاهة الطلبيات العمومية 21. تدبير عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص
10	**البرنامج 8:** نزاهة القطاع الخاص	**الاتحاد العام لمقاولات المغرب**	22. تعزيز مدونات السلوك والحكامة الجيدة وتطوير اعتماد معايير مكافحة الفساد 23. رسم خرائطية المخاطر والحد من تفشي الفساد في القطاع الخاص 24. تعزيز الشفافية وتشجيع التحول الرقمي وتطوير الوصول إلى المعلومات 25. مصاحبة المبادرات الأفقية وتطوير الممارسات الفضلى في مجال مكافحة الفساد
16	**البرنامج 9:** التواصل والتحسيس	**وزارة الثقافة والاتصال**	26. التواصل والتحسيس تجاه المواطنين بخصوص مواضيع مكافحة الفساد 27. التواصل والتحسيس تجاه القطاع الخاص والمجتمع المدني بخصوص مواضيع مكافحة الفساد 28. التواصل والتحسيس تجاه الموارد البشرية للقطاع العام بخصوص مواضيع مكافحة الفساد
13	**البرنامج 10:** التربية والتكوين	**وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي**	29. تكوين الموارد البشرية بالقطاع العام والهيئات المعنية في المواضيع المتعلقة بمكافحة الفساد 30. إدماج مكافحة الفساد في برامج التربية والتعليم والتكوين

187 مشروعا

3 حصيلة منجزات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

الحصيلة الإجمالية للمنجزات

تميزت المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتي ضمت 89 مشروعا، بتنفيذ 59 مشروعا، فيما عرف 30 مشروعا تحقيق إنجازات مرحلية إلى حدود نهاية سنة 2018.

البرنامج الأول : تحسين خدمة المواطن

الهدف الإجرائي 1: تحسين الاستقبال في المرافق العمومية

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P1.01	تعميم مكاتب الواجهة على جميع البنايات الجديدة على مستوى المحاكم.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P1.02	تأهيل مراكز تسجيل السيارات وتحسين شروط الحصول على رخصة السياقة و البطاقة الرمادية.	منجز
P1.03	تحسين الاستقبال والإرشاد والدعم بإدارة الجمارك.	منجز
P1.05	إعداد منظومة تحسين الاستقبال و افتتاح الموقع النموذجي الأول بالرباط.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P1.06	إعداد ميثاق قطاعي لتحسين الاستقبال بالوحدات الإدارية التابعة لوزارة الداخلية.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية

الهدف الإجرائي 2: تبسيط ونشر المساطر والخدمات الإدارية

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P1.11	تحديد وتعريف ونشر لائحة الأسعار المرجعية المتعلقة برخص التجزئة والبناء والتقسيم.	منجز
P1.12	إعداد دليل المساطر الإدارية الخاص بالجماعات الترابية والوحدات الإدارية.	منجز
P1.13	تسليم رخصة السكن بتصريح المهندس المعماري بدل قرار اللجنة.	منجز
P1.14	إعداد مرسوم يتعلق بشكليات وشروط تسليم الرخص الجديدة في مجال البناء.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P1.15	مراجعة كاملة وتحليلية للأحكام الضرائبية من أجل توضيحها وتبسيطها.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P1.16	إعداد دلائل إجراءات الإدارة على مستوى المديرية العامة للضرائب.	منجز
P1.18	تبسيط الخدمات وتوحيد ونشر المساطر الإدارية داخل المؤسسات الصحية.	منجز
P1.21	تحديث مصالح السجل التجاري.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P1.22	تبسيط ونشر المساطر والخدمات الإدارية الخاصة بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P1.27	الشروع في إصلاح منظومة الجمارك المتعلقة بتعشير السيارات الخاصة.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P1.29	تدوين ونشر مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة وتحديد لائحة الإجراءات اللازمة لتبسيطها.	منجز

الهدف الإجرائي 3: تحسين تتبع ومعالجة الشكايات

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P1.31	اعتماد و تنفيذ المرسوم 2.17.265 المتعلق بكيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها.	منجز
P1.32	تعزيز الخلايا المسؤولة عن استقبال الشكايات ومعالجتها وتتبعها.	منجز
P1.33	إحداث مركز لتدبير الشكايات بوزارة الصحة.	منجز
P1.34	إحداث نوافذ للشكايات على مستوى البوابات الإلكترونية للوكالات الحضرية.	منجز
P1.35	تعميم شبكة تقديم الشكايات عبر الإنترنت على مستوى البوابات الإلكترونية لجميع الوزارات.	منجز
P1.36	فتح نافذة خاصة بملاحظات المواطنين في البوابة الإلكترونية للمحكمة.	منجز

البرنامج الثاني: رقمنة الخدمات الإدارية

الهدف الإجرائي 4: التبادل الإلكتروني بين الإدارات عن طريق المنصة الحكومية للتكامل

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P2.01	إحداث منصة حكومية للتكامل في طور التجريب.	منجز

الهدف الإجرائي 5: وضع وتقوية أنظمة التدبير الداخلي

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P2.03	تعميم نظام معلوماتي لإدارة عقود عمل الأجانب.	منجز
P2.04	تقوية أنظمة التدبير الداخلي بوزارة العدل.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P2.06	تقوية أنظمة التدبير الداخلي بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P2.08	وضع نظام لتدبير الأدوية داخل المؤسسات الصحية وترسيخ آليات تتبع مسار الأدوية داخل المستشفيات.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية

الهدف الإجرائي 6: وضع الخدمات على الخط

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P2.10	تعميم استعمال الأنظمة الإلكترونية للحد من الأداء النقدي المباشر.	منجز
P2.11	إبلاغ المواطنين عن الخدمات المقدمة من خلال بوابة الإدارة القضائية.	منجز
P2.12	تطبيق للهواتف الذكية خاص بالمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية.	منجز
P2.13	وضع شباك إلكتروني لطلب الوثائق الإدارية.	منجز
P2.14	إعداد قاعدة بيانات المنتسبين للمهن القضائية.	منجز
P2.15	وضع نظام لتدبير التوقيع الإلكتروني على صعيد مكونات الإدارة القضائية.	منجز
P2.16	عقد اتفاقيات مع الجهات المعنية بشأن الأداء الإلكتروني لاستيفاء الرسوم والمصاريف القضائية والغرامات.	منجز
P2.17	تطبيق للهواتف الذكية للحصول على المواعد الخاصة بالخدمات الصحية.	منجز
P2.18	أتمتة إدارة الضرائب والخدمات المقدمة لدافعها.	منجز
P2.19	التنسيق مع الجهات المعنية بشأن خدمات السجل العدلي الموجهة للجالية المغربية بالخارج.	منجز
P2.20	تعميم مبدأ أخذ المواعيد على مستوى الإدارات.	منجز
P2.21	تنويع أدوات تتبع المتقاضين لقضاياهم.	منجز
P2.22	إحداث بوابة إلكترونية خاصة بالتمويل العمومي للجمعيات.	منجز
P2.23	الشروع في التخلي تدريجياً عن السجلات والمطبوعات الورقية بالمحاكم.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P2.25	الشروع في التحويل الإلكتروني لأموال صناديق المحاكم إلى الخزينة العامة للمملكة.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P2.26	وضع بعض خدمات وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على الخط.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P2.27	أتمتة دائرة التخليص الجمركي.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P2.28	رقمنة أغلبية المساطر والإجراءات القضائية.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P2.31	نظام بطائق المعلومات الإلكترونية للوكالات الحضرية.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية

البرنامج الثالث: الشفافية والوصول إلى المعلومات

الهدف الإجرائي 7: وضع الإطار القانوني وتطويره ومواكبة تنفيذه

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P3.01	إصدار القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.	منجز

الهدف الإجرائي 8: نشر المعلومات المتعلقة بسياسات وتدابير مكافحة الفساد

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P3.03	وضع آلية على صعيد مختلف مجالس وهيئات مهن منظومة العدالة لنشر الأحكام أو القرارات المتعلقة بالعقوبات التأديبية الصادرة عنها.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية

الهدف الإجرائي 9: نشر المعلومات الادارية

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P3.05	تعميم مرجع لأسعار العقار كأساس لفرض الضرائب على المعاملات في سائر التراب الوطني.	منجز

البرنامج الرابع: الأخلاقيات

الهدف الإجرائي 10: تعزيز نزاهة الموارد البشرية بالقطاع العام

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P4.01	إنشاء مدونة سلوك قطاعية لموظفي الوكالات الحضرية.	منجز
P4.03	وضع نظام لمكافأة الأداء الجيد لضباط الشرطة.	منجز
P4.04	إعداد مدونة للسلوكيات والأخلاقيات في الوظيفة العمومية.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P4.06	مراجعة النصوص المرتبطة بالمحافظة على الغابات واستغلالها وتنظيم إشراك الساكنة في التنمية الاقتصادية الغابوية والتكفل بالقيام بوظيفة الغابوي.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية

الهدف الإجرائي 11: تعزيز تكافؤ الفرص

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P4.07	تنظيم مباريات للولوج إلى الوظائف الوزارية المشتركة.	منجز

الهدف الإجرائي 12: تقييم النزاهة بالمغرب

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P4.10	تقييم النزاهة في إطار التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.	منجز
P4.11	التقييم الذاتي للإطار التشريعي المغربي حسب مقتضيات الفصلين 2 و5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.	منجز

البرنامج الخامس: الرقابة والمساءلة

الهدف الإجرائي 13: تعزيز وتنسيق الآليات الرقابية

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P5.01	إنشاء آليات محاربة التغيب غير المشروع لمهنيي الصحة.	منجز
P5.02	إنجاز خرائطية مخاطر الفساد في قطاع العقار والتعمير.	منجز
P5.03	اعتماد القانون الجديد للصحافة.	منجز
P5.04	اعتماد القانون 12-66 لتحديد مسؤوليات مراقبة التعمير بخصوص أعوان السلطة.	منجز
P5.05	برمجة الرقابة الضريبية اعتمادا على معايير مبنية على مقاربة المخاطر.	منجز
P5.12	تعزيز وتنسيق الآليات الرقابية بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية

الهدف الإجرائي 14: تعزيز وحدات التفتيش والتدقيق المركزية واللاممركزة

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P5.21	تعميم إحداث وحدات للتدقيق ومراقبة التدبير داخل جميع الإدارات.	منجز
P5.22	إنشاء هياكل تفتيش جهوية بوزارة الصحة.	منجز
P5.23	تعميم إنشاء وحدات الرقابة الداخلية في الوكالات الحضرية.	منجز
P5.24	تعزيز وحدات التفتيش والتدقيق المركزية واللاممركزة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.	منجز

الهدف الإجرائي 15: مراجعة أنظمة التصريح بالممتلكات وتنازع المصالح

تندرج جميع المشاريع المتعلقة بهذا الهدف الإجرائي ضمن المرحلة الثانية 2019 – 2021 وهي توجد قيد الإنجاز.

البرنامج السادس: تقوية المتابعة والزجر

الهدف الإجرائي 16: مراجعة الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P6.01	تعزيز العقوبات ضد أعمال الغش فيما يتعلق بالتعمير في إطار القانون 12-66.	منجز
P6.02	تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P6.03	مراجعة الترسانة القانونية الجنائية فيما يتعلق بالمقتضيات الخاصة بمكافحة الفساد.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية

الهدف الإجرائي 17: دعم وتأهيل الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P6.06	تدعيم وتأهيل أقسام الجرائم المالية.	منجز

الهدف الإجرائي 18: توسيع وتجويد آليات الإبلاغ والنشر في مجال مكافحة الفساد

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P6.13	تمديد حقوق المجتمع المدني لمتابعة الأشخاص المشتبه فيهم في قضايا الفساد.	منجز
P6.14	إحداث رقم أخضر للتبليغ عن الرشوة.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية

البرنامج السابع: الطلبيات العمومية

الهدف الإجرائي 19: تقليص استعمال السلطة التقديرية في مجال الطلبيات العمومية

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P7.01	إعادة هيكلة اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.	منجز
P7.02	اعتماد نظام الاستشارة ودفتر نموذجي للتحملات الخاصة وفقاً لطبيعة الصفقة.	منجز

الهدف الإجرائي 20: تعزيز تتبع ونزاهة الطلبيات العمومية

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P7.06	رفع العتبة المالية من أجل المصادقة على الصفقات لصالح الوحدات الترابية وتقوية المراقبة.	منجز

الهدف الإجرائي 21: تدبير عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P7.10	وضع برنامج تكويني خاص للمسؤولين عن تدبير عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية

البرنامج الثامن: نزاهة القطاع الخاص

الهدف الإجرائي 22: تعزيز مدونات السلوك والحكامة الجيدة وتطوير اعتماد معايير مكافحة الفساد

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P8.04	تثمين مجهودات المقاولة في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال تطوير شهادة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة (RSE).	منجز

الهدف الإجرائي 23: رسم خرائطية المخاطر والحد من تفشي الفساد في القطاع الخاص

يندرج ضمن هذا الهدف الإجرائي مشروع واحد يوجد قيد الإنجاز في إطار المرحلة الثانية 2019 – 2021.

الهدف الإجرائي 24: تعزيز الشفافية وتشجيع التحول الرقمي وتطوير الوصول إلى المعلومات

تندرج جميع المشاريع المتعلقة بهذا الهدف الإجرائي ضمن المرحلة الثانية 2019 – 2021 وهي توجد قيد الإنجاز.

الهدف الإجرائي 25: مصاحبة المبادرات الأفقية وتطوير الممارسات الفضلى في مجال مكافحة الفساد

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P8.09	النهوض ببرنامج مكافحة الغش كرافعة للقضاء على بؤر الفساد	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية

البرنامج التاسع: التواصل والتحسيس

الهدف الإجرائي 26: التواصل والتحسيس اتجاه المواطنين بخصوص مواضيع مكافحة الفساد

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P9.01	تسهيل ولوج المجتمع المدني إلى وسائل الإعلام العمومية قصد إجراء حملات التوعية لمكافحة الفساد.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P9.02	التواصل والتحسيس تجاه المواطنين بخصوص مواضيع مكافحة الفساد ذات الصلة بمدونة السير.	منجز
P9.04	التواصل مع المواطنين حول مبادرات قطاع العدل في مجال مكافحة الفساد.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية
P9.05	إعداد مشروع تحسيسي لمكافحة ظاهرة الغش بالوسط المدرسي.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية

الهدف الإجرائي 27: التواصل والتحسيس تجاه القطاع الخاص والمجتمع المدني بخصوص مواضيع مكافحة الفساد

تندرج جميع المشاريع المتعلقة بهذا الهدف الإجرائي ضمن المرحلة الثانية 2019 – 2021 وهي توجد قيد الإنجاز.

الهدف الإجرائي 28: التواصل والتحسيس اتجاه الموارد البشرية بالقطاع العام بخصوص مواضيع مكافحة الفساد

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P9.10	التواصل والتحسيس تجاه موظفي وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بخصوص مواضيع مكافحة الفساد.	في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية

البرنامج العاشر: التربية والتكوين

الهدف الإجرائي 29: تكوين الموارد البشرية بالقطاع العام في المواضيع المتعلقة بمكافحة الفساد

المرجع	حصيلة المنجزات	وضعية المشروع
P10.01	تنظيم دورة تدريبية سنوية للقضاة حول المضمون القانوني للفساد.	منجز
P10.02	تنظيم دورة تدريبية للقضاة في مجال الجرائم المالية بتعاون مع المنظمات الدولية.	منجز
P10.03	وضع برنامج تكويني حول مكافحة الفساد بالمعهد الملكي للإدارة الترابية.	منجز
P10.04	وضع برنامج تكويني حول مكافحة الفساد بالمعهد الملكي للشرطة.	منجز
P10.05	تنظيم ورشة تكوين المكونين حول النزاهة في الصفقات العمومية.	منجز
P10.06	تنظيم ورشة تكوينية لفائدة المسؤولين الجهويين في التفتيش.	منجز

الهدف الإجرائي 30: إدماج مكافحة الفساد في برامج التربية والتعليم والتكوين

يندرج ضمن هذا الهدف الإجرائي مشروع واحد يوجد قيد الإنجاز في إطار المرحلة الثانية 2019 – 2021.

الحصيلة المفصلة للمنجزات

البرنامج الأول:
تحسين خدمة المواطن

المنسق:
وزارة الداخلية

تقوم وزارة الداخلية بتنسيق وتتبع أشغال برنامج تحسين خدمة المواطن الذي يهدف إلى تحسين علاقة الإدارة العمومية بالمرتفقين وتقليص الحالات المشجعة على الفساد. يتوخى هذا البرنامج تحقيق ثلاثة أهداف إجرائية من خلال تنفيذ 38 مشروعا ما بين سنتي 2016 و 2021 ويتعلق الأمر بالأهداف التالية:

- **تحسين الاستقبال في المرافق العمومية:** الذي يروم وضع منظومة متكاملة لتحسين ظروف استقبال المرتفقين على مستوى المرافق العمومية ومواكبة ودعم تعميمها تدريجيا؛
- **تبسيط ونشر المساطر والخدمات الإدارية:** الذي يروم تعزيز شفافية الخدمات الإدارية من خلال إعداد دلائل حولها ونشرها على مستوى المواقع الإلكترونية فضلا عن إعادة هندستها من أجل تبسيطها وتجاوز مواطن التعقيد التي تعتبر بؤرا لمختلف أشكال الفساد؛
- **تحسين تتبع ومعالجة الشكايات:** الذي يروم وضع وتفعيل منظومة وطنية متكاملة لتحسين تلقي ومعالجة شكايات المرتفقين من طرف مختلف الجهات المعنية، وكذا مواكبة مختلف الإدارات في الانخراط الجدي في هذه المنظومة.

البرنامج الأول: تحسين خدمة المواطن

المنسق

وزارة الداخلية

عدد المشاريع

38
مشروعا

الأهداف الإجرائية

1. تحسين الاستقبال في المرافق العمومية
2. تبسيط ونشر المساطر والخدمات الإدارية
3. تحسين تتبع ومعالجة الشكايات

الجهات المعنية

- وزارة الداخلية
- وزارة العدل
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
- وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
- وزارة الصحة
- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
- المديرية العامة للأمن الوطني
- الدرك الملكي

الهدف الاجرائي 1: تحسين الاستقبال في المرافق العمومية

المرجع: P1.01

تعميم مكاتب الواجهة على جميع البنايات الجديدة على مستوى المحاكم

وزارة العدل: في طور التنفيذ مع تحقيق منجزات مرحلية

في إطار العمل على تحسين خدمات الاستقبال في قطاع العدل، حرصت وزارة العدل على تعميم مكاتب الواجهة بجميع البنايات الجديدة، وتلك التي في طور البناء أو التهيئة (قصور العدالة – محاكم ابتدائية- أقسام قضاء الأسرة- مراكز القضاة المقيمين) وكذلك تم تخصيص فضاءات خاصة بمكاتب الواجهة بالبنايات القديمة.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع المحاكم التي تتوفر على مكاتب الواجهة، تتوفر أيضا على قائمة الانتظار.

- **تدريب الموظفين المسؤولين عن الاستقبال في القطاع:**

تم تنظيم دورة تكوينية للمكلفين بالاستقبال بمكتب الاستقبال بالقنيطرة، ويجري حاليا إخضاع المشرفين على الاستقبال في جميع مكاتب الواجهة لدورات تكوينية حول تقنيات الاستقبال.

- **عرض ونشر المساطر الإدارية:**

يتم العمل في مكاتب الواجهة على وضع مطويات ودلائل حول المساطر والإجراءات رهن إشارة الزوار، وذلك على غرار مكتب الواجهة بالقنيطرة.

- تم إحداث بوابة «عدالة» بموقع وزارة العدل، وهي رهن إشارة العموم للاطلاع على النصوص القانونية المنشورة في صيغتها المحينة.

المرجع: P1.02

تأهيل مراكز تسجيل السيارات وتحسين شروط الحصول على رخصة السياقة والبطاقة الرمادية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

في إطار إضفاء مزيد من الشفافية في تقديم خدمات القرب للمواطنين، عملت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على تأهيل مراكز تسجيل السيارات وتحسين شروط الحصول على رخصة السياقة و البطاقة الرمادية، من خلال تنفيذ العمليات التالية:

فقد تم إنزال مختلف العمليات المقررة وذلك بشكل يتماشى مع الإمكانيات المتاحة:

- تهييئ مقرات مراكز تسجيل السيارات وتجهيزها تدريجيا بكاميرات ونظام آلي لتدبير الطوابير؛
- إحداث شباك وحيد بمختلف القباضات التابعة للخزينة العامة من أجل استخلاص جميع الواجبات المفروضة على عمليات الحصول على رخصة السياقة؛
- اعتماد شباك وحيد بمصالح التسجيل والتنبر التابعة للمديرية العامة للضرائب من أجل أداء جميع الواجبات المفروضة على عمليات البطاقة الرمادية.

وقامت الوزارة كذلك بتحديد عدد المرشحين لاجتياز امتحان رخصة السياقة وبتقنين عدد مواعيد امتحانات الحصول على رخصة السياقة بحسب قدرات وإمكانيات مراكز تسجيل السيارات فيما يتعلق بالموارد البشرية التي تتوفر عليها.

المرجع: P1.03

تحسين الاستقبال والإرشاد والدعم بإدارة الجمارك
وزارة الاقتصاد والمالية

في إطار توحيد هياكل ومساطر الاستقبال ، عملت إدارة الجمارك على تهيئة فضاءات خاصة بالاستقبال وكذا تنظيم دورات تكوينية لمواكبة التغيير وإنشاء قاعدة بيانات تمكن من تدبير العلاقة مع الزبناء، حيث تم اتخاذ وتنفيذ العديد من التدابير العملية، من جملتها:

- وضع نموذج موحد خاص بجهاز استقبال الزبناء، يأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب (تهيئة فضاءات استقبال المرتفقين، المساطر التنظيمية، الأنظمة المعلوماتية، الموارد البشرية)، بهدف تعميمه على جميع المصالح التي تستقبل أعدادا مهمة من المرتفقين؛
- إحداث منظومة إعلامية خاصة بتدبير الشكايات وطلبات المعلومات على الإنترنت www.douane.gov.ma/requetes بشراكة مع مديرية الاقتصاد الرقمي بوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، مما يكفل للمواطنين كل الشفافية والفعالية والمصداقية في معالجتها والرد عليها في الآجال المحددة؛
- إحداث خلية مركزية لاستقبال وتدبير المكالمات الهاتفية وطلبات المعلومات والشكايات الإلكترونية أُنيطت إليها مهمة تدبير المنظومة المعلوماتية لطلبات المعلومات والشكايات وكذا الخطوط الهاتفية المكونة من رقم اقتصادي (0801007000) وضع رهن إشارة زبناء الإدارة ورقم موسمي خاص بالمغاربة المقيمين بالخارج (+212537565757) يتم تفعيله خلال عملية «مرحبا» من كل سنة وتخصيص مداومة هاتفية استثنائية طيلة الفترة الصيفية للرد على استفسارات ومكالمات الجالية المقيمة بالخارج؛
- إحداث شبابيك خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج بالمصالح المركزية والجهوية لتيسير وتحسين الخدمات والإجراءات الإدارية المقدمة لهم ولضمان المرونة والانسيابية التي تتماشى مع خصوصياتهم مراعاة للفترة الوجيزة لمقامهم بأرض الوطن؛
- وضع نظام تدبير إلكتروني لصفوف الانتظار بالقباضات ومكاتب التعشير بالمكاتب والشبابيك التي تستقبل أعدادا مهمة من المرتفقين، حيث تم تجهيز 19 منها بهذا النظام؛
- تعميم التشوير المناسب بالمقرات الإدارية الرئيسية؛
- وضع عناوين وبيانات الاتصال رهن إشارة المرتفقين عبر بوابة الجمارك على شبكة الإنترنت وكذا برامج المداومة الخاصة بالمصالح المركزية والجهوية وتحديث أسماء وأرقام هواتف المسؤولين المكلفين بالإشراف عليها، استجابة لاحتياجات المواطنين وتكريسا لمبدأ استمرارية المرفق العام؛

- وضع آلية لتدبير العلاقة مع الزبناء خاصة بالمتعاملين الاقتصاديين، حيث عملت الإدارة على نهج تصنيف الشركات إلى:

  - **الحسابات الكبرى:** والتي تكون مصاحبة من طرف المكتب المركزي للشراكة مع القطاع الخاص لتوجيههم وإيجاد حلول مخصصة؛

  - **الشركات الصغيرة والمتوسطة:** والتي تكون مصاحبة على المستويين الإقليمي والمحلي لتزويدها بالمعلومات، وإرشادها إلى إجراءات التخليص والأنظمة الجمركية الأنسب لأنماط عملها؛

  - **الشركات المبتدئة ذات استثمارات مبتكرة أو موجهة للتصدير** والتي تعين لها الإدارة مسؤولا يقوم بمواكبتها ومساعدتها على بدء معاملاتها التجارية.

- تحسين التواصل بالمرتفقين والشركاء والنشر الاستباقي للمعلومات والمعطيات التي تهم المساطر الجمركية عبر:

  - **بوابة الجمارك على شبكة الإنترنت:** التي تتيح إمكانية الولوج إلى معلومة مندمجة وكاملة وعملية كما توفر لمستعمليها مساعدة فعلية للقيام بمختلف الإجراءات والمساطر الجمركية. وقد تمت بلورة جل المواقف والحالات التي من المحتمل أن يواجهها الزبون، سواء كان فاعلا اقتصاديا أو مرتفقا خاصا أو شريكا مؤسساتيا، والتي تقتضي لجوءه إلى مصالح الإدارة، في شكل محاور تشمل ما يفوق 600 سؤال وجواب تهم جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات والوثائق التي من الممكن أن تستلزمها مسطرة معينة.

    وتسهر إدارة الجمارك على تحيين الأسئلة والأجوبة وإثرائها بأخرى جديدة عند الحاجة؛

  - **منشورات إعلامية:** من خلال صياغة ونشر مطويات ودلائل ومطبوعات تعرف بمختلف الخدمات والمنتجات الجمركية وكذا التنظيمات الجاري بها العمل، كما تسهر على تحيينها وإغنائها بما يتوافق مع ما يستجد من قوانين ومساطر جمركية وبما يستجيب لحاجات وتطلعات مرتفقيها عبر مختلف قنوات الاتصال المعدة لهذا الغرض.

    وتوفر إدارة الجمارك هذه المنشورات في نسختها الإلكترونية على بوابتها على الانترنت إضافة إلى وضع النسخ الورقية رهن إشارة مرتادي فضاءات الاستقبال وكذا زائري المعارض والمنتديات التي تنظمها أو تشارك فيها.

- تهيئة فضاءات خاصة باستقبال المرتفقين بمقرات المديريات الجهوية وتزويدها بالوسائل الضرورية وأدوات الإعلام والتواصل (مطويات ودلائل) مع الحرص على توفير معاملة تفضيلية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

- القيام بزيارات ميدانية للمديريات الإقليمية، الآمريات بالصرف والقباضات من أجل تتبع الإجراءات المتخذة لاستقبال الزبناء وكذا الوقوف على الاختلالات والآليات الواجب وضعها لتحسين ظروف الاستقبال.

المرجع:
P1.05

إعداد منظومة تحسين الاستقبال بالمرافق العمومية وافتتاح الموقع النموذجي الأول
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

بلورت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية رؤية مشتركة حول تحسين «جودة الاستقبال»، بمقاربة تشاركية فعالة لبعض القطاعات الوزارية الأخرى وبشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) من أجل تفعيل مضامين البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال بالمرافق العمومية، الذي يهدف إلى خلق وحدات استقبال على صعيد جميع الإدارات العمومية، مجهزة بالوسائل والمعدات التقنية الضرورية لحسن استقبال المرتفقين وتيسير ولوجهم إلى الخدمات العمومية، إضافة الى التكوين في مجال تقنيات الاستقبال.

وقد تجسدت هذه الرؤية المشتركة في إعداد منظومة الاستقبال «إدارتي» كرزنامة تتضمن «ميثاق الاستقبال» بالتزاماته العشرة تجاه المرتفق و «الإطار المرجعي» لحسن الاستقبال، بالإضافة الى «الدليل المنهجي» الذي يحدد الإجراءات والتدابير العملية التي يتعين على كل إدارة مراعاتها لضمان تحقيق التزاماتها في هذا المضمار.

إن هذه المنظومة تشكل في الوقت الراهن مرجعا أساسيا لتجويد فضاءات الاستقبال، وسيتم تحسينه بصورة متواصلة اعتمادا على الخلاصات والدروس المستقاة من الممارسة الفعلية والتطبيق الميداني من خلال تنزيله على مستوى 30 موقعا نموذجيا، تمثل قطاعات وزارية مختلفة وموزعة على مختلف جهات المملكة وذلك قبل البدء في عملية التعميم والمصاحبة التقنية وتقديم الخبرة الملائمة لكل إدارة على حدة.

وقد تم تنزيل المشروع على مستوى الوحدة النموذجية الأولى وهي الملحقة الإدارية السادسة «الرجاء في الله» التابعة لولاية الرباط-سلا بحي يعقوب المنصور و التي تم افتتاح العمل بها خلال شهر يونيو 2018 في إطار برنامج إحداث «ملحقات إدارية شفافة ومواطنة». كما يتم تنزيل المشروع بصفة تدريجية على صعيد مجموعة من الوحدات النموذجية، وهي:

- **الوحدة النموذجية الثانية:** مركز تسجيل السيارات بالرباط؛
- **الوحدة النموذجية الثالثة:** المستشفى الإقليمي للجديدة؛
- **الوحدة النموذجية الرابعة:** القنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزيرة الخضراء؛
- **الوحدة النموذجية الخامسة:** سجن عكاشة بالدار البيضاء.

حيث يقوم فريق عمل وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بمواكبة القطاعات الوزارية التي تستفيد من تمويل برنامج تحسين الاستقبال بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تهيئة المواقع النموذجية التابعة لها، ويتعلق الأمر بقطاعات كل من الداخلية والنقل والصحة والخارجية وكذا المندوبية العامة للسجون، وذلك خلال الفترة ما بين 2018 و2020.

ومن جهة أخرى، وقصد تحديد الأولويات فيما يخص اختيار المواقع النموذجية المقبلة، تم إنجاز خرائطية الوضعية الراهنة للمكاتب الأمامية لتقديم الخدمات بالإدارات العمومية خلال النصف الثاني من سنة 2018، والتي تهدف إلى:

- التوفر على خرائطية الخدمات الإدارية على شكل قاعدة معطيات تشمل:
  - الخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين؛
  - مقرات تقديم الخدمات ومواقعها الجغرافية؛
  - الشبابيك المتواجدة بهذه المقرات؛
  - عدد الموظفين الذين يقدمون الخدمات؛
  - معدل توافد المرتفقين حسب الشباك وحسب الخدمة؛
  - الجماعات الترابية المعنية لأجل تقدير تكلفتها الديموغرافية ونشاطها الاقتصادي.
- التوفر على تحليل مفصل لواقع تقديم الخدمات الإدارية يشمل المعطيات التالية:
  - عدد البنايات التي تقدم الخدمات بما في ذلك عدد الشبابيك وفضاءات الاستقبال؛
  - الموارد البشرية التي تقدم هذه الخدمات وعدد تردد المرتفقين الذين يطلبون نفس الخدمات؛
  - الجماعات الترابية المعنية وتكاليفها الديموغرافية ومستوى الولوج إليها.
- التوفر على مؤشرات وتوصيات لتحسين الخدمات انسجاما مع نتائج تحليل الواقع.

وقد تم إنجاز هذه الخرائطية على مستوى جهة فاس – مكناس كمرحلة نموذجية أولى اعتبارا لمجموعة من المعطيات منها: كثافة سكانية مرتفعة تقدر ب 105,7 نسمة في الكيلومتر المربع وهي تبلغ ضعفي متوسط المعدل الوطني، فضلا عن كونها جهة جامعية وفلاحية وإداراتها متنوعة.

المرجع: P1.06

إعداد ميثاق قطاعي لتحسين الاستقبال بالوحدات الإدارية التابعة لوزارة الداخلية

وزارة الداخلية

في إطار تحسين استقبال المرتفقين بالجماعات الترابية والوحدات الإدارية، عملت وزارة الداخلية سنة 2018 بشراكة مع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على إنجاز الملحقة الإدارية النموذجية «الرجاء في الله» بالرباط التي أعطيت انطلاقتها خلال شهر يونيو 2018 ، كموقع نموذجي أول لبرنامج إحداث «ملحقات إدارية شفافة ومواطنة» على مستوى 5 جماعات رائدة بمدينة الرباط.

ويشمل هذا المشروع العديد من العمليات أهمها:

- اعتماد ميثاق قطاعي للاستقبال؛
- إنشاء خلايا خاصة بالاستقبال والتوجيه والإرشاد وتعميم حمل شارة تعريفية بالنسبة لموظفي الاستقبال؛
- تكوين الموظفين المسؤولين عن الاستقبال، وإنشاء برنامج تكويني يخص المساطر المبسطة ويستهدف موظفي الجماعات الترابية والوحدات الإدارية؛

- تعميم أنظمة تدبير صفوف الانتظار ووضع كاميرات مراقبة في فضاءات الاستقبال؛
- تبسيط وتنسيق المساطر الإدارية، واعتماد حلول معلوماتية لمواكبة المساطر الجديدة ونشر الاجراءات الإدارية؛
- تعميم عملية تسليم إشعار بالتوصل عند إيداع كل وثيقة أو ملف بالإدارة.

الهدف الاجرائي 2: تبسيط ونشر المساطر والخدمات الإدارية

المرجع: P1.11

تحديد وتعريف ونشر لائحة الأسعار المرجعية المتعلقة برخص التجزئة والبناء والتقسيم
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

مكن هذا المشروع من تحديد لائحة الأسعار المرجعية المتعلقة برخص التجزئة والبناء والتقسيم من طرف المجالس الإدارية للوكالات الحضرية، حيث أصبحت المعلومات المتعلقة بها متوفرة لدى المنظومة المحلية وجل الفاعلين في هذا المجال.

المرجع: P1.12

إعداد دليل المساطر الإدارية الخاص بالجماعات الترابية والوحدات الإدارية
وزارة الداخلية

قامت وزارة الداخلية بجرد وتوحيد وتبسيط جميع المساطر التي تشتغل بها على مستوى التراب الوطني وقد تم خلال سنة 2018، إعداد دليل للمساطر الإدارية ونشره وتوزيعه على مختلف الوحدات الإدارية والجماعات الترابية.

المرجع: P1.13

تسليم رخصة السكن بتصريح المهندس المعماري وليس بقرار اللجنة
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

تم بموجب الظهير الشريف رقم 1.16.124 صادر في 25 أغسطس 2016 بتنفيذ القانون رقم 12-66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء، والذي جاء لتعديل القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والقانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، حيث تم التنصيص بموجبه على تسليم رخصة السكن من طرف رئيس المجلس الجماعي على أساس تصريح المهندس المعماري وليس من طرف اللجنة المختلطة. ويعتبر هذا المشروع بصفة خاصة، والقانون بصفة عامة قفزة نوعية في الحد من ظاهرة الرشوة بكل تجلياتها، ولبنة جديدة في مسار تدعيم مبادئ الشفافية والنزاهة في ميدان التعمير والبناء.

المرجع: P1.14

إعداد مرسوم يتعلق بشكليات وشروط تسليم الرخص الجديدة في مجال البناء
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

على إثر صدور القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، والذي نص على رخص جديدة، بادرت هذه الوزارة إلى إعداد مشروع مرسوم ينسخ المرسوم رقم 2.13.424 بالموافقة على ضابط البناء العام. ولعل من أهم مستجدات مشروع هذا المرسوم، التنصيص على شكليات وشروط تسليم الرخص الجديدة،

وهي رخص الإصلاح والهدم وتسوية البنايات غير القانونية المحدثة بموجب القانون 12-66 سالف الذكر، وتقوية أدوار المهنيين من خلال الاقتصار على شواهد مسلمة من طرفهم تفيد باحترام القواعد التقنية المنصوص عليها في النصوص الجاري بها العمل عوض استطلاع رأي بعض المصالح المتدخلة في دراسة ملفات طلبات الرخص والأذون، أو من خلال إسناد مهمة احتساب الرسوم الجماعية ومقابل الخدمات إلى المهندس المعماري واضع تصور المشروع.

كما تتجلى أهمية مشروع هذا المرسوم في تقليص آجال الدراسة وتشجيع التدبير اللامادي لمختلف المساطر المتعلقة برخص التعمير والعمل على وضع قواعد معطيات رقمية مشتركة تمكن صاحب الشأن من تتبع مسار الترخيص لمشروعه في جميع مراحله.

المرجع: P1.15

مراجعة كاملة وتحليلية للأحكام الضرائبية من أجل توضيحها وتبسيطها
وزارة الاقتصاد والمالية

تعتبر مراجعة المدونة العامة للضرائب من أهم أوراش المديرية العامة للضرائب التي يتم تحيينها عبر تدابير قوانين المالية السنوية، و من أهم العمليات التي تم القيام بها ما يلي:

- الإعفاء من الإدلاء بالإقرار السنوي لمجموع الدخل بالنسبة للأشخاص الخاضعين للضريبة المتوفرين فقط على دخول مهنية محددة حسب نظام الربح الجزافي والذين تفرض عليهم الضريبة وفق الربح الأدنى والذين يقل أو يساوي مبلغ الضريبة الأصلية المترتبة عليه والمتعلقة بهذا الربح عن 5000 درهم؛
- توحيد المعاملة الضريبية المطبقة على مجموع المداخيل العقارية مع تمتيع مداخيل كراء العقارات الفلاحية من خصم 40 % من أجل تحديد الدخل الخاضع للضريبة؛
- تغيير أجل إيداع التصريح بالنسبة لأصحاب الدخل المهني أو الفلاحي والمحدد حسب نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة: فاتح ماي بدل من فاتح أبريل؛
- مناولة تحصيل الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات للأبناك وباقي المؤسسات المؤهلة لهذا الغرض؛
- تحديد التعريفة المخفضة 4 % في حدود خمس مرات من المساحة المغطاة بالنسبة لاقتناء الأراضي المعدة للبناء وذلك على غرار ما هو معمول به بالنسبة للضريبة على الدخل المتعلقة بالأرباح العقارية وواجبات التسجيل لتطبيق التعريفة المخفضة على اقتناء المحلات المعدة للسكن؛
- تبسيط مساطر الطعن أمام اللجان الضريبية المحلية منها والوطنية مع إقرار مستوى واحد للطعن؛
- تخويل صلاحية تلقي الطعون الموجهة إلى اللجنة الوطنية للطعون الضريبية إلى مفتش الضرائب على غرار ما هو معمول به بالنسبة للجنة المحلية؛
- احتساب أجل 12 شهرا بالنسبة للجنتين المشار إليهما أعلاه لاتخاذ القرارات، ابتداء من تاريخ التوصل بعريضة الملزم؛
- تخفيض أجل تبليغ قرارات اللجنة الوطنية من 6 إلى 4 أشهر.

وتجدر الإشارة إلى أن المديرية العامة للضرائب بصدد إعادة قراءة المدونة العامة للضرائب برمتها وذلك من أجل توضيح بعض مقتضياتها.

المرجع:
P1.16

إعداد دلائل إجراءات الإدارة على مستوى المديرية العامة للضرائب
وزارة الاقتصاد والمالية

عملت المديرية العامة للضرائب على نشر مجموعة من الدلائل على موقعها الإلكتروني تخص بالأساس استرجاع الضريبة على القيمة المضافة، نظام المقاولة الذاتية، جباية القطاع الفلاحي، مساطر تنفيذ الرهون، التصريح والأداء بطريقة إلكترونية.

كما قامت المديرية ب إعداد و نشر 152 دليل إجراءات تغطي مختلف مهام المديرية العامة للضرائب و كذا تحيين 30 دليلا وفقا للتغييرات القانونية والتنظيمية والتقنية.

المرجع:
P1.18

تبسيط الخدمات وتوحيد ونشر المساطر الإدارية داخل المؤسسات الصحية
وزارة الصحة

في إطار تبسيط المساطر وتوحيدها داخل المستشفيات و التعريف بالحقوق والواجبات الأساسية للمرتفقين، عملت وزارة الصحة على إنجاز الإجراءات التالية:

- إعداد ميثاق يحدد علاقة المرضى بالمستشفيات ومساطر التكفل؛
- إنجاز مطويات تعرف بواجبات وحقوق المرتفقين؛
- تقوية نظام إعلان التعريفات في المؤسسات العمومية وحث مدراء المستشفيات الجهوية والإقليمية على وضع التعريفات في سبورة الإعلانات بمكتب الدخول والفوترة، مع العمل على تحيينها؛
- الإعلان عن لائحة الأدوية المتوفرة في المستشفيات الجهوية و المحلية بسبورة الإعلانات؛
- إعداد دوريات لتنظيم مسلك الدواء؛
- توحيد الإعلان عن برنامج العمليات الجراحية في المؤسسات الصحية: من خلال إلزامية البرمجة المسبقة للعمليات الجراحية والفحوصات الطبية الخارجية في المؤسسات الصحية؛
- تعميم الإعلان عن تعريفة الخدمات داخل المصحات الخاصة، بعد صدور القانون 131.13، حيث نص الفصل 75 منه على أنه يجب الإعلان على لائحة الأطباء الممارسين، في كل من واجهات المصلحة وأماكن الاستقبال وعن المعلومات المتعلقة بأسعار الخدمات التي تعرضها المصحة والإعلان عن الاتفاقيات المبرمة في إطار التأمين الإجباري مع تسليم وصولات الأداء مقابل العلاجات المقدمة.

المرجع: P1.21

تحديث مصالح السجل التجاري
وزارة العدل

قامت وزارة العدل بتطوير نسخة جديدة لنظام تدبير السجل التجاري ومركزتها، وإحداث بوابة للإيداع الإلكتروني للقوائم التركيبية وكذا الإبلاغ عن الخدمات عبر الخط عن طريق:

- شاشات عرض الجلسات الموجودة بالمحاكم؛
- الموقع الإلكتروني لوزارة العدل؛
- الحصول على مستخرج من السجل التجاري عبر الولوج إلى بوابة إلكترونية بموقع وزارة العدل؛
- الحصول على مجموعة من الخدمات القضائية والإدارية من خلال الولوج لموقع «mahakim.ma»؛
- تطبيق الهواتف الذكية «e-justice mobile»؛
- وصلة إشهارية للتعريف بالخدمات القضائية والإدارية المقدمة من طرف وزارة العدل؛
- تنظيم الأبواب المفتوحة بالإدارة المركزية والمحاكم.

المرجع: P1.22

تبسيط ونشر المساطر والخدمات الإدارية الخاصة بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

عملت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على تبسيط و نشر المساطر و الإجراءات المتعلقة بالخدمات الإدارية التي تقدمها و ذلك من خلال :

- اعتماد مشروع قانون يهدف إلى تصحيح النواقص وكذا إضافة بعض المقتضيات التي تروم تحسين السلامة الطرقية عن طريق اعتماد مشروع قانون لتعديل القانون رقم 52-05 والذي يهدف إلى تنقيح مدونة السير (تخفيض الغرامات حسب وقت دفعها، التخفيض من حالات الاحتفاظ برخصة السياقة، مراجعة العقوبات المطبقة على مراكز الفحص التقني... إلخ)، حيث دخل القانون 116-14 المغير والمتمم للقانون 52-05 المتعلق بمدونة السير على الطرق في 11 غشت 2016 وتم عقد عدة اجتماعات تنسيقية مع مختلف أجهزة المراقبة والخزينة العامة للمملكة ووزارة العدل قصد التنزيل الصحيح لمقتضيات هذا القانون.
- وضع نظام تنافسي لمنح تراخيص النقل المزدوج من أجل محاربة اقتصاد الريع، عن طريق ما يلي:
  - نشر لائحة رخص النقل الطرقي العمومي للمسافرين؛
  - تنظيم المناظرة الوطنية حول إصلاح قطاع النقل الطرقي العمومي للمسافرين؛
  - إعداد دفتر تحملات جديدة من أجل استغلال خدمات النقل المزدوج.

- وضع دفاتر التحملات من أجل استغلال خدمات النقل الطرقي للأصناف التالية:
  - النقل السياحي- نقل المستخدمين لحساب الغير - النقل المدرسي لحساب الغير- النقل الجماعي للأشخاص بالعالم القروي؛
  - النقل الجماعي للأشخاص بالعالم القروي قصد تبسيط مسطرة الترخيص وتسوية وضعية الناقلين الممارسين في القطاع غير المنظم.
- إزالة عجلة القيادة الإضافية أثناء الامتحان التطبيقي لرخصة السياقة؛
- تحديد مسارات مختلفة لاجتياز الامتحانات التطبيقية وتهيئة الحلبات الخاصة باجتياز الامتحانات التطبيقية لنيل رخص السياقة بثلاث مدن، حيث تم العمل على تحديد مسارات الامتحان التطبيقي حسب المجالات والفضاءات المتاحة وتغيير هذه المسارات قصد الرفع من مستوى الامتحان التطبيقي وذلك عبر توجيه مذكرة إلى السادة المديرين الجهويين والإقليميين للوزارة للقيام بهذا الإجراء في أجل أقصاه 31 غشت 2017، كما تمت برمجة تهيئة 3 حلبات للامتحان التطبيقي على غرار الحلبة النموذجية للرباط وذلك بمدن مكناس، فاس والمحمدية؛
- وضع آلية لتتبع تطورات المعالجة الإدارية لطلبات رخص ممارسة الأنشطة المهنية المتعلقة بالنقل وذلك عبر:
  - استصدار جميع الوثائق المتعلقة بأنشطة النقل بواسطة نظام معلوماتي؛
  - تمكين المهنيين من استصدار الوثائق على الخط دون اللجوء إلى الإدارة.
- نشر المساطر الإدارية مع لائحة الوثائق المطلوبة والاستمارات المتعلقة بالخدمات المقدمة للمرتفقين عبر البوابة الإلكترونية للوزارة وذلك في أفق تسهيل وتحسين الحصول على المعلومات والولوج إلى الخدمات العمومية. حيث تم الانتهاء من تأطير وتصميم وتطوير النظام المعلوماتي الخاص بنشر المساطر؛
- مراجعة الإطار القانوني للاحتلال المؤقت للملك العمومي بهدف معالجة الاختلالات التي يعرفها تدبير الملك العمومي ومحاربة الترامي عليه وكذا تثمينه حيث قامت الوزارة بإعداد وتقديم عرض بالأمانة العامة للحكومة حول مكامن قصور ظهير 18 نونبر 1918 والاجتهادات القضائية في الموضوع و عملت على إعداد المسودة الأولى لمشروع القانون الجديد وإرسالها لمختلف وحدات الوزارة المتدخلة في تدبير الملك العمومي البحري.

المرجع:
P1.27

الشروع في إصلاح منظومة الجمارك المتعلقة بتعشير السيارات الخاصة

وزارة الاقتصاد والمالية

لقد تم إرساء نظام للتبادل الإلكتروني مع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بغرض تبسيط مسطرة تعشير وترقيم وسائل النقل الطرقي المستوردة، مما سيمكن من تقليص الاتصال المباشر مع الشبابيك الجمركية وضبط تدبير هذه العمليات، ويروم التبادل تغطية الوثيقتين التاليتين:

- شهادة المعاينة المسلمة من طرف مصالح الوزارة المذكورة، اللازمة لتعشير وسائل النقل؛
- شهادة التعشير، المسلمة من طرف الجمارك، اللازمة لاستيفاء مشاريع تسجيل هذه الوسائل لدى المصالح المذكورة.

وقد تم تجريب هذا النظام على مستوى بعض المكاتب الجمركية قبل تعميمه بتاريخ 07 أكتوبر 2016 على كامل التراب الوطني.

غير أنه وفي إطار تدبير التغيير، فقد تقرر الاستمرار، خلال فترة انتقالية، بالتعامل بالصيغة الورقية لكلا الوثيقتين المذكورتين بجانب الصيغة الإلكترونية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تدعيم المشروع بإطلاق نظام للأداء الإلكتروني متعدد القنوات للمستحقات الجمركية ابتداء من يوم 14 يوليوز 2017 مما سيقلص أكثر من الاتصال بالقباضات الجمركية.

المرجع: P1.29

تدوين ونشر مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة وتحديد لائحة الإجراءات اللازمة لتبسيطها
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

في إطار الاستجابة للتوجيهات الملكية الواردة في خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2016، وتنفيذا لالتزامات الحكومة فيما يخص تدوين وتبسيط مسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة، عملت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على تدوين وتبسيط مسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة، إذ تم تشكيل لجنة موسعة تتكون من كل القطاعات التي لها علاقة بالمسطرة والتي انطلقت أشغالها يوم 28 فبراير 2017.

وبغاية دراسة وتحليل مسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة بشكل مدقق انبثقت لجنة مصغرة عن اللجنة الموسعة المذكورة متكونة من القطاعات ذات الصلة المباشرة بالمسطرة: وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ولقد انطلقت أشغالها بتاريخ 28 مارس 2017، وعملت على تدوين وتحليل مسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة تحليلا معمقا مكن من تحديد مواطن التعقيد بالمسطرة مما سمح باقتراح الحلول المناسبة لتجاوز أهم الإشكاليات التي تطرحها.

وقد أسفرت أشغال هذه اللجنة عن ثلاثة مخرجات هامة تتمثل في:

- المخرج الأول عبارة عن دليل عملي لمسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة خاص بكل من يخول لهم القانون حق نزع الملكية لأجل المنفعة العامة، تم الاعتماد في إعداده على منهجية دقيقة وعلى تصور علمي يجمع بين النص والرسوم التوضيحية لمختلف مراحل المسطرة حيث استندت هذه اللجنة إلى مرجعيتين: الأولى قانونية والثانية تتجلى في الممارسات العملية لمسطرة نزع الملكية المتبعة من طرف الإدارات الممثلة داخل اللجنة بحيث تم اعتماد التطبيقات السليمة والإيجابية والتأليف بينها للخروج بدليل عملي نحو تطبيق سليم لمسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة بشكل يؤدي إلى تحقيق النجاعة المطلوبة وضمان حقوق مختلف الأطراف.

- المخرج الثاني هو وثيقة تهدف إلى تحسيس وتعريف المواطن بمسطرة نزع الملكية، وبيان كيفية حصوله على التعويض في إطار المقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، إذ تتكون من شقين أساسيين، الشق الأول عبارة عن شرح بسيط ومفصل لمسطرة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة يهدف إلى دعم شفافية المسطرة ويمكن المواطن من فهم وتتبع مآل كل مراحلها، والشق الثاني يسرد جملة الإجراءات والوثائق التي يعنى بها المواطن لحصوله على التعويضات عن نزع ملكيته، الذي من المزمع نشره ببوابة الخدمات العمومية www.service-public.ma.

- مخرج ثالث هو بمثابة مصفوفة للاقتراحات التبسيطية لمسطرة نزع الملكية في جميع مراحلها تهدف إلى تحديد مكامن تعقيد هذه المسطرة واقتراح الحلول المناسبة لتجاوزها. وعلاوة على ذلك، تم إنجاز دراسة مقارنة مع مجموعة من التجارب الدولية الرائدة في مجال نزع الملكية، منها تجارب لدول عربية وأخرى غربية.

الهدف الاجرائي 3: تحسين تتبع ومعالجة الشكايات

المرجع: P1.31

اعتماد وتنفيذ المرسوم 2.17.265 المتعلق بتدبير ومعالجة الشكايات
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

يندرج هذا المشروع في إطار التفاعل العملي مع مضمون الفقرة الأولى من الفصل 156 من دستور المملكة التي ورد فيها «تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتفقيها، واقتراحاتهم وتظلماتهم، وتؤمن تتبعها».

كما يعتبر نظام تدبير الشكايات، أحد الآليات التدبيرية الأساسية بالنسبة لتعزيز علاقة الإدارة بالمرتفقين، نظرا لما له من دور فعال في تقليص الهوة الحاصلة على مستوى الجودة بين الخدمات التي ينتظرها المواطنين وتلك التي تقدمها له الإدارة فعليا. بحيث يمكن هذا النظام من إطلاع الإدارات العمومية على مستوى رضا مرتفقيها واستثمار ذلك في تجويد أدائها وتحسين الخدمات التي تقدمها.

وفي هذا السياق تم إعداد مشروع مرسوم بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها الذي تمت المصادقة عليه بتاريخ 1 يونيو 2017 وتم إصداره بالجريدة الرسمية بتاريخ 29 يونيو 2017. ويشمل مجال تطبيقه إدارة الدولة والمؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري يمارس صلاحيات السلطة العمومية.

ويقضي بإحداث وحدة مركزية ووحدات على المستوى اللاممركز، أو الاكتفاء بتعيين شخص أو أكثر، بقرار لرئيس الإدارة لتولي تلقي ودراسة ومعالجة الشكايات والرد عليها، بالإضافة إلى تلقي ملاحظات واقتراحات المرتفقين ودراستها.

كما حدد المرسوم مسطرة تلقي الشكاية وتتبعها ومعالجتها وآجال الرد عليها. بحيث أبرز طرق التلقي المعتمدة والتي تشتمل على الإيداع المباشر والبريد الإلكتروني أو الفاكس والبريد العادي والهاتف، مع التنصيص على إمكانية تلقي شكايات المرتفقين إلكترونيا عبر البوابة الوطنية للشكايات www.chikaya.ma أو هاتفيا عبر مركز الاتصال الخاص بهذه البوابة.

وقد ألزم المرسوم مختلف الإدارات المعنية بإعداد تقارير قطاعية سنوية حول الشكايات والملاحظات والاقتراحات التي تم التوصل بها، مصنفة حسب مجالات الخدمات العمومية التي تقدمها ورفعها للسيد رئيس الحكومة مع إحالة نسخة منها على السلطة الحكومية المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية قصد تمكينها من إعداد تقرير تركيبي سنوي ترفعه إلى السيد رئيس الحكومة.

وقد استثنيت من مقتضيات هذا المرسوم الإدارات وكذا اللجان والهيئات التابعة لها، التي تتوفر على مسطرة تلقي الشكايات ومعالجتها وتتبعها محددة بنص تنظيمي أو تشريعي خاص بها.

وقد تم إعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات www.chikaya.ma بتاريخ 09 يناير 2018 من طرف السيد رئيس الحكومة، كما تم تطوير تطبيق خاص بالهواتف الذكية.

وقد عرفت البوابة انخراط 98 إدارة، إلى غاية شهر دجنبر 2018 وتم التوصل ب 81000 شكاية تمت معالجة ما يقارب 72 % منها، ويقدر متوسط عدد الأيام المستغرقة لمعالجة الشكاية ب 25 يوما.

المرجع: P1.32

تعزيز الخلايا المسؤولة عن استقبال الشكايات ومعالجتها وتتبعها
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

خصص المرسوم رقم 2.17.265 المتعلق بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها، بابا كاملا لوحدات تلقي الشكايات وتتبعها ومعالجتها، بحيث تم التنصيص على إحداث وحدة أو أكثر على مستوى كل إدارة معنية بتطبيق مقتضيات هذا المرسوم، وعند الاقتضاء على مستوى المصالح اللاممركزة.

المرجع: P1.33

إحداث مركز لتدبير الشكايات بوزارة الصحة
وزارة الصحة

تم إحداث وحدة بوزارة الصحة لتلقي شكايات المواطنين عبر الهاتف أو الإنترنت وذلك بإطلاق برنامج خدماتي بتاريخ 4 يناير 2016 والذي يشمل «آلو شكايتي». ولترسيخ هذا البرنامج تم إحداث مركز الإنصات وتدبير الشكايات على الرقم 53 53 100 080 الذي يهدف إلى:

- الإنصات للمواطنين وتسجيل شكاياتهم؛
- تدبير والإجابة على الشكايات المقدمة من طرف المواطنين؛
- تحليل المعطيات الواردة عن طريق الشكايات لتحسين الخدمة؛
- التدخل والتنسيق مع المصالح المختصة موضوع الشكاية لتوجيه المواطنين.

المرجع: P1.34

إحداث نوافذ للشكايات على مستوى بوابات الإنترنت للوكالات الحضرية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

حرصا منها على الإنصات لانتظارات المرتفقين، جندت الوزارة مصالحها سواء المركزية أو الخارجية، للتفاعل مع المواطنين، حيث تتوفر البوابات الإلكترونية للوكالات الحضرية على مجال خاص بمعالجة الشكايات، كما يتوفر الموقع الإلكتروني للوزارة على مجال خاص أيضا بالشكايات. وتعمل الوزارة جاهدة على تجويد هذه الخدمات بشكل مستمر وذلك من أجل تدليل كل الصعوبات والعقبات التي تعترض المرتفقين.

المرجع:
P1.35

تعميم شبكة تقديم الشكايات عبر الإنترنت على مستوى البوابات الإلكترونية لجميع الوزارات

وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

في إطار تحسين علاقة الإدارة بالمرتفق ومواصلة الانفتاح عليه خاصة فيما يتعلق بتلقي ومعالجة الشكايات، تم إنجاز تطبيق خاص بتلقي ومعالجة شكايات المرتفقين وتم توفيره، إلى غاية 31 يناير 2018، على مستوى 55 قطاعا عموميا حسب التوزيع التالي:

- 35 من القطاعات الوزارية والمندوبيات السامية؛
- 20 مؤسسة ومقاولة عمومية.

وقد تم تعميم هذا التطبيق على نطاق واسع بشراكة مع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بعد إعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للشكايات في 9 يناير 2018 التي اعتمدت على هذا التطبيق كنظام داخلي لتدبير الشكايات من طرف الإدارات المعنية.

هذا فضلا عن توفير هذا التطبيق على مستوى عدد من الجماعات الحضرية ومجالس المدن.

المرجع:
P1.36

فتح نافذة خاصة بملاحظات المواطنين في البوابة الإلكترونية للمحكمة

وزارة العدل

في إطار تعزيز انفتاح الإدارة القضائية على المواطن، قامت وزارة العدل بفتح نافذة إلكترونية خاصة بتلقي ملاحظات المواطنات والمواطنين بشأن الخدمات المقدمة وذلك عبر موقع www.mahakim.ma.

الحصيلة المرحلية لبرنامج تحسين خدمة المواطن

على العموم، عرفت حصيلة هذا البرنامج تقدما ملحوظا على مستوى النتائج، تمثل في تجويد الخدمة المقدمة للمواطن وذلك عبر مشروع تحسين بنيات الاستقبال داخل الإدارة العمومية حيث تم وضع منظومة الاستقبال «إدارتي» والشروع في تفعيل مجموعة من المشاريع القطاعية المرتبطة بها.

من جهة أخرى، ساهمت المجهودات النوعية على مستوى تبسيط المساطر ونشرها في التخفيف من البيروقراطية الإدارية وتسهيل الولوج إلى العديد من الخدمات الإدارية المتعلقة بمجالات عدة، من بينها: البناء، الضرائب، المؤسسات الصحية، المجال التجاري، الجمارك ...إلخ.

ويشار أيضا أنه في إطار تفعيل حق المرتفقين في وضع ملاحظاتهم واقتراحاتهم وشكاياتهم، تم بشكل فعلي وضع مجموعة من الآليات للتفاعل مع المواطنين والرد على شكاياتهم وتظلماتهم، سواء عبر البوابة الوطنية للشكايات أو الهاتف أو عبر تعميم البوابات الإلكترونية القطاعية التي تتيح إمكانيات التفاعل عن بعد.

البرنامج الثاني:
رقمنة الخدمات الإدارية

المنسق:

وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

تقوم وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي بتنسيق وتتبع أشغال برنامج رقمنة الخدمات الإدارية الذي يهدف إلى تحسين جودة الخدمات العمومية وتقليص الاتصال المباشر بين الإدارة والمرتفق وتوحيد ودمقرطة الولوج إلى الخدمات الإدارية. يتوخى هذا البرنامج تحقيق ثلاثة أهداف إجرائية من خلال تنفيذ 35 مشروعا ما بين سنتي 2016 و 2025 ويتعلق الأمر بالأهداف التالية:

- **التبادل الإلكتروني بين الإدارات عن طريق المنصة الحكومية للتكامل:** الذي يروم وضع نظام وطني من أجل إتاحة الولوج المشترك لسجلات البيانات الإدارية للمرتفقين مما سيمكن من تبسيط الخدمات الإدارية وتخفيف عبئ الحصول عليها على المرتفقين؛
- **وضع وتقوية أنظمة التدبير الداخلي:** الذي يروم رقمنة أنظمة التدبير الداخلي للإدارات العمومية قصد تقوية حفظ البيانات وتوفير وسائل المراقبة من أجل تضييق بؤر الفساد؛
- **وضع الخدمات على الخط:** الذي يروم مواصلة رقمنة الخدمات الإدارية الأكثر عرضة للفساد من أجل تقليص الاتصال المباشر بين الإدارة والمرتفق والرفع من شفافية وجودة هذه الخدمات.

البرنامج الثاني: رقمنة الخدمات الإدارية

المنسق

وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

عدد المشاريع

35 مشروعا

الأهداف الإجرائية

4. التبادل الإلكتروني بين الإدارات عن طريق المنصة الحكومية للتكامل
5. وضع وتقوية أنظمة التدبير الداخلي
6. وضع الخدمات على الخط

الجهات المعنية

- وزارة الداخلية
- وزارة العدل
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
- وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
- وزارة الصحة
- وزارة الشغل و الإدماج المهني
- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
- المديرية العامة للأمن الوطني
- الدرك الملكي

الهدف الإجرائي 4: التبادل الإلكتروني بين الإدارات عن طريق المنصة الحكومية للتكامل

المرجع: P2.01

إحداث منصة حكومية للتكامل في طور التجريب
وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

عملت وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي على وضع بوابة حكومية من أجل الربط البيني بين مختلف الإدارات العمومية، وخلق تكامل بينها بغرض توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام الخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين بشكل دقيق وسريع وآمن، مما سيمكن المرتفق من التواصل فقط مع الإدارة المكلفة بالخدمة، دون مطالبته بالتواصل مع باقي الإدارات الأخرى لطلب المعلومات والشهادات اللازمة لأداء الخدمة المطلوبة. وتمكن هذه البوابة من:

- تسهيل حصول المرتفق على الخدمات الإدارية؛
- تقليل عدد تنقلات المرتفق نحو الإدارة؛
- الرفع من موثوقية المعلومات وتجنب الأخطاء أثناء إدخال وتحيين المعلومات؛
- تقليص تكاليف إنجاز الخدمات الإدارية بالنسبة للمرتفق والإدارة.

وقد تم إنجاز هذه البوابة وتم الشروع في العمل بها من طرف بعض الإدارات في إطار بعض الخدمات النموذجية التجريبية. بحيث ضمت البوابة في مرحلة أولى خدمتين نموذجيتين، ويتعلق الأمر بالإعلان عن الوفاة وشهادة الضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى دمج خدمتي أخذ المواعيد عبر الخط بالمستشفيات العمومية والشكايات عبر الخط.

الهدف الإجرائي 5: وضع وتقوية أنظمة التدبير الداخلي

المرجع: P2.03

تعميم النظام المعلوماتي لإدارة عقود عمل الأجانب
وزارة الشغل والإدماج المهني

عملت وزارة الشغل والإدماج المهني على تطوير النظام المعلوماتي «تأشير» لإدارة عقود عمل الأجانب وتعميمه على صعيد 5 مديريات جهوية للشغل والإدماج المهني، وهي: الدار البيضاء، مراكش، أكادير، طنجة، وفاس حيث قامت الوزارة بما يلي:

- تكوين الأطر المكلفة باستغلال نظام «تأشير»؛
- إحداث خط هاتفي للإرشادات والمساعدة وتكوين الأطر المكلفة بالإرشاد والمساعدة؛
- التواصل حول النظام من خلال نشر إعلانات وطبع المنشورات.

المرجع:
P2.04

تقوية أنظمة التدبير الداخلي بوزارة العدل

وزارة العدل

عملت وزارة العدل على تقوية أنظمة التدبير الداخلي بالوزارة من خلال:

- وضع برنامج للتكوين في مجال المعلوميات وتأطير مستعملي البرامج المعلوماتية، حيث تم بتنسيق مع المعهد العالي للقضاء تنظيم برامج تكوينية جهوية ومركزية خلال سنوات 2016 و2017 و2018 بلغ عددها 43 دورة، استفاد منها 7039 موظفا في المواضيع التالية:
  - مجال المعلوميات؛
  - مبادئ وتقنيات الاستقبال والتوجيه؛
  - التواصل في المحيط المهني.

  كما تم وضع برنامج تكويني متخصص في المجال المعلوماتي والتقني من أجل الرفع من القدرات المعرفية والاحترافية للمهندسين والتقنيين المتخصصين في مجال المعلوميات.
- إحداث نظام معلوماتي خاص بإدارة قضايا التنفيذ، لاسيما في مجال التأمين، حيث تتوفر وزارة العدل على نظام معلوماتي «ساج 2»، كما أن تدبير البيوعات العقارية بنظام «ساج 2» مفعل بالمحكمة التجارية بالدارالبيضاء؛
- تقوية البنية التحتية للأنظمة المعلوماتية للإدارة القضائية للمحاكم، حيث تمت تقوية البنية التحتية المعلوماتية بالإدارة المركزية عن طريق اقتناء تخزين خارجي؛
- ضمان أمن وسلامة وانتظام استعمال الأنظمة المعلوماتية للإدارة القضائية، حيث تم ما يلي:
  - إنجاز دراسة متعلقة بتدقيق أمن وسلامة النظام المعلوماتي؛
  - التنسيق مع إدارة الدفاع بخصوص احترام التوجيهات المتعلقة بنظم المعلومات.
- استحداث خدمات الأنترانيت للعاملين بالإدارة القضائية، حيث تم تطوير هذا النوع من الخدمات لفائدة العاملين بالإدارة المركزية؛
- التواصل الإلكتروني بين الإدارة القضائية والمهن القضائية، حيث تم تفعيل منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين على مستوى المحكمة التجارية بالدار البيضاء والمحكمة التجارية بأكادير؛
- عقد اتفاقيات شراكة بين المحاكم والمهن القضائية للتواصل الرقمي فيما بينها، وذلك من خلال إبرام اتفاقية شراكة:
  - مع الموثقين من أجل إحداث منصة التبادل مع هذه الهيئة؛

- مع القضاة من أجل إحداث المكتب الافتراضي للقاضي من خلال تقديم مقالات ومذكرات المحامين وتبادلها إلكترونياً، فقد تم إعداد مشروع قانون المسطرة المدنية الذي تضمن مقتضيات تتعلق بالجانب الإلكتروني، من خلال التنصيص على اعتماد المقالات الإلكترونية (المواد 72 و203 و205 و371 و372 من مشروع القانون المذكور).

تقوية أنظمة التدبير الداخلي بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

المرجع: P2.06

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

عملت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على تقوية أنظمة التدبير الداخلي بالوزارة من خلال:

- وضع نظام لتدبير اتفاقيات الشراكة الخاصة بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛
- وضع نظام لتدبير المقالع عن طريق إعداد صيغة جديدة لنظام تتبع تدبير واستغلال المقالع، بعد صدور المراسيم التنظيمية الجديدة المشتركة بين عدة وزارات؛
- وضع نظام معلوماتي لإدارة أنشطة النقل الطرقي يمكن موظفي الوزارة من ملئ واستخلاص الوثائق المتعلقة بتدبير أنشطة النقل الطرقي بصفة إلكترونية؛
- إعداد برنامج معلوماتي لتتبع وتدبير المنازعات بالوزارة يمكن من حسن تدبير المنازعات وإضفاء الشفافية على تنفيذ الأحكام؛
- وضع نظام معلوماتي يساعد مسؤولي الوزارة على اتخاذ القرار ويمكن من تتبع ومراقبة نشاط الوزارة وذلك فيما يخص مواعيد وامتحانات نيل رخص السياقة؛
- إنشاء نظام معلوماتي للإشراف الفوري على الفحوصات التقنية، والذي سيمكن من مزاملة المعطيات مع هيئات الرقابة، والتسجيل والتأمين.
- وضع نظام يساعد على اتخاذ القرار ويمكن من تتبع ومراقبة نشاط الوزارة وذلك فيما يخص تدبير الموارد المالية والنفقات العمومية.

وضع نظام لتدبير الأدوية في المؤسسات الصحية وترسيخ آليات تتبع مسار الأدوية داخل المستشفيات

المرجع: P2.08

وزارة الصحة

فيما يتعلق بقطاع الأدوية، عملت وزارة الصحة على وضع مجموعة من التدابير تتجلى في:

- تطوير نظام معلوماتي، يهدف إلى تحسين ولوج مختلف الفاعلين في قطاع الصحة إلى المعلومات ذات الصلة بالأدوية والمنتوجات الصحية على الصعيد المركزي والجهوي؛
- احترام المسالك القانونية لصرف الأدوية وتوسيع أنظمة التتبع والمراقبة، وإعادة النظر في مسلسل الشراء العمومي للأدوية والمستلزمات الطبية وتحسين طريقة تدبيرها بالمستشفيات العمومية؛
- دعم «الأدوية الجنيسة» والتوعية بأهمية استعمالها.

ويهدف إصلاح نظام تدبير الأدوية إلى إعداد ونشر سياسة دوائية تهدف إلى توفير الأدوية بجودة عالية ووضع الآليات والميكانزمات الضرورية لتأطير ومراقبة تزويد المؤسسات الصحية والصيدلية بالأدوية والمستلزمات الطبية.

الهدف الاجرائي 6: وضع الخدمات على الخط

المرجع: P2.10

تعميم استعمال الأنظمة الإلكترونية للحد من الأداء النقدي المباشر

وزارة الاقتصاد والمالية

عملت وزارة الإقتصاد والمالية على إطلاق خدمة الأداء الإلكتروني منذ سنة 2017، بالنسبة للواجبات الآتية:

- الاقتطاعات من الأرباح ذات المنشأ الأجنبي؛
- الواجبات الثابتة لتمبر الإبراء؛
- واجبات التمبر على إعلانات الإشهار على الشاشة؛
- الضريبة الجزافية؛

وابتداء من سنة 2018 تم إطلاق الأداء الإلكتروني فيما يخص:

- واجبات تسجيل العقود التوثيقية المودعة عبر نظام «توثيق»؛
- الضريبة على الدخل بالنسبة للأشخاص الذاتيين الخواص؛
- ضريبة المحور سابقا والتي تم دمجها ضمن مقتضيات الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات؛
- ضرائب التأمين؛
- الضريبة على الدخل المفروضة على المعاشات والإيرادات العمرية؛
- الضريبة على الدخل؛
- الضريبة على الدخل-الأرباح العقارية؛
- الضريبة على الدخل-الأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة.

المرجع: P2.11

إبلاغ المواطنين عن الخدمات المقدمة من خلال بوابة الإدارة القضائية

وزارة العدل

في إطار تعزيز انفتاح الإدارة القضائية على المواطن، يتم إبلاغ المواطنين عن خدمات الإدارة القضائية عبر الخط من خلال شاشات عرض الجلسات الموجودة بالمحاكم والموقع الإلكتروني لوزارة العدل وموقع المحاكم www.mahakim.ma.

تطبيق للهواتف الذكية خاص بالمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية

المرجع: P2.12

وزارة الاقتصاد والمالية

في إطار منهجية الجودة الموجهة نحو الزبون ومن أجل تنويع قنوات الرصد المعلوماتية المتعلقة بالطلبيات العمومية، قامت الخزينة العامة للمملكة بإرساء نظام تطبيق الهواتف الذكية يمكن الفاعلين الاقتصاديين من الحصول على المعلومات الضرورية وكذا تتبع العروض.

وللإشارة فإن جميع الخدمات التي تقدمها البوابة الإلكترونية للطلبيات العمومية التي تشرف عليها الخزينة العامة للمملكة، تقدمها كذلك التطبيقات المتعلقة بالهواتف الذكية وبالتالي يمكن لمختلف الفاعلين والشركاء استعمالها.

علاوة على ذلك، فإن تطبيق الهواتف الذكية في هذا المجال من شأنه أن يمكن من التتبع في حينه للعروض التي يتم نشرها وكذا التعديلات المتعلقة بها، كما سيمكن كذلك من ضبط التنبيهات المتعلقة بالرصد والاستهداف الجيد لفرص الأعمال بواسطة محرك للبحث متعدد المعايير يضمن تصفحا موجها وحدسيا.

وتجدر الإشارة إلى كون هذا التطبيق عرف منذ انطلاقه استعمالا مكثفا من طرف الفاعلين والشركاء الذين عبروا عن نجاعته، وأي استعمال للبوابة يحيل مباشرة على إمكانية استعمال التطبيق على الهواتف الذكية.

وبغية تعميم استعماله، ستعمل الخزينة العامة للمملكة، في إطار برامجها التواصلية، على شرح وتقديم هذا التطبيق للفاعلين الاقتصاديين وللشركاء.

وضع شباك إلكتروني لطلب الوثائق الإدارية

المرجع: P2.13

وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

عملت وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي بشراكة مع وزارة الداخلية على تطوير الشباك الإلكتروني www.watiqa.ma الخاص بطلب وثيقتي موجز رسم الولادة ونسخة كاملة منه على الخط مع التوصل بهما عبر البريد المضمون، وقد تم تعميم هذه الخدمة على مستوى 312 جماعة و16 مقاطعة بولاية الدار البيضاء و530 مكتب للحالة المدنية على الصعيد الوطني.

إعداد قاعدة بيانات المنتسبين للمهن القضائية

المرجع: P2.14

وزارة العدل

في إطار الإعداد لإرساء مقومات المحكمة الرقمية، عملت وزارة العدل على إعداد قاعدة البيانات المتعلقة بالمحامين والموثقين والعدول وهي متوفرة حاليا بالنظام المعلوماتي للوزارة.

المرجع:
P2.15

وضع نظام لتدبير التوقيع الإلكتروني على صعيد مكونات الإدارة القضائية
وزارة العدل

في إطار الإعداد لإرساء مقومات المحكمة الرقمية، قامت وزارة العدل بوضع نظام لتدبير التوقيع الإلكتروني على صعيد مكونات الإدارة القضائية وتم تفعيله بالنسبة ل:

- الحصول على نسخة من السجل العدلي الإلكتروني؛
- توفير الشهادات الرقمية الضرورية لتوقيع الوثائق والمستندات المتبادلة إلكترونيا بالبريد الإلكتروني الرسمي لفائدة المسؤولين المركزيين والمسؤولين الإداريين في المحاكم.

المرجع:
P2.16

عقد اتفاقيات مع الجهات المعنية بشأن الأداء الإلكتروني لاستيفاء الرسوم والمصاريف القضائية والغرامات
وزارة العدل

في إطار الإعداد لإرساء مقومات المحكمة الرقمية، قامت وزارة العدل بعقد اتفاقية مع المركز المغربي للنقديات (CMI) ومع صندوق الإيداع والتدبير في شأن تحويل الأموال للمحاكم.

المرجع:
P2.17

تطبيق للهواتف الذكية للحصول على المواعيد الخاصة بالخدمات الصحية
وزارة الصحة

عملت وزارة الصحة على وضع تطبيق معلوماتي لأخذ المواعيد عبر الهاتف والإنترنت والذي شرع العمل به منذ 04 يناير 2016. ويهدف هذا التطبيق إلى تنظيم سير الاستشارات الطبية التخصصية من جهة والحد من الظروف المشجعة على الرشوة في إعطاء المواعيد، وتحسين ظروف استقبال المرتفقين من جهة أخرى.

وقد تم تعميم تطبيق هذا النظام بكل المستشفيات العمومية، بحيث تؤخذ جميع مواعيد الاستشارات الطبية التخصصية عبر هذا التطبيق، ومنذ تاريخ الشروع في العمل بهذا التطبيق إلى غاية 09 يناير 2018، تم حجز 3.837.880 موعدا بواسطته.

وقد تم تعميم هذه الخدمة، المتوفرة عبر الرابط: www.mawiidi.ma على مستوى 113 مستشفى عمومي.

وقد أخذت وزارة الصحة بعين الاعتبار إشكالية الصعوبة التي يواجهها بعض المواطنين الذين لا يتوفرون أو لا يتقنون استعمال المعلوميات، بحيث وفرت وحدات داخل مصالح الاستقبال بالمستشفيات مجهزة بحواسيب مربوطة بالتطبيق عبر الإنترنت، ويشتغل بها موظفون يتكلفون بأخذ المواعيد عبر التطبيق المعلوماتي لصالح المرتفقين الوافدين على هذه الوحدات.

المرجع:
P2.18

أتمتة إدارة الضرائب والخدمات المقدمة لدافعها

وزارة الاقتصاد والمالية

في إطار الارتقاء بجودة الخدمات عن طريق إرساء إدارة رقمية وكذا التقليص من آجال التدابير التي تصاحب أداء الضرائب أو الحصول على الوثائق الإدارية، قامت المديرية العامة للضرائب بتطوير وتعزيز خدماتها الإلكترونية عبر:

- إطلاق خدمتين إلكترونيتين في 2016 (شهادة رقم الأعمال وبطاقة التعريف الجبائي) لدافعي الضرائب المنخرطين في قطاع الخدمات الإلكترونية SIMPL الخاصة بالضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل؛
- مناولة تحصيل الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات سنة 2016 (TSAVA) للأبناك وباقي المؤسسات المؤهلة لذلك؛
- إطلاق ثلاث خدمات جديدة ابتداء من فاتح نونبر 2016 تهدف إلى تسهيل ورقمنة المساطر الجبائية وهي: الحساب الجبائي الإلكتروني، حساب البحث حول المقاولة، إقرار الأداء الإلكتروني متعدد القنوات ؛
- إطلاق خدمتين إلكترونيتين جديدتين في شهر أكتوبر 2017 متعلقتين بطلب شهادة التسجيل في الرسم المهني وشهادة التشطيب من الرسم المهني ؛
- تعميم الإقرار والأداء الإلكترونيين ابتداء من فاتح يناير 2017 بالنسبة لجميع الملزمين ماعدا الخاضعين للضريبة المحددة حسب النظام الجزافي؛
- أتمتة غالبية المساطر الجبائية ابتداء من فاتح يناير 2017 وذلك عبر:
  - تشغيل نظام التبادل الإلكتروني للمعلومات مع الموثقين؛
  - فتح خدمة جديدة خاصة باسترجاع الضريبة على الدخل برسم فوائد القروض بشراكة مع البنك العقاري والسياحي؛
  - فتح خدمات إلكترونية جديدة خاصة بالأداء الإلكتروني لواجبات التمبر؛
  - فتح خدمات إلكترونية جديدة خاصة بالأداء الإلكتروني لواجبات الفحص التقني للسيارات؛
  - إنجاز تطبيقين عبر الهاتف المحمول لخدمة الحساب الضريبي ومراجع الأسعار المعتمدة لاحتساب الواجبات والرسوم؛
  - تحيين نظام أداء الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات بإدماج الضريبة على المحور؛
  - إنجاز خدمات إلكترونية متعلقة بالمنازعات الضريبية؛
  - الشروع في إنجاز نظام خاص بخدمات الأداء الإلكتروني عن بعد لواجبات تسجيل السيارات.

- إطلاق خدمات جديدة تهم مجموعة من الشواهد:
  - شهادة الإعفاء من رسم الخدمات الجماعية للمنعشين العقاريين؛
  - شهادة الوضعية الجبائية القانونية؛
  - شهادة الإقامة الجبائية؛
  - شهادة عدم الخضوع لرسم السكن- رسم الخدمات الجماعية؛
  - شهادة القيمة الإيجارية؛
  - شهادة الدخل؛
  - شهادة الخضوع للضريبة الجزافية؛
  - شهادة عدم خصم اشتراكات تأمين التقاعد التكميلي؛
  - شهادة الخضوع لرسم السكن- رسم الخدمات الجماعية؛
  - شهادة استحقاق الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالسكن الاجتماعي؛
  - شهادة الحجز في المنبع؛
  - شهادة إعفاء العربات ذات محرك كهربائي والعربات ذات محرك مزدوج (كهربائي وحراري)؛
  - شهادة الأشرية المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة في ما يخص أموال الاستثمار المزمع إدراجها في الأصول الثابتة؛
  - شهادة الأشرية المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة في ما يخص السلع التجهيزية المعدة للتعليم الخاص أو التكوين المهني؛
  - شهادة الأشرية المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة في ما يخص الحافلات والشاحنات والسلع التجهيزية المتصلة بها من لدن منشآت النقل الدولي عبر الطرق؛
  - شهادة الأشرية المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة في ما يخص العربات الجديدة المقتناة من طرف أشخاص ذاتيين لاستعمالها لسيارات الأجرة؛
  - شهادة الأشرية المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة في ما يخص السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المشتراة من طرف بعض الجمعيات والمؤسسات؛
  - شهادة الأشرية المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة في ما يخص عمليات الاقتناء والإصلاح والتحويل المتعلقة بالمراكب البحرية؛
  - شهادة الأشرية المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة في ما يخص السلع والخدمات المسلمة على شكل هبة أو الممولة عن طريق الهبة؛

- شـهادة الأشريـة المعفـاة مـن الضريبـة عـلى القيمـة المضافـة في مـا يخـص المعـدات التربويـة أو العلميـة أو الثقافيـة المسـتوردة في إطـار اتفاقـات منظمـة اليونسـكو؛
- شـهادة الأشريـة المعفـاة مـن الضريبـة عـلى القيمـة المضافـة عـلى السـلع والخدمـات المتعلقـة بالتنقيـب واسـتغلال حقـول الهيدروكاربـورات؛
- شهادة الأشرية مع وقف استيفاء الضريبة على القيمة المضافة؛
- شـهادة الاسـتفادة مـن السـعر المخفـض 7 % في مـا يتعلـق بعمليـات شراء المنتجـات والمـواد الأوليـة التـي تسـتعمل في صنـع الأدوات المدرسـية؛
- شـهادة الاسـتفادة مـن السـعر المخفـض 7 % في مـا يتعلـق بـشراء المنتجـات والمـواد الأوليـة التـي تدخـل في تركيـب لفائـف المنتجـات الصيدليـة.

- إطلاق خدمات جديدة تهم مجموعة من التصاريح الإلكترونية:
  - الضريبة على الدخل – الأشخاص الذاتيين؛
  - الضريبة على الدخل - الإقرار بالأرباح العقارية؛
  - الضريبة على الدخل- الأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة؛
  - الضريبة على الدخل- الإقرار بالأرباح العقارية- المساهمة بعقارات و-أو بحقوق عينية عقارية؛
  - التوقف المؤقت عن مزاولة النشاط - إقرار برقم الأعمال؛
  - رسالة إخبارية باستئناف النشاط المهني بعد التوقف المؤقت عن مزاولته؛
  - الإقرار بنسبة استرداد الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة؛
  - الإقرار بالمساهمة بأصول عقارية في هيئات التوظيف الجماعي العقاري؛
  - الإقـرار بالمسـاهمة بالأصـول الفلاحيـة لشـخص أو عـدة أشـخاص ذاتيـين في شركـة خاضعـة للضريبـة عـلى الـشركات؛
  - الإقرار بالمساهمة بالذمة المالية لشخص أو عدة أشخاص ذاتيين في شركة خاضعة للضريبة على الشركات؛
  - لائحة محينة تضم أعضاء التعاونية أو الجمعية السكنية؛
  - لائحة المشاريع السكنية مرفقة بلائحة المنخرطين.

المرجع:
P2.19

التنسيق مع الجهات المعنية بشأن خدمات السجل العدلي الموجهة للجالية المغربية بالخارج
وزارة العدل

في إطار تعزيز انفتاح الإدارة القضائية على المواطن، وخاصة الشق المتعلق بخدمة السجل العدلي الموجهة للجالية المغربية بالخارج، تم إحداث خدمة السجل العدلي الإلكتروني من خلال رقمنة مشاريع شعبة السجل العدلي بمحاكم المملكة وتطوير البوابة الإلكترونية http://casierjudiciaire.justice.gov.ma التي تمكن المواطن من تقديم طلب الحصول على البطاقة رقم 3 من السجل العدلي واختيار المكان الذي يريد أن يسحبها منه.

المرجع:
P2.20

تعميم مبدأ أخذ المواعيد على مستوى الإدارات
وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

في إطار تحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين من خلال تعميم مبدأ أخذ المواعيد على مستوى الإدارات، تم إنجاز تطبيق خاص بأخذ المواعيد وتم تعميمه تدريجيا على مجموعة من الإدارات العمومية: وزارات، جماعات حضرية، مقاطعات، مجالس المدن، وغيرها، مع العلم أن التعميم يتم بناء على طلب الإدارات العمومية الراغبة في الاستفادة من هذا التطبيق التشاركي.

المرجع:
P2.21

تنويع أدوات تتبع المتقاضين لقضاياهم
وزارة العدل

في إطار تنويع القنوات المتاحة للمتقاضين قصد تتبع قضاياهم، وضعت وزارة العدل مجموعة من أدوات التتبع المتوفرة حاليا من خلال الموقع www.mahakim.ma ومواقع المحاكم والهاتف المحمول والشاشات التفاعلية.

المرجع:
P2.22

إحداث بوابة إلكترونية خاصة بالتمويل العمومي للجمعيات
الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

في إطار تعزيز شفافية التمويل العمومي للجمعيات، تم إحداث بوابة إلكترونية خاصة وقد شرعت العديد من القطاعات الوزارية في استعمالها، في انتظار تعميمها على المؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

المرجع:
P2.23

الشروع في التخلي تدريجياً عن السجلات والمطبوعات الورقية بالمحاكم
وزارة العدل

في إطار تحديث مناهج العمل بمحاكم المملكة، تواصل وزارة العدل العمل على التخلي تدريجياً عن السجلات والمطبوعات الورقية المحررة يدوياً. حيث تم وضعية الاستغناء كليا عن السجلات الورقية بمحاكم الاستئناف الإدارية بالمملكة وبلغت نسبة التخلي عن نفس السجلات بمستويات متقدمة بباقي محاكم المملكة.

الشروع في التحويل الإلكتروني لأموال صناديق المحاكم إلى الخزينة العامة للمملكة

المرجع: P2.25

وزارة العدل

تماشيا مع مقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، خاصة التدبير 329 للهدف الفرعي «إرساء مقومات المحكمة الرقمية»، عملت وزارة العدل بالتنسيق مع مصالح صندوق الإيداع والتدبير على تفعيل إنجاز التحويلات الإلكترونية كمرحلة أولى على مستوى تحويل المبالغ المتعلقة بالسجل التجاري وإيداع القوائم التركيبية ومنصة التبادل الإلكتروني الخاصة بالمحامين من الحساب المركزي (حساب تدبير الأداءات الإلكترونية للمحاكم) بالوزارة إلى حسابات المحاكم.

وفي نفس السياق تم القيام بتجربة التحويل الإلكتروني لمبالغ المحجوزات النقدية من حساب مصفي أدوات الاقتناع بالوزارة إلى حسابات المحاكم بصندوق الإيداع والتدبير في إطار تطوير تطبيق خاص بذلك.

وضع بعض خدمات وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على الخط

المرجع: P2.26

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

في إطار تحسين الخدمات التي تقدمها وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وتنويع قنوات الولوج إليها، عملت الوزارة على إنجاز مايلي:

- وضع نظام معلوماتي لتدبير وتتبع رخص تجول وسائل النقل الاستثنائي، حيث تم إطلاق هذه الخدمة سنة 2016 ويتم العمل بها على صعيد الخلية المركزية التابعة لمديرية الطرق وقد تمت معالجة أكثر من 4800 طلب منذ تاريخ إطلاق الخدمة. وتم تعميم هذا النظام على صعيد المصالح الجهوية والإقليمية للوزارة مع تمكين طالبي التراخيص من وضع وتتبع طلباتهم عبر الخط منذ 2017؛
- منح المقاولات فضاء يمكنهم من تتبع صفقاتهم مع الوزارة وكذا إيداع الوثائق المتعلقة بالأداءات وتتبعها وذلك لضبط آجال الأداءات وتمكين المقاولات من تتبع فعال لملفات صفقاتهم مع الوزارة. وحيث أن نجاح هذا النظام رهين بتعميم استعمال نظام تدبير المشتريات على جميع مصالح الوزارة، تم تنظيم حصص تكوين لفائدة موظفي المديريات الجهوية والإقليمية خلال سنة 2017؛
- وضع نظام معلوماتي يسمح لمؤسسات تعليم السياقة بأخذ مواعيد اجتياز امتحانات رخص السياقة، حيث تم إنجاز هذا النظام وكذا الشروع في استخدامه وتستفيد منه 4500 مؤسسة تعليم السياقة بحيث يتم تسجيل ما يناهز 3500 موعدا يوميا؛
- إنجاز دراسة لإعداد صيغة جديدة لنظام تأهيل وتصنيف شركات البناء والأشغال العمومية واعتماد مكاتب الدراسات والمختبرات، التي تهدف إلى النزع التام للصفة المادية عن مسطرة تأهيل وتصنيف مقاولات البناء والأشغال العمومية واعتماد مكاتب الدراسات والمختبرات وكذا إلغاء طلب الوثائق المتعلقة بالمقاولات ومكاتب الدراسات والحصول عليها أوتوماتيكيا من المؤسسات (وزارة العدل، المديرية العامة للضرائب، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) عبر أنظمة معلوماتية مندمجة؛

- وضع نظام إلكتروني لطلبات العروض الخاص بالوزارة والمؤسسات العمومية والمقاولات الموضوعة تحت وصايتها يمكن الولوج إليه عبر البوابة الإلكترونية للوزارة أو عبر الهاتف النقال. عدد طلبات العروض المنشورة بالنظام هي: 2796 سنة 2016؛ 2964 سنة 2017؛
- تجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين والتسريع من وتيرة معالجة الطلبات وكذلك تحصين الوثائق المدلى بها من التزوير بخصوص المركبات الجديدة المقتناة من المغرب، فقد تم توقيع اتفاقية بين الوزارة وجمعية بائعي ومستوردي المركبات الجديدة في يوليوز 2017. وقد انطلقت تجربة عملية اختزال المعطيات في النظام المعلوماتي من طرف بعض الشركات وعلى مستوى بعض المراكز النموذجية في فبراير 2018. وبعد ذلك تم تعميم عملية اختزال المعطيات في النظام المعلوماتي على مستوى مراكز تسجيل السيارات. وتعتزم الوزارة وضع النظام المعلوماتي رهن إشارة جميع بائعي ومستوردي المركبات الجديدة في أفق يونيو 2019. أما تعميم اختزال المعطيات من طرف جميع الشركات، فينتظر الانتهاء منه في يونيو 2021؛
- تزويد المواطنين بواجهة إلكترونية لإيداع طلبات تسجيل المركبات البحرية الجديدة وتمكينهم من تتبع وضعية طلباتهم عن بعد وقد تم الانتهاء من تطوير النظام المعلوماتي وإجراء الاختبارات الوظيفية والتقنية، في أفق تفعيل النظام وإطلاق الخدمة الموجهة للمواطنين.

المرجع:
P2.27

أتمتة دائرة التخليص الجمركي
وزارة الاقتصاد والمالية

يهدف الاستغناء الكلي عن التعاملات الورقية والاكتفاء بالبيانات الإلكترونية إلى تقليص الاتصال المباشر مع الشبابيك الجمركية والرفع من مستوى الشفافية في تدبير عمليات التجارة الخارجية، فضلا عن خفض آجال وكلفة عمليات الاستخلاص الجمركي.

وقد قطع هذا المشروع أشواطا متقدمة سواء على المستوى القانوني والتنظيمي أو على المستوى التقني. فعلى المستوى القانوني والتنظيمي، تمت مواءمة مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة ونصوصها التطبيقية مع مقتضيات القانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للوثائق القانونية.

أما على المستوى التقني، فقد تم إرساء عدة أدوات تعتبر ركائز ضرورية لنجاح المشروع، نذكر من أهمها:

- تطوير النظام المعلوماتي «بدر»؛
- إرساء آلية للتوقيع الإلكتروني الآمن؛
- وضع نظام إلكتروني لحفظ الوثائق؛
- وضع نظام للأداء الإلكتروني للمستحقات الجمركية عبر الإنترنت؛
- وضع نظام للأداء الإلكتروني متعدد القنوات للمستحقات الجمركية؛
- إرساء نظام للتبادل الإلكتروني عبر الشباك الإلكتروني الموحد للمعطيات المتعلقة بمراقبة المواد الصناعية الخاضعة لرقابة الوزارة المكلفة بالصناعة وكذا المواد الخاضعة لرقابة المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية؛

- تجريد الكفالة البنكية من طابعها المادي عبر تمكين المؤسسات البنكية من تأكيد موافقتها على العمليات المكفولة من طرفها بطريقة إلكترونية مؤمنة، مباشرة في النظام المعلوماتي «بدر» (دورية رقم 5712/300 بتاريخ 03 أكتوبر 2017)؛
- إرساء نظام مباشر للتبادل الإلكتروني او عبر الشباك الإلكتروني الموحد، للمعطيات الخاصة بإذن الحيازة مع المؤسسات المستغلة لحظائر الموانئ أو المطارات ومخازن وساحات الاستخلاص الجمركي؛
- تفعيل التدبير اللامادي لعمليات التفويت تحت الأنظمة الاقتصادية في الجمارك؛
- تعميم التدبير اللامادي للمساطر الجمركية على كافة الأنظمة الجمركية عند نهاية سنة 2018؛
- تجريب نظام يسمح بحركية أعوان الجمارك خلال قيامهم بالعمليات الميدانية وذلك عبر تزويدهم بلوحات إلكترونية محمولة مرتبطة بنظام «بدر» عند نهاية سنة 2018.

المرجع: P2.28

رقمنة أغلبية المساطر والإجراءات القضائية

وزارة العدل

في إطار تحديث الخدمات القضائية وتنويع قنوات الولوج إليها، عملت وزارة العدل على رقمنة أغلبية المساطر والإجراءات القضائية من خلال:

- حوسبة أغلبية المساطر والإجراءات القضائية في المجال المدني، الجنائي، التجاري وتدبير الصناديق؛
- تفعيل تطبيق صناديق المحاكم بمحكمتي الخميسات والرماني؛
- التبادل الإلكتروني مع الخزينة العامة في مجال الحجوزات؛
- إعداد مشروع قانون المسطرة المدنية الذي تضمن مقتضيات تتعلق بالجانب الإلكتروني، من خلال التنصيص على :
  - اعتماد التبليغ الإلكتروني (المواد 73 و 77 و80 و81 و465 و 484 و 570)؛
  - اعتماد الأداء الإلكتروني (المادتان 110 و624).

المرجع: P2.31

الشروع في تعميم نظام بطائق المعلومات الإلكترونية للوكالات الحضرية

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

من أجل ترسيخ مبادئ الشفافية والفعالية بالمرفق العمومي، تم الشروع في وضع نظام معلوماتي جديد ومتكامل لرقمنة التدبير اللامادي لدراسة ومعالجة كل مراحل المسطرة الإدارية المتعلقة بمنح رخص البناء والتجزيء والتقسيم ومختلف الخدمات الأخرى المؤدى عنها بالوكالات الحضرية.

كمرحلة تجريبية أولى، بدأ العمل بهذا النظام بجهة الدار البيضاء الكبرى والتي تضم إضافة إلى الوكالة الحضرية للدار البيضاء كل من الوكالات الحضرية لمدن الجديدة وبرشيد وسطات، تعمل كلها بهذا النظام المندمج الذي يسهل الولوج الى منصة المعلومات في تفاعل تام بين جميع المتدخلين. وفي هذا السياق، تعمل وزارة الداخلية بتنسيق مع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على تعميم هذا النظام وإعداد قاعدة معطيات رقمية موحدة على الصعيد الوطني، وقد وصلت الدراسات المتعلقة بهذا المشروع إلى مراحل جد متقدمة.

الحصيلة المرحلية لبرنامج رقمنة الخدمات الإدارية

تعتبر النتائج المرحلية التي تم تحقيقها على مستوى رقمنة الخدمات الإدارية جد مشجعة، وتسير نحو الهدف المسطر لهذا البرنامج وهو تحسين جودة الخدمات العمومية وتقليص الاتصال المباشر بين الإدارة والمرتفق وتوحيد ودمقرطة الولوج إلى الخدمات الإدارية.

فقد تم الانتهاء من مرحلة التجريب المتعلقة بمشروع التبادل الإلكتروني بين الإدارات عن طريق المنصة الحكومية للتكامل في أفق تعميمها، كما تم تعزيز أنظمة التدبير الداخلي بالعديد من الإدارات العمومية، الشيء الذي سيكون له بالغ الأثر في تقوية حفظ البيانات وتوفير وسائل المراقبة لتضييق بؤر الفساد.

كما عرفت الخدمات على الخط الموجهة لفائدة المواطنين تنويعا غير مسبوق حيث لامست هذه الخدمات مجالات عدة: الأداء الالكتروني عن بعد، تعميم تطبيقات الهواتف الذكية، طلب الوثائق الإدارية، أخذ المواعيد في المؤسسات الصحية، تتبع الملفات...الخ

البرنامج الثالث:
الشفافية والوصول إلى المعلومات

المنسق:
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

تقوم وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بتنسيق وتتبع أشغال برنامج الشفافية والوصول إلى المعلومات. الذي يهدف إلى تسهيل ولوج كافة الفاعلين المعنيين إلى المعلومات العامة التي تخصهم وتكريس الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات التي تهم المال العام فضلا عن الحد من الغموض الذي يفسح المجال للفساد. يتوخى هذا البرنامج تحقيق ثلاثة أهداف إجرائية من خلال تنفيذ 8 مشاريع ما بين سنتي 2016 و 2021 ويتعلق الأمر بالأهداف التالية:

- **وضع الإطار القانوني وتطويره ومواكبة تنفيذه:** من أجل ضمان حق المواطنين والفاعلين المعنيين في الوصول إلى المعلومات العامة التي تخصهم مع تحديد كافة الضوابط ذات الصلة فضلا عن ضمان مواكبة تنزيل هذا الورش؛
- **نشر المعلومات المتعلقة بسياسات وتدابير مكافحة الفساد:** الذي يروم تعزيز شفافية المعلومات ذات الصلة بمكافحة الفساد من خلال تجميعها ونشرها؛
- **نشر المعلومات الإدارية:** الذي يروم تعزيز شفافية المعلومات المتعلقة بالخدمات الإدارية قصد رفع الغموض عنها .

البرنامج الثالث: الشفافية والوصول إلى المعلومات

المنسق

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

عدد المشاريع

8
مشاريع

الأهداف الإجرائية

7. وضع الإطار القانوني وتطويره ومواكبة تنفيذه
8. نشر المعلومات المتعلقة بسياسات وتدابير مكافحة الفساد
9. نشر المعلومات الإدارية

الجهات المعنية

- وزارة العدل
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

الهدف الاجرائي 7: وضع الإطار القانوني وتطويره ومواكبة تنفيذه

المرجع: P3.01

إصدار القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

اعتبارا لأهمية إصدار قانون يؤطر الحق في الحصول على المعلومات تنزيلا لمقتضيات المادة 27 من الدستور ودوره في ترسيخ أسس ودعائم الحكامة الجيدة، فقد تم برسم سنة 2017 الدفع بالتعجيل لاستكمال مسطرة اعتماد إصدار القانون على مستوى الغرفة الثانية بمجلس المستشارين.

وفي هذا السياق، تم عرض مشروع القانون على مستوى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين بتاريخ 18 دجنبر 2017، حيث تقدمت على إثر ذلك فرق ومجموعة الأغلبية، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل وفريق الأصالة والمعاصرة بـ 67 تعديلا.

وقد حضيت التعديلات المقترحة بأهمية وعناية بالغة، حيث تمت مناقشتها باستفاضة مع السادة المستشارين، وأفضت إلى قبول 10 منها، وأسفر ذلك على مصادقة مجلس المستشارين خلال جلسته العامة بتاريخ 9 يناير 2018 بأغلبية 33 صوت ومعارضة 3 أصوات وامتناع 8 مستشارين عن التصويت.

وفي مرحلة ثانية، تمت مواصلة المناقشة على مستوى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب في إطار قراءة ثانية، حيث قبلت اللجنة 8 تعديلات من بين 10 التي أدخلت على المشروع على مستوى الغرفة الثانية، لتتم المصادقة عليه من طرف اللجنة بتاريخ 30 يناير 2018.

وقد توج هذا المسار بإصدار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بالجريدة الرسمية تحت رقم 6655 بتاريخ 12 مارس 2018.

ويحدد هذا القانون مجال تطبيق الحق في الحصول على المعلومات، والمستفيدين منه، وكذا الاستثناءات الواردة على هذا الحق، كما يتضمن تدابير النشر الاستباقي، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي يجب على المؤسسات والهيئات المعنية نشر الحد الأقصى منها، بشكل استباقي وتلقائي، حتى في حال عدم وجود أي طلب، وذلك عن طريق وسائل النشر المتاحة لديها، ولا سيما الإلكترونية منها بما فيها البوابات الوطنية للبيانات العمومية والتقارير والبرامج والبلاغات والدراسات المتوفرة لدى المؤسسة أو الهيئة.

كما حدد هذا القانون إجراءات الحصول على المعلومات وطرق الطعن المخولة لطالبي المعلومات، بالإضافة إلى لجنة الحق في الحصول على المعلومات التي تسهر على تفعيل هذا الحق.

ولأجل الالتزام بالتطبيق السليم لأحكام هذا القانون، تم تخصيص باب للعقوبات التي تقع على كل من أخل بأحكام القانون، فضلا عن تحديد آجال دخول القانون حيز التنفيذ.

الهدف الإجرائي 8: نشر المعلومات المتعلقة بسياسات وتدابير مكافحة الفساد

المرجع: P3.03

وضع آلية على صعيد مختلف مجالس وهيئات مهن منظومة العدالة لنشر الأحكام أو القرارات المتعلقة بالعقوبات التأديبية الصادرة عنها
وزارة العدل

يهدف المشروع إلى تخليق منظومة العدالة من خلال نشر الأحكام والقرارات المتعلقة بالعقوبات التأديبية الصادرة عن مختلف مجالس وهيئات مهن منظومة العدالة.

وفي هذا الإطار فقد تم إعداد بوابة خاصة بموقع وزارة العدل تتعلق بنشر الأحكام والقرارات المتعلقة بالعقوبات الصادرة في حق ممارسي المهن القانونية والقضائية.

الهدف الإجرائي 9: نشر المعلومات الإدارية

المرجع: P3.05

تعميم مرجع لأسعار العقار كأساس لفرض الضرائب على المعاملات في سائر التراب الوطني
وزارة الاقتصاد والمالية

مكن مشروع تعميم مراجع الأسعار العقارية كقاعدة لتأسيس الضريبة على المعاملات العقارية من بناء علاقة شراكة وثقة مع الملزم وبالتالي وضع إطار للسلطة التقديرية للإدارة فيما يخص مراجعة التصاريح المشوبة بالنقصان. حيث قامت المديرية العامة للضرائب في هذا الصدد بتبني ونشر مراجع الأسعار العقارية المتعلقة ب 54 مدينة بالمغرب.

وتتابع المديرية العامة للضرائب عن كثب تطور سوق العقار على المستوى الوطني وتقوم بتحيين مرجع أسعار العقار حسب كل مدينة، حيث قامت المديرية بتحيين مراجع الأسعار ب 15 مدينة إلى حدود سنة 2018. وتجدر الإشارة إلى أن مراجع الأسعار العقارية لا تشمل بيوعات الأراضي الفلاحية الواقعة في المدار القروي كما أنها لا تشير إلى ثمن الاقتناء ولا للاستثمارات المصرح بها.

الحصيلة المرحلية لبرنامج الشفافية والوصول إلى المعلومات

إن إحصاء الإنجازات على مستوى هذا البرنامج الهادف إلى تكريس الشفافية والوصول إلى المعلومات، بالرغم من تواضعها على مستوى الكم فإن ما تحقق على المستوى النوعي سيكون ذا وقع كبير على المواطن من جهة وعلى صورة المغرب أمام المنتظم الدولي من جهة أخرى. فقد مكن العمل في إطار الهدف الإجرائي المتعلق بوضع الإطار القانوني وتطويره ومواكبة تنفيذه من تفعيل الحق في الحصول على المعلومة، المنصوص عليه في الفصل 27 من الدستور، وذلك عبر إصدار القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات. إصدار هذا القانون تكلل بالنجاح بفضل المجهودات الكبرى التي سبقته، والمتمثلة في الإعداد والتشاور والتواصل، ولازالت هذه الجهود متواصلة في سياق إعداد أرضية لخارطة طريق تخص تفعيل مضامين هذا القانون والقيام بالعديد من المبادرات من أجل مواكبة تنفيذه.

في المقابل، وفي إطار انخراط الإدارات العمومية في تكريس شفافية المعلومات المتعلقة بالخدمات الإدارية، تم تعميم مرجع أسعار العقار كأساس لفرض الضرائب على المعاملات في سائر التراب الوطني.

البرنامج الرابع:
الأخلاقيات

المنسق:
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

تقوم وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بتنسيق وتتبع أشغال برنامج الأخلاقيات. الذي يهدف إلى تعزيز النزاهة في القطاعين العام والخاص وتعزيز تكافؤ الفرص في الولوج والترقية في الوظيفة العمومية. يتوخى هذا البرنامج تحقيق ثلاثة أهداف إجرائية من خلال تنفيذ 12 مشروعا ما بين سنتي 2016 و 2021 ويتعلق الأمر بالأهداف التالية:

- **تعزيز نزاهة الموارد البشرية بالقطاع العام:** الذي يروم وضع الآليات الضرورية لتعزيز نزاهة الموارد البشرية بالقطاع العام كمدونة الأخلاقيات والمدونات والدلائل القطاعية ذات الصلة؛
- **تعزيز تكافؤ الفرص:** الذي يروم مراجعة المنظومة الحالية بما يضمن تعزيز تكافؤ الفرص في الولوج للوظيفة العمومية والترقية وتقلد المناصب والوظائف؛
- **تقييم النزاهة بالمغرب:** الذي يروم تقييم المنظومة الوطنية للنزاهة من خلال الشراكة مع المؤسسات الدولية ذات الصلة وبلورة توصيات يمكن تنفيذها من تعزيز هذه المنظومة وتقريبها من المعايير الدولية.

البرنامج الرابع: الأخلاقيات

المنسق

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

عدد المشاريع

12 مشروعا

الأهداف الإجرائية

10. تعزيز نزاهة الموارد البشرية بالقطاع العام
11. تعزيز تكافؤ الفرص
12. تقييم النزاهة بالمغرب

الجهات المعنية

- وزارة العدل
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
- وزارة الصحة
- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
- المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر
- المديرية العامة للأمن الوطني

الهدف الاجرائي 10: تعزيز نزاهة الموارد البشرية بالقطاع العام

المرجع: P4.01

إنشاء مدونة سلوك قطاعية لموظفي الوكالات الحضرية

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

تم إنجاز ميثاق للأخلاقيات وسلوكيات العمل لموظفي الوكالات الحضرية سمي بـ «ميثاق مزكان» وقد تم تبنيه من طرف المجالس الإدارية للوكالات الحضرية، ويحث هذا الميثاق على المهنية والحكامة الجيدة ونشر ثقافة الشفافية والنجاعة وتشجيع الاستثمارات وكذا تدبير ملفات المواطنين بشكل فعال ومسؤول.

المرجع: P4.03

وضع نظام لمكافأة الأداء الجيد لضباط الشرطة

المديرية العامة للأمن الوطني

وضعت المديرية العامة للأمن الوطني نظاما لمكافأة الأداء الجيد لضباط الشرطة مع تخصيص جزء من عائدات الجرائم التي يتم ضبطها، على غرار رجال الجمارك ومراقبي السكك الحديدية.

المرجع: P4.04

إعداد مدونة للسلوكيات والأخلاقيات في الوظيفة العمومية

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

في إطار السعي إلى ترسيخ قيم وأخلاقيات الوظيفة لدى الموظف العمومي بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، بصفة عامة، ووعيا بحاجته إلى قواعد سلوكية وقيم أخلاقية ومهنية واضحة، تؤطر علاقاته المهنية وترفع من مستوى أدائه ومردوديته، تمكنه بذلك من تجاوز الوضعيات الخلافية التي قد تعترضه أثناء ممارسته لمهامه، بصفة خاصة، قامت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بإعداد مشروع مدونة مرجعية للسلوكيات والأخلاقيات بالوظيفة العمومية تروم:

- فرض احترام مبادئ الأخلاقيات بالوظيفة العمومية؛
- إعادة الثقة للمرتفق في الإدارة العمومية؛
- تأطير عمل الموظف بشكل واضح ودقيق فيما يتعلق بالأخلاقيات؛
- تكريس ودعم بعض المبادئ الأساسية كاحترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة.

حيث تم تشخيص النظام الحالي والقيام بدراسات مقارنة لبعض الدول الأجنبية واستشارات مع خبراء ومهنيين متخصصين، مما مكن من إعداد مسودة لمشروع مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني الخاصة بموظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية والتي سيتم العمل على إصدارها خلال سنة 2019.

المرجع:
P4.06

مراجعة النصوص المرتبطة بالمحافظة على الغابات واستغلالها وتنظيم إشراك الساكنة في التنمية الاقتصادية الغابوية والتكفل بالقيام بوظيفة الغابوي المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

في إطار تعزيز المكتسبات المتعلقة بإدارة الموارد الغابوية من خلال مراجعة النصوص المرتبطة بالمحافظة على الغابات واستغلالها وتنظيم إشراك الساكنة في التنمية الاقتصادية الغابوية والتكفل بالقيام بوظيفة الغابوي تم العمل على:

- تجريم المخالفات والجنح الغابوية من أجل حماية الملك الغابوي والمحافظة على الغابات والحد من الاعتداء على الثروات الطبيعية؛
- تعزيز التدبير التشاركي عبر تشجيع إدماج المنتفعين في تعاونيات وجمعيات رعوية وإبرام عقود واتفاقيات شراكة معها بهدف خلق مصادر بديلة للدخل لتخفيف الضغط على المجال الغابوي؛
- تحسين ظروف اشتغال الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الغابوي.

وفي هذا الصدد، تم اتخاذ التدابير التالية:

- بالنسبة لمشروع القانون رقم 24.13 بتغيير وتتميم الظهير الشريف الصادر بتاريخ 10 اكتوبر 1917 بشأن المحافظة على الغابات واستغلالها، فقد تمت دراسته مع مصالح الأمانة العامة للحكومة، وتم التوافق بشأنه على الصيغة النهائية في أفق عرضه على مسطرة المصادقة؛
- فيما يخص مشروع قانون يغير ويتمم بمقتضاه الظهير الشريف بمثابة قانون 20 شتنبر 1976 والمتعلق بتنظيم السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي كما تم تغييره، فقد تمت دراسته مع مصالح الأمانة العامة للحكومة، وتم التوافق بشأنه على الصيغة النهائية في أفق عرضه على مسطرة المصادقة؛
- أما فيما يتعلق بمشروع المرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2-01-284 الصادر في 4 يوليو 2001 المتعلق بتحديد بعض التعويضات الخاصة بالموظفين التقنيين للمياه والغابات كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2-06-637 الصادر في 10 نونبر 2006، فقد تمت المصادقة عليه من طرف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية ومصالح الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية، في أفق عرضه على مسطرة المصادقة.

الهدف الاجرائي 11: تعزيز تكافؤ الفرص

المرجع:
P4.07

تنظيم مباريات للولوج إلى الوظائف الوزارية المشتركة
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

سعيا إلى تطوير وتحديث منظومة التوظيف بالإدارات العمومية، تم إصدار المرسوم رقم 2.17.635 بتاريخ 4 يوليو 2018 الذي وضع أسس تنظيم مباريات موحدة للتوظيف ضمن الهيئات المشتركة بين الإدارات.

وقد تم إعداد هذا المرسوم في ضوء التصور الذي تمت بلورته بإشراك مختلف القطاعات الوزارية، واستنادا إلى مضامين تقرير التقييم الذي تم إنجازه في الموضوع من طرف مصالح وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والذي مكن من الوقوف على الإشكالات والصعوبات التي يطرحها التنظيم الحالي للمباريات، من جهة، والإيجابيات والامتيازات التي يتيحها تنظيم المباريات الموحدة، من جهة أخرى، وبعد الاطلاع على بعض التجارب الأجنبية في هذا المجال.

وقد تم بموجب هذا المرسوم وضع المقتضيات القانونية والتدابير العملية التي تسمح بتنظيم مباريات موحدة للتوظيف ضمن الهيئات المشتركة بين الوزارات، بشراكة بين عدة قطاعات وزارية، وتحت إشراف وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وذلك سعيا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تكريس مبادئ الاستحقاق والمساواة في ولوج المناصب العمومية؛
- ضمان فعالية ونجاعة مباريات التوظيف بالنسبة لكافة الإدارات العمومية؛
- ترشيد النفقات العمومية المرتبطة بتدبير مباريات التوظيف؛
- اعتماد معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة والاستقلالية والحياد في تدبير مباريات التوظيف؛
- تبسيط مسطرة تنظيم وتدبير مباريات التوظيف سواء بالنسبة للإدارات العمومية أو بالنسبة للمترشحين.

وتطبيقا لمقتضيات المرسوم سالف الذكر، تم إصدار قرار السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية رقم 3373.18 الصادر في 7 نونبر 2018 بتحديد شروط وإجراءات وبرامج تنظيم المباريات الموحدة للتوظيف ضمن الهيئات المشتركة بين الوزارات الخاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تم بناء عليه تنظيم أول مباراة موحدة لفائدة 17 قطاعا وزاريا، وذلك لتوظيف 50 متصرفا من الدرجة الثالثة.

الهدف الاجرائي 12: تقييم النزاهة بالمغرب

المرجع: P4.10

تقييم النزاهة في إطار التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

في إطار انخراطها في تفعيل البرنامج القطري الذي وقع عليه المغرب سنة 2015، مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أشرفت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على إنجاز الدراسة المتعلقة بتقييم النزاهة بالمملكة المغربية، والتي تهدف إلى تحديد المجالات التي تكتسي طابع الأولوية من أجل إصلاحها بغاية تقوية الحكامة ومحاربة الفساد والوقاية منه بطريقة ناجعة وفعالة، وافتحاص بأسلوب نقدي مجال السياسات العمومية وتحديد مكامن النقص، ودعم المغرب في اختياراته للمزيد من النزاهة والوقاية من الفساد ومحاربته.

ولقد قام خبراء عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بإنجاز تقرير حول تشخيص النزاهة بالمغرب طبقا للإطار المرجعي المعتمد لديها، ويتضمن هذا التقرير 11 فصلا يهم المجالات التالية:

سياسة المنافسة، شفافية الميزانية، الشفافية في الإدارة الضريبية، تنظيم عمل مجموعة الضغط (lobbying) ، حماية مثيري الانتباه (lanceurs d'alertes)، مسؤولية المجتمع المدني، دعم الصحافة المستقلة، النزاهة في القطاع الخاص، تجريم الفساد، النزاهة في الصفقات العمومية، النزاهة في القطاع العام.

وانطلقت هذه الدراسة في مارس 2017، حيث تم اعتماد مقاربة تشاركية من خلال إحالة قائمة أسئلة الاستبيان إلى مختلف القطاعات لكي يتم ملؤه كل فيما يهم مجال اختصاصه، ثم قام خبراء المنظمة بزيارة عمل خلال شهري يوليوز وشتنبر 2017، من أجل توضيح الأجوبة ومناقشة النقاط العالقة.

وتم التوصل بمشروع تقرير أولي حول المجالات المعتمدة بتاريخ 31 ماي 2018 وبملخص تنفيذي له بتاريخ 25 يونيو 2018، وقد أحيل هذا المشروع على مختلف الجهات المعنية قصد اعتماده والموافقة عليه (الإدارات والمؤسسات والهيئات والقطاع الخاص والمجتمع المدني المعنية)، وبعد التوصل بردود وبملاحظات هذه الجهات سيتم إصدار التقرير النهائي فور التوافق حوله.

المرجع: P4.11

التقييم الذاتي للإطار التشريعي حسب مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

خلال اجتماع فريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي عقد دورته السابعة من 20 إلى 24 يونيو 2016 بمقر مكتب الأمم المتحدة المعني بمحاربة المخدرات والجريمة بفيينا، تم إجراء القرعة المتعلقة بالدورة الثانية من الاستعراض بغرض تحديد الدول التي ستخضع لعملية الاستعراض خلال السنة الأولى من هذه الدورة، وكذا الدولتين اللتين ستقومان بهذه العملية.

ولقد أسفرت عملية السحب على اختيار المملكة المغربية لكي تستعرض، خلال السنة الأولى من الدورة الثانية والتي انطلقت خلال سنة 2016، من طرف دولتي فلندا والسنغال.

وتهم عملية الاستعراض مدى ملاءمة المنظومة الوطنية مع مقتضيات الفصلين الثاني المتعلق بالتدابير الوقائية والخامس بشأن استرداد الموجودات من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

وفي هذا الإطار، تم تشكيل لجنة تقنية تولت مهمة تتبع عملية الاستعراض وضمت هذه اللجنة، بالإضافة إلى رابط الاتصال، ممثلين عن بعض القطاعات الوزارية، وممثلين عن القطاع الخاص (الاتحاد العام لمقاولات المغرب)، ووحدة معالجة المعلومات المالية، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها و كذا ترانسبارانسي المغرب والشبكة المغربية لحماية المال العام.

وبعد أن تم إرسال أجوبة المغرب على أسئلة قائمة التقييم الذاتي إلى أمانة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتوصل بالملاحظات الأولية لخبراء الدولتين المستعرِضتين والجواب عليها، قام خبراء الدولتين المستعرضتين بزيارة ميدانية للاطلاع على مختلف المعطيات الواردة في التقرير والقيام بافتحاص ميداني.

وبعد إعداد تقرير تضمن مجموعة من التوصيات همت مجال التدابير الوقائية ومجال استرداد الموجودات، قام السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بعرض مضامين التقرير المذكور خلال اجتماع مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 3 يناير 2019.

وسيتم نشر الصيغة النهائية لهذا التقرير على الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات فور الانتهاء من مسلسل الاستعراض.

الحصيلة المرحلية لبرنامج الأخلاقيات

إن الرصيد المحقق على مستوى برنامج الأخلاقيات ركز من جهة على الموارد البشرية باعتبارها الرهان والرافعة الأساسية لكل تغيير، حيث تم إصدار بعض مدونات السلوكيات والأخلاقيات القطاعية وإعداد مشروع مدونة على مستوى الوظيفة العمومية ومراجعة النصوص القانونية ومكافأة السلوكات الجيدة. كما تم من جهة ثانية، التركيز على المنظومة الحالية لكونها الفضاء الأنسب لتعزيز كل القيم الإيجابية المتعلقة بالنزاهة وتكافؤ الفرص والشفافية. وفي هذا الباب، مكنت التقييمات المنجزة في إطار التعاون مع شركائنا الدوليين، من الوقوف على حجم الجهود المبذولة من أجل مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة، وذلك في سياق انضمام المغرب إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية لمكافحة الفساد وانخراطه في تفعيل مقتضياتها.

وستتيح الآليات المتبناة في إطار المشاريع المدرجة في هذا البرنامج من تأهيل الترسانة القانونية لتكون أكثر مواكبة واستجابة للتحديات الآنية والمستقبلية، كما ستمكن من تدبير مخاطر الفساد بما سيتيح التملك والتحكم في المؤشرات المعتمدة من قبل هيآت التقييم الوطنية والدولية.

البرنامج الخامس:
الرقابة والمساءلة

المنسق:
وزارة الاقتصاد والمالية

تقوم وزارة الاقتصاد والمالية بتنسيق وتتبع أشغال برنامج الرقابة والمساءلة، والذي يهدف إلى تحسين آليات الكشف في قضايا الفساد والوقاية منه عن طريق الرقابة وتحسين آليات المساءلة والمحاسبة وضمان المتابعات المتخذة بشأن الاختلاسات المكتشفة. يتوخى هذا البرنامج تحقيق ثلاثة أهداف إجرائية من خلال تنفيذ 29 مشروعا ما بين سنتي 2016 و 2025 ويتعلق الأمر بالأهداف التالية:

- **تعزيز وتنسيق الآليات الرقابية:** الذي يروم تجويد مختلف الآليات الرقابية ووسائل الكشف عن أفعال الفساد بما يضمن تفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة؛
- **تعزيز وحدات التفتيش والتدقيق المركزية واللاممركزة:** الذي يروم تعميم وحدات التفتيش والتدقيق على مستوى جميع الإدارات المعنية وكذا إحداث وحدات جهوية أو محلية قصد الرفع من نجاعة التفتيش والتدقيق؛
- **مراجعة أنظمة التصريح بالممتلكات وتنازع المصالح:** الذي يهدف إلى تقييم المنظومة القانونية الحالية المتعلقة بالتصريح بالممتلكات ومراجعتها قصد بلورة نظام قانوني جديد يضمن محاربة الإثراء غير المشروع، كما يروم نفس المشروع وضع إطار قانوني للتصريح وتنازع المصالح.

البرنامج الخامس: الرقابة والمساءلة

المنسق

وزارة الاقتصاد والمالية

عدد المشاريع

29 مشروعا

الأهداف الإجرائية

13. تعزيز وتنسيق الآليات الرقابية
14. تعزيز وحدات التفتيش والتدقيق المركزية واللاممركزة
15. مراجعة أنظمة التصريح بالممتلكات وتنازع المصالح

الجهات المعنية

- وزارة الداخلية
- وزارة العدل
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
- وزارة الصحة
- وزارة الثقافة والاتصال
- وزارة الشغل و الإدماج المهني
- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
- المديرية العامة للأمن الوطني
- الدرك الملكي

الهدف الاجرائي 13: تعزيز وتنسيق الآليات الرقابية

المرجع: P5.01

إنشاء آليات محاربة التغيب غير المشروع لمهنيي الصحة

وزارة الصحة

في إطار محاربة التغيب غير المشروع لمهنيي الصحة، تعمل وزارة الصحة على تفعيل مختلف القواعد القانونية والتنظيمية والمساطر الجاري بها العمل، وكذا استعمال مختلف الآليات المتاحة في هذا الشأن حيث يتم القيام بما يلي:

- إعداد تقرير سنوي من طرف المفتشية العامة لتتبع تنزيل مقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة ومكافحة ظاهرة التغيب غير المشروع عن العمل وإحالته على مديرية الوظيفة العمومية؛
- إحداث خلية على صعيد مديرية الموارد البشرية، بصفتها المكلفة بتتبع حسن تطبيق التدابير القانونية؛
- إنشاء آليات محاربة التغيب غير المشروع لمهنيي الصحة من خلال العمل بدوريات، ومراقبة اللوائح الجماعية والبوابة الإلكترونية.

المرجع: P5.02

إنجاز خرائطية مخاطر الفساد في قطاع العقار والتعمير

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

في إطار استهداف بؤر الفساد في قطاعي العقار والتعمير، أنجزت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة دراسة متعلقة خرائطية مخاطر الفساد في هذين القطاعين في سنة 2017، وقد انبثق عن هذه الدراسة برنامج عمل يتضمن المشاريع الرامية لمكافحة الفساد في القطاعين، والتي تم انتقاء مشروعين من بينها للاستفادة من تمويل صندوق تحديث الإدارة ويتعلق الأمر ب:

- إعداد وتنفيذ خطة للتواصل حول استراتيجية الوقاية من مخاطر الرشوة ومحاربتها في قطاعي التعمير والعقار. وتبلغ كلفته المالية 2,5 مليون درهم، وأجل تنفيذه سنة ونصف؛
- وضع ونشر دلائل للمساطر ودلائل مرجعية خاصة بالخدمات المقدمة من طرف الإدارات والمصالح المكلفة بمجالات التعمير والعقار. وتبلغ كلفته المالية 2,9 مليون درهم، وأجل تنفيذه سنتين.

المرجع: P5.03

اعتماد القانون الجديد للصحافة

وزارة الثقافة والاتصال

تم نشر الظهير الشريف رقم 1.16.122 صادر في 10 أغسطس 2016 بتنفيذ القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، وذلك بالجريدة الرسمية عدد 6491 بتاريخ 15 أغسطس 2016.

المرجع:
P5.04

اعتماد القانون 12-66 لتحديد مسؤوليات مراقبة التعمير بخصوص أعوان السلطة

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

تمت المصادقة بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.16.124 الصادر في 25 أغسطس 2016 على مشروع القانون رقم 12-66 المتعلق بزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء، ودخل حيز التنفيذ ابتداء من 19 شتنبر 2016 (الجريدة الرسمية عدد 6501)، ومن المميزات الأساسية لهذا القانون هو أن المشرع حدد بشكل دقيق المسؤوليات بين كل المتدخلين المؤسساتيين وفصل سلطة كل متدخل على حدة: السلطة التي تمنح تراخيص البناء مخولة لرئيس الجماعة، والسلطة التي تدرس الملفات من الناحية التقنية وهي مخولة للوكالات الحضرية والمصالح التقنية، وأخيرا السلطة التي تراقب وهي مفوضة للسلطات المحلية.

كما أنه ومن بين مستجدات هذا القانون، تخويل مراقبي التعمير، لأول مرة، صفة ضابط للشرطة القضائية، وقد أحيل القانون المذكور على نص تنظيمي لتحديد مهام ومسؤولية مراقبي التعمير، وقد تم إدراج هذا النص في مسطرة المصادقة.

المرجع:
P5.05

برمجة الرقابة الضريبية اعتمادا على معايير مبنية على مقاربة المخاطر

وزارة الاقتصاد والمالية

عملت وزارة الاقتصاد والمالية على بناء نظام تحليل المخاطر على أساس مجموعة من المعايير التقنية التي ترتكز على مجموعة من الإقرارات الضريبية للملزمين وعلى تبادل قواعد المعطيات ما بين إدارات الضرائب والجمارك ومكتب الصرف والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، تم في سنة 2018 تحيين نظام تحليل المخاطر للمراقبة الجبائية بناء على معايير محددة تأخذ بعين الاعتبار قواعد محاسباتية (106 معايير) وتدقيقية (22 معيارا) وقواعد لمراقبة الوثائق (133معيارا) وقواعد لاستغلال المعلومات (144 معيارا) وقطاعية (16 معيارا) وأخيرا قواعد لتتبع السلوك الجبائي (44 معيارا) .

المرجع:
P5.12

تعزيز وتنسيق الآليات الرقابية بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

عملت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على تعزيز وتنسيق الآليات الرقابية بالوزارة من خلال إنجاز العمليات التالية:

- تعميم المراقبة بالكاميرات خلال الامتحانات النظرية والتطبيقية لرخصة السياقة وذلك من أجل تمكين المصالح المركزية من الوقوف على ظروف اجتياز هذه الامتحانات وذلك من خلال تطوير نظام معلوماتي وتعميمه على جميع مراكز تسجيل السيارات؛
- تعزيز وتحسين عمل دوريات المراقبة الطرقية التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وذلك عن طريق:

- إحداث لجنة مركزية لافتحاص عمل فرق المراقبة الطرقية التابعة للمديريات الجهوية بمختلف مدن المملكة بصفة منتظمة وسنويا.
- تزويد سيارات المراقبة الطرقية بجهاز تحديد الموقع GPS لمراقبة حركية هذه السيارات وكذا عمليات المراقبة.

- تعزيز جهاز المراقبة الأتوماتيكية لمخالفات تجاوز السرعة من خلال برمجة الاعتمادات اللازمة من أجل اقتناء وتثبيت 500 جهاز مراقبة السرعة.

الهدف الاجرائي 14: تعزيز وحدات التفتيش والتدقيق المركزية واللاممركزة

المرجع: P5.21

تعميم إحداث وحدات للتدقيق ومراقبة التدبير داخل جميع الإدارات
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

تم إحداث الوحدات الخاصة بالتدقيق ومراقبة التدبير بأغلب القطاعات في إطار تنزيل مقتضيات المرسوم رقم 2.05.1369 الصادر في 2 ديسمبر2005 بِشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري وأحكام المرسوم رقم 2.11.112 الصادر في 23 يونيو 2011 في شأن المفتشيات العامة للوزارات.

وتتولى وحدات التدقيق والمراقبة الداخلية المهام المتعلقة بالسهر على سلامة تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية وإجراء المراقبات والتدقيقات الداخلية المتعلقة بإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية، وكذا ما يتعلق بالتحري في الشكايات والتظلمات وتدعيم الأخلاقيات لاسيما بالكشف عن حالات تضارب المصالح عند الموظفين، إلى جانب تتبع التوصيات الواردة في تقارير المحاكم المالية والمفتشية العامة للمالية والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

وللإشارة، فإن 33 قطاعا وزاريا من أصل 36، تتوفر على مفتشية عامة، باستثناء 3 قطاعات وهي: إدارة الدفاع الوطني والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان لصغر حجمها (3 مديريات، 9 أقسام و20 مصلحة، 48 موظف) وقطاع التكوين المهني (4 مديريات، 14 قسما و54 مصلحة، 350 موظفا).

المرجع: P5.22

إنشاء هياكل تفتيش جهوية بوزارة الصحة
وزارة الصحة

يعتبر قطاع الصحة جد لا ممركز مع وجود عدد كبير من المصالح والإدارات الصحية اللاممركزة، يصعب أن تشملها تدخلات المفتشية العامة المركزية (7 مؤسسات عمومية، 151 مركز استشفائي، 83 مندوبية، 12 مديرية جهوية للصحة 2700 مؤسسة صحية أساسية، القطاع الخاص: 485 مصحة خاصة بالإضافة للعيادات الطبية ومختبرات التحاليل الطبية).

وفي هذا السياق تم تعيين مسؤولين للتفتيش على صعيد 12 جهة، ويهدف إنشاء وحدات تنسيقيات للتفتيش على الصعيد الجهوي إلى:

- تحسين تغطية المؤسسات الصحية اللاممركزة فيما يخص المراقبة والتفتيش المالي والإداري؛
- ضمان النجاعة وسرعة تدخل فرق التفتيش الجهوية بخصوص الحالات الطارئة؛
- ضمان القرب في تدبير والاستجابة لشكايات المرتفقين.

ولقد تم خلق هذه الوحدات وتعيين مسؤولين للتفتيش على صعيد كل جهات المملكة.

المرجع: P5.23

تعميم إنشاء وحدات الرقابة الداخلية في الوكالات الحضرية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

تعتبر وحدات الرقابة الداخلية بالوكالات الحضرية أحد أهم الأوراش الاستراتيجية التي باشرتها مصالح الوزارة من أجل وضع اللبنات الأساسية لتفعيل مفهوم الحكامة الجيدة داخل الوزارة، بحيث تم إدراج هذه الوحدات كآلية للرقابة الداخلية في الهيكلة الجديدة بأربعة وكالات حضرية التي تم إنشاؤها مؤخرا وهي وكالات: تمارة وبرشيد والعرائش وتارودانت، أما باقي الوكالات الأخرى فقد تمت مراسلتهم من أجل تعيين مكلفين بمهمة المراقبة.

المرجع: P5.24

تعزيز وحدات التفتيش والتدقيق المركزية واللاممركزة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

عملت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على الاستعانة بمكاتب خبرة للقيام بعمليات تدقيق الصفقات المبرمة من طرف الوزارة، حيث أبرمت الوزارة 5 صفقات مع مكاتب مختصة لإنجاز عمليات التدقيق للصفقات العمومية التي يفوق غلافها المالي 5 ملايين درهم والتي تشمل جميع المديريات المركزية والخارجية للوزارة.

الحصيلة المرحلية لبرنامج الرقابة والمساءلة

تعتبر النتائج المرحلية التي تم تحقيقها على مستوى تقوية الرقابة والمساءلة إيجابية وتسير نحو الهدف المسطر لهذا البرنامج والمتمثل في تعزيز وتنسيق الآليات الرقابية، ولعل أهم ما تحقق على مستوى هذا الهدف الإجرائي، تعزيز الترسانة القانونية واعتماد مقاربة تحليل المخاطر لاتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الرقابة.

وتقوية للبعد الرقابي، ومن أجل تحسين جودة الأداء وضمان التحكم في التدبير في بعده الاستباقي، تتم مواصلة تعزيز وحدات التفتيش والتدقيق ومراقبة التدبير على صعيد القطاعات الوزارية.

البرنامج السادس:
تقوية المتابعة والزجر

المنسق:
وزارة العدل

تقوم وزارة العدل بتنسيق وتتبع أشغال برنامج تقوية المتابعة والزجر الذي يهدف إلى تعزيز فعالية منع اللجوء إلى مختلف ممارسات الفساد وكذا تحسين آليات الكشف والتحقيق في قضايا الفساد فضلا عن تحسين الاجتهاد القضائي في هذا المجال. يتوخى هذا البرنامج تحقيق ثلاثة أهداف إجرائية من خلال تنفيذ 16 مشروعا ما بين سنتي 2016 و 2021 ويتعلق الأمر بالأهداف التالية:

- **مراجعة الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد:** الذي يروم تجويد الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد قصد جعله أكثر فعالية في متابعة وزجر مختلف أشكال الفساد؛
- **دعم وتأهيل الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد:** الذي يروم مراجعة أدوار الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد وكذا خلق أجهزة جديدة لضمان فعالية مكافحة الفساد بجميع أشكاله؛
- **توسيع وتجويد آليات الإبلاغ والنشر في مجال مكافحة الفساد:** الذي يروم توسيع آليات الإبلاغ والنشر المتعلقة بقضايا الفساد من خلال إشراك جميع أطراف المجتمع لمكافحة هذه الآفة.

البرنامج السادس: تقوية المتابعة والزجر

المنسق

وزارة العدل

عدد المشاريع

16
مشروعا

الأهداف الإجرائية

16. مراجعة الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد
17. دعم وتأهيل الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد
18. توسيع وتجويد آليات الإبلاغ والنشر في مجال مكافحة الفساد

الجهات المعنية

- وزارة العدل
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
- المديرية العامة للأمن الوطني
- وحدة معالجة المعلومات المالية

الهدف الاجرائي 16: مراجعة الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد

المرجع: P6.01

تعزيز العقوبات ضد أعمال الغش فيما يتعلق بالتعمير في إطار القانون 12-66

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

بعد صدور القانون رقم 12-66 المتعلق بزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 19 شتنبر 2016 تم بموجبه تعزيز العقوبات ضد أعمال الغش بهذا القطاع من خلال التنصيص على مايلي:

- تحديد وتدقيق المسؤوليات في عمليات المراقبة وزجر المخالفات وذلك بإعطاء المسؤولية كاملة لرجال السلطة؛
- إلزامية دفتر الورش قصد مراقبة وتتبع مختلف مراحل البناء وذلك ضمانا لسلامة القاطنين ومحاربة ظاهرة تملص المهندسين من التتبع الفعلي للأوراش؛
- تحديد دقيق للمخالفات والعقوبات المتعلقة بها، والتي تتراوح بين غرامات مالية وعقوبات سالبة للحرية في حالات محدودة جدا، وذلك بهدف الحد من التجاوزات.

المرجع: P6.02

تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال

وحدة معالجة المعلومات المالية

في إطار إصلاح المنظومة التشريعية لمكافحة غسل الأموال، قامت وحدة معالجة المعلومات المالية بإعداد مشروع قانون لتعديل القانون رقم 43-05 الذي ضمنته المقتضيات التي من شأنها تقوية المنظومة الوطنية في هذا المجال وجعلها مطابقة لمتطلبات التوصيات الجديدة لمجموعة العمل المالي. حيث تضمن المشروع مقتضيات تتعلق بتدابير اليقظة للوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأحكام تتعلق بالإطار المؤسساتي وآليات لتطبيق العقوبات المالية وفقا لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب. كما تضمن المشروع مقتضيات زجرية ومشاريع لحماية الأشخاص الخاضعين وجميع الأطراف المتدخلة في مجال مكافحة هذه الجرائم، وقد تمت إحالة مشروع القانون المذكور على الحكومة، فيما أحيلت المقترحات المتعلقة بالشق الجنائي على وزارة العدل والحريات لإدراجها ضمن مراجعة مجموعة القانون الجنائي في إطار ورش الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة.

وبعد ذلك، وتحضيرا لتقييم المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عكفت لجنة مشكلة من وحدة معالجة المعلومات المالية وبنك المغرب بتنسيق مع باقي القطاعات المعنية بإعداد مشروع قانون لتعديل وتتميم البابين الثاني والثالث من القانون رقم 43.05، تهم المقتضيات الوقائية وتلك المتعلقة بتنفيذ العقوبات المالية الصادرة بموجب قرارات مجلس الأمن.

وقد تمخض عن هذا الورش بلورة مشروع القانون رقم 18-12 الذي أحيل من قبل الأمانة العامة للحكومة على مختلف القطاعات في يونيو 2018 لإبداء الرأي.

من جهة أخرى تعمل الوحدة بالتنسيق مع وزارة العدل على دراسة مقترحات التعديلات المتعلقة بالشق الجنائي لإدراجها ضمن مشروع القانون رقم 18-12.

وبالنسبة للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم إطلاق المشروع في سنة 2016 وتم تشكيل فرق عمل موضوعاتية وقطاعية. حيث عكفت الوحدة على إعداد مسودة تقرير ملخص حول التقييم الوطني للمخاطر بناء على المعطيات التي حصلت عليها من بعض القطاعات والمعطيات المتوفرة لديها.

وعلى إثر صدور النسخة الأولية من تقرير التقييم المتبادل الذي أعده خبراء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمت إثارة مجموعة من الملاحظات بخصوص هذا التقرير، والتي تعكف الوحدة على دراستها قصد استكمال هذا التقرير.

المرجع: P6.03

مراجعة الترسانة القانونية الجنائية فيما يتعلق بالمقتضيات الخاصة بمكافحة الفساد
وزارة العدل

في إطار مراجعة الترسانة القانونية الجنائية، أعدت وزارة العدل مشروع تعديل القانون الجنائي، التي تمت ملاءمته مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لا سيما من خلال تشديد الجزاءات المقررة عند عدم التصريح بالممتلكات وتجريم الإثراء غير المشروع ورشوة الموظف العمومي الأجنبي وتوسيع نطاق تجريم الوساطة في جرائم الفساد وتشديد العقوبات.

وقد أحيلت مسودة مشروع القانون الجنائي على مسطرة المصادقة أمام البرلمان.

الهدف الاجرائي 17: دعم وتأهيل الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد

المرجع: P6.06

تدعيم وتأهيل أقسام الجرائم المالية
وزارة العدل

في إطار تدعيم وتأهيل أقسام الجرائم المالية، عملت وزارة العدل على دعم هذه الأقسام بموارد بشرية جديدة، تنظيم دورات تكوينية متخصصة، فضلا عن تكوين مدققين مساعدين للمساعدة في دراسة الملفات الخاصة بالجوانب التقنية والمحاسبية. كما تم تخصيص فضاء مستقل لأقسام الجرائم المالية بمناسبة تشييد البنايات الجديدة لمحاكم الاستئناف بكل من الرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش.

الهدف الاجرائي 18: توسيع وتجويد آليات الإبلاغ والنشر في مجال مكافحة الفساد

المرجع: P6.13

تمديد حقوق المجتمع المدني لمتابعة الأشخاص المشتبه فيهم في قضايا الفساد
وزارة العدل

ينص قانون المسطرة الجنائية على تمديد حقوق المجتمع المدني لمتابعة الأشخاص المشتبه فيهم في قضايا الفساد، حيث تم منح حق الانتصاب طرفا مدنيا للجمعيات المعلن أنها ذات منفعة عامة، وأن مشروع قانون المسطرة الجنائية المعروض على مسطرة المصادقة حذف شرط المدة اللازمة للحصول على صفة المنفعة العامة.

المرجع:
P6.14

إحداث رقم أخضر للتبليغ عن الرشوة
وزارة العدل

انسجاما مع هدف هذا المشروع، وفي إطار التشجيع على الإبلاغ عن أفعال الرشوة وموازاة مع باقي الآليات المساعدة على كشف جرائم الفساد، أحدثت وزارة العدل لهذا الغرض رقما هاتفيا وضع رهن إشارة المواطنين، حيث تسهر خلية مركزية على تلقي تبليغات المواطنين واتخاذ كافة المشاريع القانونية اللازمة بتنسيق مع النيابات العامة المختصة، لضبط المرتشين في حالة تلبس.

وفي هذا الإطار، عملت وزارة العدل على إحداث مركز للنداء عبر تحويل الرقم الأخضر للتبليغ عن الرشوة إلى مركز للنداء للتبليغ وكذلك من أجل تقديم المساعدة القانونية لمرتفقي العدالة، وقد تم قطع أشواط مهمة على مستوى تنفيذ المشروع.

الحصيلة المرحلية لبرنامج تقوية المتابعة والزجر

تعتبر المقاربة الزجرية من ضمن الركائز التي اعتمدتها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، إلى جانب ركائز أخرى كالحكامة والوقاية والتواصل/التوعية والتكوين/التربية، وهي تعتبر حلقة أساسية تسعى لإضعاف دوافع ومحفزات اللجوء إلى الفساد. وتعكس حصيلة الإنجازات على مستوى هذا البرنامج، المجهودات الكبيرة التي بذلت على مستوى ملاءمة وتعزيز الترسانة القانونية المتعلقة بمجال الزجر والتبليغ وذلك لمحاربة الفساد، خاصة ما يتعلق بالغش أو بالجرائم المالية. هذه المجهودات انصبت على دعم وتأهيل الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة والفساد إن على مستوى التكوين أو على مستوى الموارد المادية والبشرية، كما انصبت الجهود على توسيع دائرة المبلغين وتعزيز أدوار المجتمع المدني في هذا المجال، باعتبار الأهمية التي يحظى بها هذا المكون والدور المحوري الذي يضطلع به من جهة، كما أنه حاضر في تفعيل ومواكبة الحياة السياسية من خلال مساهمته في تقييم السياسات العمومية من جهة ثانية.

البرنامج السابع:
الطلبيات العمومية

المنسق:
وزارة الاقتصاد والمالية

تقوم وزارة الاقتصاد والمالية بتنسيق وتتبع أشغال برنامج الطلبيات العمومية الذي يهدف إلى تحسين شفافية الطلبيات العمومية مع تغطية مختلف مراحل إبرام الصفقات. يتوخى هذا البرنامج تحقيق ثلاثة أهداف إجرائية من خلال تنفيذ 10 مشاريع ما بين سنتي 2016 و 2025 ويتعلق الأمر بالأهداف التالية:

- **تقليص استعمال السلطة التقديرية في مجال الطلبيات العمومية:** الذي يروم عقلنة آليات الرقابة للحد من استعمال السلطة التقديرية ولضمان توحيد التدبير في مجال الطلبيات العمومية؛
- **تعزيز تتبع ونزاهة الطلبيات العمومية:** الذي يروم إرساء الآليات الضرورية لضمان تتبع الطلبيات العمومية كإحداث مرصد في هذا الشأن وتعزيز التكوين في هذا المجال؛
- **تقوية وتفعيل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** من خلال تنفيذ المقتضيات القانونية المتعلقة بها وكذا تعزيز التكوين بهذا المجال.

البرنامج السابع: الطلبيات العمومية

المنسق

وزارة الاقتصاد والمالية

عدد المشاريع

10 مشاريع

الأهداف الإجرائية

19. تقليص استعمال السلطة التقديرية في مجال الطلبيات العمومية
20. تعزيز تتبع ونزاهة الطلبيات العمومية
21. تدبير عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الجهات المعنية

- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك و الماء
- وزارة الشؤون العامة والحكامة

الهدف الاجرائي 19: تقليص استعمال السلطة التقديرية في مجال الطلبيات

المرجع: P7.01

إعادة هيكلة اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية
وزارة الشؤون العامة والحكامة

في إطار إعادة هيكلة اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، تم إصدار المرسوم رقم 2.14.864 بتاريخ 21 سبتمبر 2015. والذي نص على إصلاح لجنة الصفقات العمومية عبر إحداث هيئة تسمى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية مستقلة ومحايدة، تضم خبراء في مجال الطلبيات العمومية مع مشاركة المهنيين، وتوكل إليها مهمة النظر في شكايات المتنافسين الذين يعتبرون أن إقصاءهم من مسطرة المنافسة قد تم بشكل مخالف للقانون، والنظر في جميع الصعوبات ذات الطابع القانوني التي قد تنشأ أثناء تنفيذ الطلبيات العمومية.

وبحسب هذا المرسوم، فإن المهام الجديدة للجنة الوطنية للطلبيات العمومية تتجلى أساسا في الاستشارة والمساعدة والدراسة وفحص كل مسألة تم عرضها عليها في مجال الطلبيات العمومية، بالإضافة إلى دراسة الشكايات الواردة عليها فيما يتعلق بمخالفة مسطرة المنافسة لأحكام القانون.

كما ينص المرسوم على تنظيم اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية بالإضافة إلى تحديد مساطر اللجوء إليها.

وقد تم تنصيب أعضاء اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية من طرف السيد رئيس الحكومة بتاريخ 19 يناير 2018.

المرجع: P7.02

اعتماد نظام الاستشارة ودفتر نموذجي للتحملات الخاصة وفقاً لطبيعة الصفقة
وزارة الاقتصاد والمالية

تم إعتماد دفاتر الشروط الخاصة النموذجية وأنظمة الاستشارة النموذجية المتعلقة بالصفقات العمومية بموجب مذكرة مصلحية لوزير الاقتصاد والمالية رقم خ.ع.م.2015/101.

وذلك قصد:

- وضع وثائق مرجعية لإعداد دفاتر الشروط الخاصة وأنظمة الاستشارة رهن إشارة المصالح التابعة للآمرين بالصرف؛
- تنميط وتوحيد الممارسات والمساطر المتبعة في إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية؛
- تمكين المشاركين في الصفقات العمومية من تقدير التزاماتهم والتركيز على دراسة الشروط التقنية وتحسين عروضهم.

الهدف الاجرائي 20: تعزيز تتبع ونزاهة الطلبيات العمومية

المرجع: P7.06

رفع العتبة المالية من أجل المصادقة على الصفقات لصالح الوحدات الترابية وتقوية المراقبة
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

عملت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على رفع العتبة المالية من أجل المصادقة على الصفقات لصالح الوحدات الترابية وتقوية المراقبة. وذلك من خلال:

- رفع العتبة من 10 ملايين الدرهم إلى 20 مليون درهم بالنسبة للمديرين الجهويين؛
- رفع العتبة من مليون درهم إلى 5 ملايين درهم بالنسبة للمديرين الإقليميين؛
- تقوية المراقبة من خلال تتبع وعمل المفتشية العامة والمديريات المركزية المختصة؛
- مواكبة المشروع بالتكوين المستمر.

وقد تم تنزيل العمليات الخاصة بهذا المشروع مما مكن من تسريع معالجة الملفات، حيث أصبحت غالبية الصفقات تتم تسويتها على المستوى المحلي، الشيء الذي أثر إيجابا على آجال الالتزامات والأداءات وبالتالي الإنجازات وتصفية الصفقات.

الهدف الاجرائي 21: تدبير عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المرجع: P7.10

وضع برنامج تكويني خاص بالمسؤولين عن تدبير عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص
وزارة الاقتصاد والمالية

عملت وزارة الاقتصاد والمالية على تنظيم دورات تكوينية وتواصلية من أجل التعريف بالمشاريع التي يمكن إنجازها في شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص. كما عملت على تنظيم ورشات تقنية حول الإطار القانوني والتنظيمي لعقود الشراكة بين هذين القطاعين.

الحصيلة المرحلية لبرنامج الطلبيات العمومية

إن إفـراد الاسـتراتيجية لبرنامـج خـاص بالطلبيـات العموميـة يعكـس بجـلاء الإرادة الحقيقـة لضـمان نزاهتهـا وضرورة الارتقـاء بمنظومـة الصفقـات العموميـة إلى المسـتوى الـذي يجعلهـا مواكبـة لـكل المسـتجدات التـي يتضمنها التشريـع الـدولي، متجاوبـة مـع المعايـير الدوليـة الأكـثر شـفافية في هـذا الشـأن. وتشـهد عـلى ذلـك الملاءمة المسـتمرة لمنظومـة الصفقـات العموميـة ونـزع الطابـع المـادي عـن تدبيرهـا وتعزيـز الرقابـة للحـد مـن اسـتعمال السـلطة التقديريـة مـن خـلال إعـادة هيكلـة اللجنـة الوطنيـة للطلبيـات العموميـة.

كـما أنجـزت عمليـات التكويـن والمصاحبـة في إطـار العمـل عـلى الهـدف الإجـرائي المتعلـق بتدبـير عقـود الشراكـة بـين القطاعـين العـام والخـاص، حيـث تـم في مرحلـة سـابقة إصـدار مرسـوم متعلـق بعقـود الشراكـة بـين القطاعـين العـام والخـاص، كـما تـم إصـدار قـرار لوزيـر الاقتصـاد والماليـة بخصـوص إحـداث لجنـة وزاريـة لـدى وزيـر الاقتصـاد والماليـة للشراكـة بـين القطاعـين العـام والخـاص.

البرنامج الثامن:
نزاهة القطاع الخاص

المنسق:
الاتحاد العام لمقاولات المغرب

يقوم الاتحاد العام لمقاولات المغرب بتنسيق وتتبع أشغال برنامج نزاهة القطاع الخاص الذي يهدف إلى تحسين الشفافية في المعاملات داخل القطاع الخاص، و يتوخى هذا البرنامج تحقيق ثلاثة أهداف من خلال تنفيذ 10 مشاريع ما بين سنتي 2016 و 2025 ويتعلق الأمر بالأهداف التالية:

- **تعزيز مدونات السلوك والحكامة الجيدة وتطوير اعتماد معايير مكافحة الفساد**، والذي يروم تكريس قيم النزاهة والحكامة الجيدة بالقطاع الخاص عن طريق اعتماد مدونات سلوكية تستجيب للمعايير الدولية.
- **رسم خرائطية المخاطر والحد من تفشي الفساد في القطاع الخاص**، والذي يهدف إلى تحديد وإبراز المخاطر التي تعترض المستثمر بغية تجاوزها والتصدي لها.
- **تعزيز الشفافية وتشجيع التحول الرقمي وتطوير الوصول إلى المعلومات**، من خلال تسهيل حصول المقاولات على المعلومات وكذا اعتماد الآليات الرقمية اللتين من شأنهما تكريس قيم الشفافية والحكامة الجيدة.
- **مصاحبة المبادرات الأفقية وتطوير الممارسات الفضلى في مجال مكافحة الفساد.** الذي من شأنه تعزيز النزاهة بالقطاع الخاص.

البرنامج الثامن: نزاهة القطاع الخاص

المنسق

الاتحاد العام
لمقاولات المغرب

عدد المشاريع

10
مشاريع

الأهداف الإجرائية

22. تعزيز مدونات السلوك والحكامة الجيدة وتطوير اعتماد معايير مكافحة الفساد
23. رسم خرائطية المخاطر والحد من تفشي الفساد في القطاع الخاص
24. تعزيز الشفافية وتشجيع التحول الرقمي وتطوير الوصول إلى المعلومات
25. مصاحبة المبادرات الأفقية وتطوير الممارسات الفضلى في مجال مكافحة الفساد

الجهات المعنية

- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة الشؤون العامة والحكامة
- الاتحاد العام لمقاولات المغرب

الهدف الإجرائي 22: تعزيز مدونات السلوك والحكامة الجيدة وتطوير اعتماد معايير مكافحة الفساد

المرجع: P8.04

تثمين مجهودات المقاولة في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال تطوير «شهادة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة: RSE»
الاتحاد العام لمقاولات المغرب

عمل الاتحاد العام لمقاولات المغرب على تطوير نظام مرجعي للمعايير الدولية بشأن المسؤولية الاجتماعية للمقاولات RSE والذي يمكن استثماره لبلورة نظام لتثمين المقاولات الحاصلة على شهادة المسؤولية الاجتماعية في الصفقات العمومية. ويتمحور هذا النظام حول تسعة محاور تضم الوقاية من الفساد، واحترام المنافسة الشريفة وتعزيز الشفافية والحكامة الجيدة. وموازاة مع ذلك، وقع الاتحاد العام لمقاولات المغرب على ميثاق الدافع الجيد وتم إدراجه كمعيار لحصول المقاولات على شهادة «المسؤولية الاجتماعية»، كما عمل الاتحاد أيضا على تعزيز وتوسيع دائرة المقاولات الحاصلة على هذه الشهادة من خلال التواصل حولها والعمل على تكييف هذا المرجع مع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الهدف الإجرائي 25: مصاحبة المبادرات الأفقية وتطوير الممارسات الفضلى في مجال مكافحة الفساد

المرجع: P8.09

النهوض ببرنامج مكافحة الغش كرافعة للقضاء على بؤر الفساد
الاتحاد العام لمقاولات المغرب

في إطار النهوض ببرنامج مكافحة الغش كرافعة للقضاء على بؤر الفساد، حرص الاتحاد العام لمقاولات المغرب على اعتماد مشروع العلامة التجارية الجماعية المخصصة لقطاع السيارات «سلامتنا» لمكافحة الغش وبالتالي مكافحة الفساد في قطاع قطع غيار السيارات. إذ تم اعتماد ميثاق «سلامتنا» وتم عرضه على الشركات المعنية، على أن يتم توسيع التجربة إلى قطاعات أخرى فيما بعد، باعتبار الاتحاد العام لمقاولات المغرب عضوا في اللجنة الوطنية للملكية الصناعية ومكافحة التزييف (CONPIAC).

الحصيلة المرحلية للبرنامج الثامن

إجمالا، عمل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من خلال إشرافه على تنفيذ البرنامج الثامن، على تأطير مشاركة القطاع الخاص في هذا الورش الوطني. حيث واصل جهوده الرامية إلى تحفيز المقاولات على الانخراط في مدونات الأخلاقيات والحكامة الجيدة، من خلال توسيع الشركات الحائزة على علامة «المسؤولية الاجتماعية» مع الأخذ بعين الاعتبار معيار الدافع الجيد (Le bon payeur)، فضلا عن تبني دليل الممارسات الجيدة للالتزام بمكافحة شتى أشكال الفساد. كما تم، في إطار مكافحة التزوير، عرض ميثاق علامة «سلامتنا» الخاصة بقطاع السيارات قصد اعتمادها من قبل الشركات النشيطة في هذا المجال.

البرنامج التاسع:
التواصل والتحسيس

المنسق:
وزارة الثقافة والاتصال

تقوم وزارة الثقافة والاتصال بتنسيق وتتبع أشغال برنامج التواصل والتحسيس الذي يهدف إلى دعم التواصل حول مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتحسيس مختلف فئات المجتمع بمخاطر هذه الآفة فضلا عن تنسيق مختلف الأعمال ووسائل التواصل التي سيتم اعتمادها من طرف الفاعلين المعنيين. يتوخى هذا البرنامج تحقيق ثلاثة أهداف إجرائية من خلال تنفيذ 16 مشروعا ما بين سنتي 2016 و 2021 ويتعلق الأمر بالأهداف التالية:

- **التواصل والتحسيس اتجاه المواطنين بخصوص مواضيع مكافحة الفساد:** الذي يهدف إلى التواصل مع عموم المواطنين حول المجهودات المبذولة لتعزيز النزاهة ودعم الأخلاقيات وتحسيسهم بآثار الفساد على المجتمع ككل باعتبار المواطن شريك فعال في محاربة هذه الآفة؛
- **التواصل والتحسيس اتجاه القطاع الخاص والمجتمع المدني بخصوص مواضيع مكافحة الفساد:** الذي يهدف إلى التواصل مع كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني باعتبارهما شريكين أساسيين في محاربة كل أنواع الفساد؛
- **التواصل والتحسيس اتجاه الموارد البشرية بالقطاع العام بخصوص مواضيع مكافحة الفساد:** الذي يهدف إلى التواصل مع الموارد البشرية بالقطاع العام حول أشكال وتجليات الفساد مع تحسيسهم بأهمية انخراطهم لمحاربة هذه الآفة.

البرنامج التاسع: التواصل والتحسيس

المنسق

وزارة الثقافة والاتصال

عدد المشاريع

16 مشروعا

الأهداف الإجرائية

26. التواصل والتحسيس تجاه المواطنين بخصوص مواضيع مكافحة الفساد
27. التواصل والتحسيس تجاه القطاع الخاص والمجتمع المدني بخصوص مواضيع مكافحة الفساد
28. التواصل والتحسيس تجاه الموارد البشرية للقطاع العام بخصوص مواضيع مكافحة الفساد

الجهات المعنية

- وزارة الداخلية
- وزارة العدل
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
- وزارة الصحة
- وزارة الثقافة و الاتصال
- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

الهدف الاجرائي 26: التواصل والتحسيس اتجاه المواطنين بخصوص مواضيع مكافحة الفساد

المرجع: P9.01

تسهيل ولوج المجتمع المدني إلى وسائل الإعلام العمومية قصد إجراء حملات التوعية لمكافحة الفساد

الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

من أجل تعزيز ولوج الجمعيات لمجال السمعي البصري، تم إعداد برنامج تحسيسي تكويني، حيث انطلق هذا البرنامج بتنظيم الدورة التكوينية الجهوية الأولى في28 دجنبر 2018 لفائدة 93 فاعلا جمعويا ينتمون لجهة الرباط سلا القنيطرة وسيمتد هذا البرنامج خلال سنة 2019 ليشمل جميع جهات المملكة، وذلك في إطار تعريف وترسيخ الحق في ولوج الجمعيات لمجال الاتصال السمعي البصري.

وسيساهم هذا المشروع في تمكين المجتمع المدني من التعريف بقضاياه والترافع عنها، بما سيسمح للجمعيات النشيطة في مجال مكافحة الفساد بالمساهمة في الجهود الوطنية في مجالي التوعية والتحسيس، فضلا عن تمكين هذه الجمعيات من تملك المعارف القانونية المؤطرة لمجال الاتصال السمعي البصري، وتملك الأدوات والتقنيات الحديثة لولوج العالم الرقمي، وقد لامست الدورات المقدمة مواضيع تهم: حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، الإطار القانوني للمجال السمعي البصري، الحق في الحصول على المعلومة، الصحافة الإلكترونية، تقنيات التواصل الرقمي.

المرجع: P9.02

التواصل والتحسيس تجاه المواطنين بخصوص مواضيع مكافحة الفساد ذات الصلة بمدونة السير

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

عملت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على تنظيم حملات تواصلية موجهة للمواطنين لتبليغهم بتطورات مدونة السير وذلك باستعمال مختلف وسائل التواصل والإعلام المتاحة والانفتاح على شبكات التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال اتخاذ التدابير التالية:

- إنتاج وبث وصلات تلفزية بيداغوجية وتعميمية تتناول المقتضيات والتعديلات الجديدة لمدونة السير على الطرق؛
- إنتاج وبث وصلات إذاعية مشتقة عن الوصلات التلفزية؛
- تخصيص مواضيع ذات الصلة في البرامج الإذاعية الممولة من طرف اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير على مستوى القنوات الإذاعية العمومية والخاصة؛
- إعداد وتوزيع وثائق مطبوعة (مطويات، منشورات...) خلال العمليات الميدانية المباشرة؛
- استثمار وسائل التواصل الاجتماعي عبر أرصدة اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير بهدف التواصل حول التعديلات الجديدة التي شملت مدونة السير وذلك عبر نشر مضامين ومحتويات تحسيسية وتوعوية وأخبار ونشر صور وبث أشرطة فيديو حول هذا الموضوع؛

- تنظيم حملة تحسيسية عن طريق الرسائل الإلكترونية، حيث تم إرسال 600.000 رسالة إلكترونية تحسيسية للتواصل مع مستعملي الطريق حول التعديلات التي عرفتها مدونة السير وذلك باستعمال موقع يقدم ويشرح أهم التعديلات (المخالفات والمقتضيات)؛
- تنظيم حملة على المواقع الإلكترونية الأكثر ولوجا، حيث تم استثمار الإعلانات الرقمية عبر اقتناء مساحات رقمية على المواقع الإلكترونية الأكثر ولوجا من لدن مستعملي الإنترنت المغاربة خلال شهري شتنبر وأكتوبر 2016.

المرجع: P9.04

التواصل مع المواطنين حول مبادرات قطاع العدل في مجال مكافحة الفساد
وزارة العدل

في إطار التواصل مع المواطنين حول مبادرات قطاع العدل في مجال مكافحة الفساد، عملت وزارة العدل على اتخاذ التدابير التالية:

- تنظيم الأبواب المفتوحة بمقر وزارة العدل يومي 03 و04 نونبر 2016 تحت شعار «المواطن شريك أساسي في ورش إصلاح منظومة العدالة»؛
- تنظيم أبواب مفتوحة ببعض محاكم المملكة؛
- إصدار مجلة سنوية تعنى بجرائم الفساد.

المرجع: P9.05

إعداد مشروع تحسيسي لمكافحة ظاهرة الغش بالوسط المدرسي
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

في إطار مواصلة العمل على مكافحة ظاهرة الغش بالوسط المدرسي، عملت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي على تنفيذ مشروع تحسيسي خلال سنتي 2016 و2017 ضم مايلي:

- تنظيم الحملة الوطنية لمواكبة التلميذات والتلاميذ لاجتياز الامتحانات المدرسية تحت شعار «لننجح باستحقاق» خلال سنة 2016؛
- إعداد وتوزيع مطوية «الغش فساد يسمم وطننا»؛
- إعداد وتوزيع دليل المترشحة والمترشح (امتحانات نيل شهادة الباكالوريا 2016)؛
- خلق مجموعة من الأندية التربوية تحت مسمى «نادي المواطنة وحقوق الإنسان» بالمؤسسات التعليمية.

الهدف الاجرائي 28: التواصل والتحسيس اتجاه الموارد البشرية بالقطاع العام بخصوص مواضيع مكافحة الفساد

المرجع: P9.10

التواصل والتحسيس اتجاه موظفي وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بخصوص مواضيع مكافحة الفساد

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

عملت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، في إطار تعزيز النزاهة والسلوكيات، على تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية لموظفي الوزارة من خلال اتخاذ التدابير التالية:

- برمجة حصص تكوينية خاصة بتعزيز النزاهة والسلوكيات بالأسلاك الطويلة المدى للوزارة؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة رؤساء مراكز تسجيل السيارات، تتضمن محورا خاصا بمكافحة الفساد؛
- تحسيس الموظفين بآثار الرشوة في إطار اجتياز امتحانات السياقة والفحوصات التقنية للسيارات. وذلك عبر:
  - توجيه وتحسيس الموظفين المعنيين بضرورة الالتزام بالمساطر الإدارية والمقتضيات القانونية ذات الصلة؛
  - قيام مسؤولي الإدارة المركزية بزيارات ميدانية تفقدية بهدف التأطير والتوجيه والتحسيس وكذا التحفيز والاطلاع عن كثب على سير هذه المرافق.

الحصيلة المرحلية لبرنامج التواصل والتحسيس

وعيا بالأهمية التي يحظى بها مجال التواصل والتحسيس بخصوص مواضيع مكافحة الفساد، سواء اتجاه المواطنين بصفة عامة أو اتجاه الموارد البشرية العاملة بالقطاع العام، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فإن ما أنجز مرحليا من مشاريع يتسم بالغنى والتنوع، بدءا بتوعية المواطنين والتواصل معهم بخصوص تطورات مدونة السير، وبتنظيم الحملات التواصلية واستثمار وسائل التواصل الحديثة أو التواصل المباشر معهم لتعريفهم بالجهود القطاعية من أجل مكافحة الفساد كما هو الحال بالنسبة للأيام المفتوحة لقطاع العدل وبالنسبة لحملات التوعية بظاهرة الغش بالوسط المدرسي.

البرنامج العاشر:
التربية والتكوين

المنسق:

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

تقوم وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بتنسيق وتتبع أشغال برنامج التربية والتكوين الذي يهدف إلى تعزيز السلوك النزيه وتطوير ثقافة مكافحة الفساد بين أفراد المجتمع. يتوخى هذا البرنامج تحقيق هدفين إجرائيين من خلال تنفيذ 13 مشروعا ما بين سنتي 2016 و 2021 ويتعلق الأمر بالأهداف التالية:

- **تكوين الموارد البشرية بالقطاع العام في المواضيع المتعلقة بمكافحة الفساد:** الذي يهدف إلى تعميم مبادئ النزاهة والشفافية بين الموارد البشرية بالقطاع العام وتعميق معرفتهم الموضوعية بأشكال الفساد فضلا عن العريف بالممارسات الفضلى في الوقاية من هذه الآفة ومحاربتها؛
- **إدماج مكافحة الفساد في برامج التربية والتعليم والتكوين:** الذي يهدف إلى تعزيز قيم النزاهة والوقاية من الفساد في مناهج وبرامج التربية والتعليم والتكوين من خلال مراجعة دفاتر التحملات الخاصة بتأليف الكتب المدرسية وكذا تعزيز قدرات فرق تأليف الكتب المدرسية في هذا مجال.

البرنامج العاشر: التربية والتكوين

المنسق

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

عدد المشاريع

13 مشروعا

الأهداف الإجرائية

29. تكوين الموارد البشرية بالقطاع العام في المواضيع المتعلقة بمكافحة الفساد

30. إدماج مكافحة الفساد في برامج التربية والتعليم والتكوين

الجهات المعنية

- وزارة الداخلية
- وزارة العدل
- وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي
- وزارة الصحة
- وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
- المديرية العامة للأمن الوطني

الهدف الاجرائي 29: تكوين الموارد البشرية بالقطاع العام في المواضيع المتعلقة بمكافحة الفساد

المرجع: P10.01

تنظيم دورة تدريبية سنوية للقضاة حول المضمون القانوني للفساد
وزارة العدل

تعمل وزارة العدل على تنظيم دورات تكوينية سنوية لفائدة القضاة حول المضمون القانوني لجرائم الفساد، وقد بلغت حصيلة المستفيدين إلى حدود منتصف 2018 إلى 30 قاضيا.

المرجع: P10.02

تنظيم دورة تدريبية للقضاة في مجال الجرائم المالية بتعاون مع المنظمات الدولية
وزارة العدل

في إطار تأهيل القضاة في مجال الجرائم المالية، عملت وزارة العدل على تنظيم مجموعة من الدورات التكوينية لفائدة القضاة وضباط الشرطة القضائية بتعاون مع المنظمات الدولية.

المرجع: P10.03

وضع برنامج تكويني حول مكافحة الفساد بالمعهد الملكي للإدارة الترابية
وزارة الداخلية

يشرف على هذا التكوين خبراء مغاربة معتمدين لدى لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يمثلون مجموعة من القطاعات والمؤسسات (وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، الوكالة القضائية للمملكة، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة..)، حيث استفاد من هذا التكوين خلال سنة 2018 طلبة السنة الثانية بالمعهد الملكي للإدارة الترابية وعددهم 117، بالإضافة إلى طلبة السنة الأولى وعددهم 120، الذين سيستفيدون من بقية البرنامج خلال السنة الثانية.

المرجع: P10.04

وضع برنامج تكويني حول مكافحة الفساد بالمعهد الملكي للشرطة
المديرية العامة للأمن الوطني

يتضمن هذا البرنامج التكويني دروس وآليات للبحث والتحري في الأصناف الإجرامية ذات الصلة بجرائم الفساد، وتوجيهات مهنية للمتدربين، حيث يتم التطرق في هذه البرامج التكوينية إلى مختلف الجرائم ذات الصلة بالفساد والتي عددتها الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

المرجع: P10.05

تنظيم ورشة تكوين المكونين حول النزاهة في الصفقات العمومية
وزارة الصحة

نظمت وزارة الصحة ورشة تكوين المكونين حول النزاهة في الصفقات العمومية بتاريخ 20 و21 نونبر 2017، والتي تهدف إلى:

- تملك مبادئ النزاهة والشفافية في تدبير الصفقات العمومية؛
- تعميق المعرفة الموضوعية بخريطة مخاطر الفساد في مجال الصفقات العمومية؛
- تقاسم المعايير الدولية والممارسات الفضلى في الوقاية ومحاربة الفساد في مجال الصفقات العمومية؛
- التعريف بالمستجدات التنظيمية ذات الصلة.

المرجع:
P10.06

تنظيم ورشة تكوينية لفائدة المسؤولين الجهويين في التفتيش
وزارة الصحة

تم تنظيم هذه الورشة التكوينية من طرف المفتشية العامة بتنسيق مع مديرية الموارد البشرية في إطار برنامج دعم الكفاءات، واستهدفت الأطر المكلفة بمهام التفتيش على الصعيد المركزي والجهوي، بما فيهم المسؤولين الجهويين في التفتيش، المعينين على رأس الوحدات الجهوية للتفتيش على صعيد المديريات الجهوية للصحة.

الحصيلة المرحلية لبرنامج التربية والتكوين

عموما، فإن ما تم تحقيقه على صعيد هذا البرنامج، الذي يراهن على التربية والتكوين من أجل تعزيز السلوك النزيه وتطوير ثقافة مكافحة الفساد بين أفراد المجتمع، ما تم تحقيقه مرحليا يؤشر على انطلاقة جيدة للبرنامج في شقه التكويني، حيث أنجزت جل العمليات المبرمجة والتي همت دورات تكوينية لفائدة القضاة وأطر وزارة الصحة وكذا الموارد البشرية بالمعهد الملكي للإدارة الترابية وبالمعهد الملكي للشرطة.

وستواصل باقي القطاعات المعنية بمشاريع هذا البرنامج عملها لبلوغ النتائج والأهداف المسطرة.

4 تعزيز التعاون الدولي بهدف دعم المجهودات الوطنية لمكافحة الفساد

المجهودات الأفقية في مجال تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد

I. التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أعطت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية الانطلاقة لبرنامج متعدد السنوات يروم دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ نهاية سنة 2017. وقد ساهم هذا البرنامج في إنجاز المشاريع التالية:

- وضع خرائطية للأدوات والجوانب القانونية والدلائل العملية للترسانة القانونية المغربية المرتبطة بمكافحة الفساد والتي تشكل مرجعا يمكن استغلاله من طرف مختلف الفاعلين، فضلا عن إعداد دليل مفصل حول هذه الترسانة؛
- إعداد شريط مؤسساتي حول مكافحة الفساد؛
- توظيف خبير مساعد في مجال تدبير حقيبة المشاريع لتقديم الدعم للكتابة الدائمة للجنة الوطنية لمكافحة الفساد، في إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتتم مواصلة العمل في إطار هذا البرنامج من خلال تقديم الدعم اللازم لتنفيذ بعض المشاريع التالية:

- تحيين الدليل المنهجي والعملي حول تبسيط الخدمات الإدارية الموجه للإدارات العمومية؛
- إعداد دليل عملي حول تدبير شكايات واقتراحات وملاحظات المرتفقين قصد مواكبة الإدارات العمومية في تنزيل مقتضيات المرسوم رقم 2-15-137 الصادر بتاريخ 29 يونيو 2017، سيما الشق المتعلق بإعداد التقارير السنوية القطاعية وكذا التقرير التركيبي السنوي؛
- إنجاز دراسة حول تحليل المؤشر العالمي لإدراك الفساد لمنظمة الشفافية الدولية «ترانسبارنسي».

II. التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

في إطار التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورشة عمل إقليمية في موضوع «التحقيقات في مجال الجرائم المالية ومكافحة الفساد». وشارك في هذه الورشة خبراء من لبنان وفلسطين والأردن ومصر والسودان وتونس والجزائر والمغرب. وكان الهدف من تنظيم هذه الورشة:

- تعزيز مهارات المشاركين العاملين في مجال العدالة الجنائية وتنزيل الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال؛
- إبراز النظم الفعالة لمكافحة غسل الأموال ومحاربة الفساد.

III. استعراض المملكة المغربية في مجال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

نصت الفقرة الأولى من المادة 63 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على إنشاء مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية من أجل تحقيق عدة أهداف، لعل أهمها تشجيع تنفيذ الاتفاقية واستعراضها، كما نصت الفقرة السابعة من نفس المادة على أن ينشئ هذا المؤتمر إذا ما رأى ضرورة لذلك، أي آلية أو هيئة مناسبة تساعد على تنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعالا.

وبناء عليه تم اعتماد القرار 3/1 المتعلق بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، خلال الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية المنعقدة في الدوحة خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 13 نونبر 2009، وكذا المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، فضلا عن مشروع المخطط النموذجي لتقارير الاستعراض القطري والذي يضع صيغته النهائية فريق استعراض التنفيذ.

والجدير بالذكر أن آلية الاستعراض تعتبر عملية حكومية تهدف إلى مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقية، ومن المتوقع أن تسهم الآلية في:

- تشجيع وتيسير تقديم المساعدة التقنية من خلال مساعدة الدول الأطراف على تحديد احتياجاتها بصورة مدعمة بالوقائع والأدلة؛
- تزويد مؤتمر الدول الأطراف بالمعلومات عن نجاحات أعضائه في تنفيذ الاتفاقية وعن الممارسات الجيدة والتحديات ذات الصلة من أجل تشجيع تبادل المعرفة بشكل مستمر بين الدول الأطراف.

وتتألف كل مرحلة استعراضية من دورتين استعراضيتين، مدة كل منهما 5 سنوات، وأن يستعرض في كل سنة من السنوات الأربع الأولى من كل دورة استعراضية ربع عدد الدول الأطراف، حيث حدد الفصلان الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) كمجالين للاستعراض خلال الدورة الأولى، والفصلان الثاني والخامس خلال الدورة الثانية والمتعلقان على التوالي بالوقاية وباسترداد الموجودات.

لقد اتخذت المملكة المغربية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إطارا مرجعيا لتعزيز استراتيجيتها العامة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته.

وفي هذا الإطار، عبر المغرب عن التزامه وتجاوبه الفعال مع القرار 3/1 المتعلق بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما رحب باختياره كدولة مستعرضة من طرف دولتي فلندا والسنغال خلال السنة الأولى من الدورة الاستعراضية الثانية، فيما يخص مقتضيات الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية والمتعلقين على التوالي بالتدابير الوقائية واسترداد الموجودات، معتبرا ذلك فرصة لمواصلة ملاءمة منظومته التشريعية والمؤسساتية مع مقتضيات الاتفاقية الأممية، بما يساهم في تسريع تنفيذ برامج المملكة في مجال تعزيز النزاهة وتخليق الحياة العامة.

وعقب التوصل بتقرير حول هذا التقييم، قام السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بعرض مضامين التقرير المذكور خلال اجتماع مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 3 يناير 2019.

وللتذكير، فقد سبق أن تم استعراض المغرب من طرف دولتي جنوب إفريقيا وسلوفاكيا بخصوص الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية والمعنيين على التوالي بالتجريم والتعاون الدولي وتم نشر التقرير النهائي سنة 2013.

IV. التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تفعيلا للبرنامج القطري الذي وقع عليه المغرب سنة 2015 مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قام خبراء عن هذه المنظمة بإنجاز دراسة حول تشخيص النزاهة بالمغرب، والتي تهدف إلى تحديد المجالات التي تكتسي طابع الأولوية من أجل إصلاحها بغاية تقوية الحكامة ومحاربة الفساد والوقاية منه بطريقة ناجعة وفعالة، وافتحاص بأسلوب نقدي مجال السياسات العمومية وتحديد مكامن النقص، ودعم المغرب في اختياراته للمزيد من النزاهة والوقاية من الفساد ومحاربته.

وقد قام خبراء هذه المنظمة بإعداد تقرير حول تشخيص النزاهة بالمغرب طبقا للإطار المرجعي المعتمد لديها، وتضمن هذا التقرير 11 فصلا يهم المجالات التالية:

1. سياسة المنافسة؛
2. شفافية الميزانية؛
3. الشفافية في الإدارة الضريبية؛
4. تنظيم عمل مجموعة الضغط (lobbying)؛
5. حماية مثيري الانتباه (lanceurs d'alertes)؛
6. مسؤولية المجتمع المدني؛
7. دعم الصحافة المستقلة؛
8. النزاهة في القطاع الخاص؛
9. تجريم الفساد؛
10. النزاهة في الصفقات العمومية؛
11. النزاهة في القطاع العام.

وبموازاة مع هذا التشخيص فإن المغرب تقدم بطلب الانضمام قبل متم الدراسة إلى ثلاثة آليات صادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تخص الثلاث مجالات التالية:

1. تنازع المصالح؛
2. الصفقات العمومية؛
3. النزاهة بالقطاع العام.

V. شراكة حكومة منفتحة

انخرط المغرب في مسلسل الانضمام إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP)، التي تشكل مرجعا دوليا هاما لتعزيز وتكريس المكتسبات المحققة في مجالات الشفافية والمناصفة والنزاهة والديمقراطية التشاركية.

وقد بذلت في هذا الصدد، جهود كبيرة لاستيفاء شروط الانضمام إلى هذه المبادرة، عبر فتح عدة أوراش ذات صلة، لاسيما تلك المتعلقة بشفافية الميزانية، والولوج إلى المعلومة، والنزاهة، ومشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام.

واستكمالا لهذه الجهود، تأسست لجنة وطنية، تضم في عضويتها ممثلين عن القطاعات الوزارية، وهيئات الحكامة، والمجتمع المدني، عهد إليها بمهمة دعم الانضمام إلى المبادرة وتنسيق مختلف الأوراش التي أطلقها المغرب في المجالات السالفة الذكر وكذا إعداد مشروع الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة.

وعلى إثر انضمام بلادنا إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في 26 أبريل 2018، تم إعداد النسخة النهائية للخطة الوطنية للحكومة المنفتحة 2018 - 2020 والتي تتضمن 18 التزاما لبلادنا في مجالات:

- الولوج إلى المعلومة (6 التزامات)؛
- النزاهة ومكافحة الفساد (4 التزامات)؛
- شفافية الميزانية (3 التزامات)؛
- المشاركة المواطنة (4 التزامات)؛
- التواصل والتحسيس حول الحكومة المنفتحة (التزام واحد).

ومن أجل ضمان نجاح مستدام لهذا الورش، يتم العمل على إحداث نظام حكامة واضح وشفاف يراعي المعايير المنصوص عليها في إطار مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة والتي من ضمنها:

- إحداث هيئة متعددة الأطراف للإشراف على مسلسل الحكومة المنفتحة؛
- تمثيلية متساوية للحكومة والمجتمع المدني؛
- اختيار ممثلي المجتمع المدني وفقا لمنهجية موضوعية وشفافة يتم وضعها من طرف المجتمع المدني.

VI. التعاون مع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية

تعزيزا للتعاون العربي في مجال مكافحة الفساد، نظمت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بتعاون مع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية، دورات تكوينية في المواضيع التالية:

- «وضع آلية متكاملة لرصد وتقييم استراتيجية مكافحة الفساد» التي شارك في أشغالها ممثلو مختلف القطاعات المكونة للجنة تتبع إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وهيآت الحكامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وكان الهدف من تنظيم هذه الدورة:
  - تأهيل المشاركين للمساهمة في تصميم وتفعيل آلية متكاملة لرصد وتقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد انطلاقا من السياق الوطني مع الاستفادة من التجارب الدولية؛
  - رفع وعي المشاركين بأهمية الرصد والتقييم في إنجاح الجهود المضادة للفساد؛
  - تعميق معرفتهم بالمفاهيم والمنهجيات ذات الصلة.
- «الابتكار لتعزيز الشفافية والمساءلة في قطاعات ذات أولوية في المنطقة العربية» والتي نظمت على هامش تنظيم المملكة المغربية للمنتدى الأممي للخدمة العمومية، وحضر أشغال هذه الورشة الاقليمية ممثلين عن الدول العربية التالية: تونس والأردن والعراق وليبيا ومصر وفلسطين ولبنان، وممثلين عن منظمات وهيئات دولية وكذا عن جمعيات المجتمع المدني التي تعمل في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

ولقد أفضت هذه الورشة إلى مجموعة من التوصيات:

- دعم الكفاءات في مجال مكافحة الفساد وتبادل التجارب والممارسات الفضلى بين البلدان العربية خاصة في مجال السياسة الدوائية وتعزيز النزاهة في قطاع الصحة وتقاسم منهاجية إدارة المخاطر؛
- إحداث فريق مغربي على غرار بعض التجارب الناجحة، يمتلك المنهجية المطورة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطبيق إدارة مخاطر الفساد في القطاعات ذات الأولوية، يتكون من قطاعات الصحة وإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- أهمية مساهمة الفريق المغربي في إعداد دليل في مجال إدارة المخاطر.

* «إدارة مخاطر الفساد في قطاع الصحة: المنهجية والخطوات التنفيذية في المملكة المغربية».

استفاد أزيد من 25 إطارا بوزارة الصحة من ورشات تكوينية من بينها أطر من المؤسسات الصحية والمراكز الاستشفائية ومديرو المستشفيات ومديرون جهويون سواء في الورشة الأولى التي نظمت بمراكش بتاريخ 22 و23 يونيو 2016 وكذا بتاريخ 23 و24 يوليوز 2018 وفي الورشة الثانية المنظمة بالرباط في 7 و 8 نونبر 2018 وذلك في إطار دعم الكفاءات في مجال مكافحة الفساد وتبادل التجارب والممارسات الفضلى المرتبطة بتدبير مخاطر الفساد في قطاع الصحة.

VII. المشاركة في المؤتمر الوزاري السادس للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ببغداد

انعقد يومي 15 و16 أبريل 2018 المؤتمر الوزاري السادس للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ببغداد تحت عنوان «مكافحة الفساد في خدمة أمن الإنسان والمجتمع». وشارك في أشغال هذا المؤتمر ممثلين عن 18 دولة و27 منظمة عن المجتمع المدني وممثلين عن منظمات تابعة للأمم المتحدة وعدد من الخبراء. ومثل المغرب وفد، ترأسه السيد الكاتب العام لوزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، يتكون من ممثلين عن وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة والشبكة المغربية لحماية المال العام.

VIII. التعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب

دعما لمجهودات محاربة الفساد، نظم معهد الأمم المتحدة للتدريب (UNITAR) دورات تكوينية في مجال مكافحة الفساد لتكوين مكونين. وقد شارك في هذه الدورات خبراء ومسؤولون عن قطاعات إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية والعدل والاقتصاد والمالية والصحة، بالإضافة إلى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة وشبكة حماية المال العام والجمعية المغربية لمحاربة الرشوة «ترانسبارنسي المغرب».

IX. اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته

بعد عودة بلادنا للاتحاد الافريقي، حرص المغرب على الانضمام إلى الآليات القانونية المعتمدة من طرف هذه المنظمة في مجال حقوق الانسان والحكامة والنزاهة بما فيها اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته.

وتجدر الاشارة، إلى أنه وباستثناء ثلاثة دول (إفريقيا الوسطى والرأس الأخضر والمغرب) فقد وقعت على هذه الاتفاقية 52 دولة من أصل 55. وهي الاتفاقية التي تم اعتمادها بمابوتو بالموزمبيق في 11 يوليوز 2003، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 5 غشت 2006. وتهدف هذه الاتفاقية إلى:

- تشجيع وتعزيز الدول الأطراف على إنشاء الآليات اللازمة لمنع الفساد وضبطه والمعاقبة على مختلف أشكاله والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة في القطاعين العام والخاص؛
- تعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون فيما بين الدول الأطراف من أجل ضمان فعالية التدابير والمشاريع الخاصة بمنع الفساد والجرائم ذات الصلة في إفريقيا وضبطها والقضاء عليها؛
- تنسيق ومواءمة السياسات والتشريعات بين الدول الأطراف لأغراض منع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه في القارة؛
- تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية؛
- توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

وقد تم بتاريخ 15 نونبر 2018 إحالة مشروع القانون رقم 18-81، الذي توافق المملكة بموجبه على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته، على مجلس النواب الذي وافق عليه بالإجماع بتاريخ 24 دجنبر 2018 وتمت إحالته على مجلس المستشارين.

X. مذكرة تفاهم بين المملكة المغربية والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد

وعيا من وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بدور التدريب والتعليم في مكافحة الفساد واقتناعا منها بالأهمية والدور الاستراتيجي الذي تلعبه الأكاديمية الدولية في مجال مكافحة الفساد خاصة وأنه أصبحت لها خبرة متميزة ومشهود بها في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، وخاصة على مستوى توفير التكوين والتدريب والبحث لفائدة الفاعلين في مجال مكافحة الفساد، فقد بادرت الحكومة المغربية بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع الأكاديمية يوم 30 نونبر 2012 بفيينا، حرصا منها على تقوية وتعزيز أواصر التعاون بين الطرفين.

XI. التعاون الثنائي المغربي-الهولندي

في إطار التعاون بين وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وسفارة هولاندا بالمغرب، تم تنظيم دورة تكوينية لفائدة ستة مشاركين منتمين لكل من وزارة العدل ووزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة. وقد نظمت هذه الدورة التكوينية بأكاديمية لاهاي للحكومة المحلية وذلك خلال الفترة الممتدة من 27 نونبر إلى فاتح دجنبر 2017، وتمحورت حول موضوع « النزاهة ومحاربة الفساد»، واشتملت على زيارات ميدانية حول الموضوع همت الوسيط الإداري ووزارة الشؤون الخارجية والمجلس الأعلى للحسابات ووزارة الوظيفة العمومية.

المجهودات القطاعية في مجال تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد

I. وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة

في إطار التعاون بين وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تم تنظيم ورشة تحسيسية لتكوين مكونين في موضوع «النزاهة في الصفقات العمومية» لفائدة مسؤولي وأطر الوزارة والمؤسسات العمومية التابعة لها، المكلفين بتسيير الصفقات العمومية وذلك بتأطير من خبراء هذه المنظمة وبشراكة مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة والخزينة العامة للمملكة، وذلك يومي 22 و23 نونبر 2017. ومن أهم المواضيع التي تناولتها الورشة:

- الحفاض على النزاهة في أنظمة إسناد الصفقات العمومية؛
- تدبير المخاطر في الصفقات العمومية؛
- مراقبة وتدقيق مساطر إسناد الصفقات العمومية؛
- تبادل الممارسات الفضلى.

II. وزارة العدل

قامت وزارة العدل بمجموعة من المبادرات والتدابير لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، والتي همت المجالات التالية:

- التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الفساد: حيث صادق المغرب على عدة اتفاقيات في مجال محاربة جرائم الفساد المالي بشتى أنواعها، فضلا عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة و اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة قضاة الحكم وقضاة النيابة العامة حول كل الجوانب المتعلقة بجرائم الفساد، سيما الشق المتعلق بالأبحاث والتحريات الخاصة بهذه الجرائم، وذلك في إطار علاقات التعاون مع فرنسا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أو مع منظمات دولية كمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات والمؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كما وقع المغرب على عدة اتفاقيات ثنائية للتعاون القضائي في الميدان الجنائي (أكثر من 70 اتفاقية ثنائية) منها ما هي شاملة تغطي كل آليات التعاون المعمول بها في هذا المجال أو متخصصة تنظم كل آلية على حدة.

كما أن وزارة العدل تسعى إلى تعميق التعاون القضائي مع دول القارة الإفريقية، وذلك بإبرام عدة اتفاقيات قضائية معها في الميدان الجنائي (تبادل المغرب أكثر من 20 مشروع اتفاقية مع عدة دول إفريقية).

III. وزارة الخارجية والتعاون الدولي

بعد توقيع المملكة المغربية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، والمصادقة عليها سنة 2007، التزم المغرب كطرف في هذه الاتفاقية بمواصلة العمل المشترك من أجل المساهمة الفعالة في تحقيق التكامل

المنشود والنهوض بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد. حيث أشرفت وزارة الخارجية والتعاون الدولي على عدة مبادرات في هذا الشأن يذكر منها:

- المشاركة في مختلف دورات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفرق العمل المحدثة به؛
- انخراط المغرب في آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كدولة مستعرَضة من طرف جنوب إفريقيا وسلوفاكيا ثم من طرف السينغال وفنلندا ومستعرضة لليبيا؛
- قيام المملكة المغربية بشراكة مع مجلس أوروبا بدراسة تقييمية للإطار القانوني والمؤسساتي الوطني لمكافحة الفساد، وفق المنهجية المتبعة من قبل مجموعة الدول ضد الفساد CRECO؛
- القيام بإنجاز تقرير حول تشخيص النزاهة بالمغرب بمعية خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE؛
- قيام المملكة المغربية بتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية في مجال استرداد الموجودات مع عدد من الدول من بينها: موريتانيا، مصر، تركيا، بريطانيا العظمى، بلجيكا، رومانيا، بولندا وإيطاليا.

IV. وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

في إطار المجهودات المبذولة من طرف قطاع الصيد البحري، الخاصة بمكافحة أنواع الفساد المرتبطة باستغلال الموارد السمكية، ومن أجل إعطاء التأثير الكامل لأحكام الآليات الدولية بما في ذلك مدونة السلوك للمنظمة الدولية للأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد وخطط عملها الدولية للوقاية ومحاربة والحد من الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم، قام هذا القطاع بسن القانون رقم 12-15 المتعلق بالوقاية من الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم ومحاربته. وقد أدخل هذا القانون عددا من الآليات لتحسين تتبع المسار وتسهيل الاتصال والتعاون بين المغرب وبلدان أخرى، كالاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية.

V. المديرية العامة للأمن الوطني

وضعت المديرية العامة للأمن الوطني ضمن أولويات استراتيجيتها الأمنية الاهتمام بالتعاون الدولي وتدعيمه في مكافحة شتى الجرائم، حيث شمل التعاون الدولي لمؤسسة الأمن المجالات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛
- المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات والمشاريع القضائية المتصلة بجرائم الفساد؛
- تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالأنشطة الإجرامية ذات الصلة بقضايا الفساد؛
- تبادل الخبرات وتقوية القدرات المهنية للعاملين بأجهزة مكافحة جرائم الفساد؛
- التكوين في مجال مكافحة جرائم الفساد.

فبالنسبة للتكوين ونقل الخبرات وتقاسم التجارب الدولية، فقد بلغ عدد الدورات التكوينية المنظمة لفائدة موظفي الشرطة في مجال مكافحة جرائم الفساد، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، خلال الثلاث سنوات الأخيرة ما يزيد عن 52 دورة تكوينية استفاد منها ما يفوق 90 موظفا للشرطة.

كما تم تنظيم دورات تكوينية خلال نفس الفترة لفائدة أطر وموظفي الشرطة لبعض الدول الصديقة كمدغشقر وغينيا كوناكري وتنزانيا ونيجيريا والسودان.

VI. الدرك الملكي

قام الدرك الملكي بمجموعة من المبادرات والتدابير لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، نذكر من أهمها:

- المشاركة في مختلف الدورات التكوينية واللقاءات والندوات المنظمة في مجال محاربة الفساد كالحكامة الجيدة والشفافية والنزاهة، من طرف مختلف الهيئات الوطنية والدولية كالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، المجلس الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛
- القيام بزيارات إلى بعض الدول الأوروبية للاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال، كالمشاركة إلى جانب وفد مغربي في زيارة دراسية إلى دولة ليتوانيا حول النهوض بالحكامة الجيدة ومحاربة الفساد، التي نظمت من طرف الاتحاد الأوروبي، والمشاركة في دورة تكوينية حول «البحث الإداري لمحاربة الفساد»، التي نظمت بمقر الاتحاد الأوروبي بستراسبورغ، والمشاركة في المؤتمر الدولي التاسع لمؤسسات الوساطة للقوات المسلحة بلندن؛
- تبادل الخبرات مع الجمعية الدولية للدرك وقوات الأمن ذات النظام العسكري (FIEP)، التي يعتبر الدرك الملكي عضوا بها، كمشاركته بباريس في الندوة المتعلقة بآليات مراقبة احترام قواعد أخلاقيات المهنة من طرف عناصر الدرك.

وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية
الكتابة الدائمة للجنة الوطنية لمكافحة الفساد

Secretariat_CNAC@mmsp.gov.ma